



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

تقرير تنفيذ البرامج 2014-2015

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد **Boyd Haight**

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 (06) 570-55324



mp989

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)



الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN MP336

© FAO, 2016

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي : [www.fao.org/contact-us/licence-request](http://www.fao.org/contact-us/licence-request) أو إلى : [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org).



**C 2017/8**

الدورة الأربعة للمؤتمر

3 - 8 يوليو/تموز 2017

---

**تقرير تنفيذ البرامج**

**للفترة 2014-2015**

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

**روما، 2016**

## بيان المحتويات

الصفحة	
4	مقدمة المدير العام .....
6	موجز .....
9	معلومات عن هذا التقرير .....
12	أولاً - النتائج - إحداث فارق .....
12	ألف- التطورات على مستوى السياسات - النقاط البارزة .....
15	باء- نتائج الأهداف الاستراتيجية .....
21	الهدف الاستراتيجي 1- المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية .....
28	الهدف الاستراتيجي 2- زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة .....
38	الهدف الاستراتيجي 3- الحد من الفقر في الريف .....
45	الهدف الاستراتيجي 4- تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة .....
52	الهدف الاستراتيجي 5- زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات .....
61	الهدف الاستراتيجي 6- الجودة الفنية والمعارف والخدمات .....
80	جيم- النتائج الخاصة بالأبعاد الإقليمية .....
82	دال- الدروس الرئيسية المستخلصة .....
85	ثانياً- الإدارة الحكيمة للموارد والتحسينات في مجال التنفيذ .....
85	ألف- وسائل التنفيذ المحسنة في المنظمة - النقاط البارزة .....
87	باء- مؤشرات الأداء الرئيسية .....
87	الهدف الوظيفي 8: التواصل .....
91	الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات .....
95	الهدف الوظيفي 10: حوكمة منظمة الأغذية والزراعة والإشراف والتوجيه .....
98	الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة .....
102	الباب 13: الإنفاق الرأسمالي .....

104.....	الباب 14 : الإنفاق الأمني
106.....	جيم- برنامج التعاون التقني
112.....	دال- شبكة المكاتب الميدانية
115.....	هاء- الصندوق المتعدد الاختصاصات
116.....	واو- تطور الموارد الإجمالية

## الملاحق

125.....	الملحق 1: سياسة اللغات في المنظمة
129.....	الملحق 2: التمثيل الجنساني والجغرافي
	الملحق 3 على الويب: الدورات غير المقررة والدورات الملغاة
	الملحق 4 على الويب: النتائج الخاصة بالأبعاد الإقليمية
	الملحق 5 على الويب: الإنجازات مقابل مؤشرات المخرجات والنواتج

## مقدمة المدير العام

المبادرات الإقليمية على مختلف مجالات خبرة المنظمة من خلال صقل المساعدة بما يتناسب مع الاحتياجات الملموسة والربط بين البرامج الوطنية وإطارنا الاستراتيجي العالمي.

وإن الشراكات الاستراتيجية التي أقمناها ووطدناها مع الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني باتت تحتل مكانة مركزية في هذه الجهود. فوحدها الجهود المشتركة قادرة على التصدي للتحديات التي نواجهها وإننا نعمل بالفعل على بناء تحالفات للمضي قدماً. ويظهر أيضاً تقرير تنفيذ البرامج كيفية مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين والحوكمة في عملنا من خلال تحقيق نتائج ملموسة ساعدت في بلوغ كل من الأهداف الاستراتيجية.

وخلال الفترة 2014-2015، استخدمت المنظمة ميزانية برنامجها العادي بالكامل تقريباً وزادت نفقاتها الإجمالية، بما يشمل المساهمات الطوعية بفضل مستوى تنفيذ أعلى بواسطة حسابات الأمانة ومشاريع برنامج التعاون التقني، وبما يتماشى كلياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المعالم البارزة أيضاً، تولي مكاتبنا الإقليمية مباشرة إدارة قسم أكبر من ميزانيتنا وذلك نتيجة جهود اللامركزية الرامية إلى جعل المنظمة وعملها أقرب إلى الأعضاء فيها. ويظهر تقرير تنفيذ البرامج، بموازاة ذلك، أننا بقينا أوفياء لالتزامنا بأن نكون منظمة معرفة مرسخة في واقعها: فقد حافظنا على عملنا على المستوى العالمي في المجالات الفنية والمعارية وفي مجال المنافع العامة وترجمناه من خلال العمل على المستوى الوطني.

لقد أثبتت عملية إصدار أول نسخة من برنامج العمل والميزانية ضمن الإطار الاستراتيجي المراجع جدواها في سياق التغييرات التحويلية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ولقد نجحنا من خلال العمل معاً في زيادة تركيز المنظمة وتوجيهها نحو تحقيق النتائج واستجابتها على نحو فعال لاحتياجات الأعضاء. وكان برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 بمثابة اختبار للنهج المشترك الذي اعتمده المنظمة منذ سنة 2012 ويظهر برنامج تقرير تنفيذ البرامج أننا كنا على قدر التحدي بالفعل. وكما ستلاحظون من خلال هذا التقرير، لم يكن التنفيذ في الفترة 2014-2015 عملية تعلم فحسب بل أفضت أيضاً إلى تحقيق النتائج المنشودة.

فقد أنجزت المنظمة 90 في المائة تقريباً من النواتج المقررة، بما معناه أنها قدّمت بالفعل المساعدة التي تعهدت بتقديمها في برنامج العمل والميزانية. والأهم من هذا أن ما أنجزته المنظمة سيساعد الأعضاء في تحقيق 80 في المائة تقريباً من المخرجات المتوقعة، وبالتالي إحراز تقدم في التغييرات الفعلية التي كانت متوقعة. وبعبارة أخرى، تنفذ المنظمة برنامج عملها وهذا الجهد له تأثير ملموس يمكن قياسه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وحيثما لم تتحقق تطلعاتنا بالكامل، نستخلص درساً قيماً بشأن القيود الماثلة أمامنا وسبل التغلب عليها.

وإن المبادرات الإقليمية خير مثال على تأثير طرق العمل الجديدة. فهي أعطتنا المرونة اللازمة لتركيز برنامج عملنا على الاحتياجات الخاصة والتحديات في الأقاليم مع الإقرار بخصوصيات كل منها. وتعتمد



وترحب المنظمة باعتماد أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً والاتفاق الجديد الخاص بتمويل التنمية المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وإن المنظمة تفخر بمساهمتها في تحقيق هذه المخرجات. وإذ يمهد الاحتفال بهذه المحطات البارزة الطريق للحاجة إلى إجراءات ملموسة، باستطاعة المنظمة أن تبرهن أن برنامج عملها يتماشى مع الأهداف العالمية الموضوعة وأنها مهيوون جيداً للمساهمة في الجهود الوطنية والعالمية لتحويل هذه الالتزامات إلى نتائج تعود بالنفع على الفئات السكانية الأضعف في العالم.

وإننا ندعم البلدان، من خلال المساعدة التي نقدمها لها، لبلوغ ما لا يقل عن 14 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً. ونحن جزء من الجهد الرامي إلى جمع وتحليل البيانات التي ستقيس التقدم الذي أحرزناه باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن موظفينا يعملون عن كثب مع الخبراء الوطنيين لوضع خطط التكيف الوطنية وسينتقلون الآن إلى مرحلة دعم تنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنياً.

معاً نستطيع التغلب على التحديات الماثلة أمامنا. وإن منظمة الأغذية والزراعة تقوم بواجبها. هذا ما يبيّنه تقرير تنفيذ البرامج. وإننا نعوّل على هذا الجهد في فترة السنتين الحالية لكي نصبح الجيل الذي سيشهد التحرر من الجوع.

وخلال فترة السنتين، تمكنت المنظمة من إيجاد الوفورات اللازمة الناشئة عن الكفاءة وقدرها 36.6 مليون دولار أمريكي من دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ برنامج عملها. وإذ نكرر التزامنا بزيادة الكفاءة للقيام بالمزيد بواسطة الموارد التي وضعتها في عهدتنا، فمن واجبي أن أكرر مجدداً أنّ التخفيضات المستمرة في الميزانية قد جعلت المنظمة في وضع حرج قد يؤثر، في المستقبل القريب، على قدرتنا على تحقيق النتائج. واني أحتكم على إعطاء المنظمة الأدوات والموارد التي تحتاج إليها للوفاء بالالتزام الذي قطعتموه عندما وقّعتم على دستور المنظمة ألا وهو المساهمة في توسيع الاقتصاد العالمي وضمان تحرر الإنسانية من الجوع.

وكانت سنة 2015 سنة تاريخية أرست الأسس للمستقبل. وتزامن الاحتفال بمرور سبعين عاماً على تأسيس المنظمة مع انتهاء الدورة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية وشهد بلوغ أكثر من 70 بلداً الغايات المتعلقة بالجوع المحددة على المستوى الدولي. وأقرت المنظمة بالجهود التي بذلتها وحفّزت العمل باتجاه القضاء نهائياً على الجوع وهو أحد الأهداف الطموحة التي نصت عليها خطة التنمية لعام 2030 تحت شعار إشراك الجميع. وهذه ليست مجرد شعارات ولا تزال المنظمة تؤدي الدور اللازم للتصدي للأزمة الإنسانية والاستثمار في بناء القدرة على الصمود.

جوسيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام

## موجز

يُطلع تقرير تنفيذ البرامج الأعضاء على ما قامت به المنظمة من عمل وما حققته من نتائج خلال فترة السنتين الأخيرة. وهو يعطي، في إطار الوثائق المحاسبية المعمول بها، معلومات كمية ونوعية عن التنفيذ والغايات ومؤشرات النتائج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة كما هو مقرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 بالنسبة إلى جميع مصادر الموارد المالية. وهذا هو أول تقرير عن تنفيذ البرامج يصدر بموجب إطار النتائج المحدد في الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017.

## التطورات الرئيسية على مستوى السياسات – النقاط البارزة

عملت المنظمة جاهدة طوال فترة السنتين لإبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة اهتمام العالم. ونتيجة لذلك، كانت الأغذية والزراعة في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإنّ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة تتواءم بالإجمال مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أسدت المنظمة المشورة الفنية للبلدان الأعضاء فيها من أجل دعم مشاركتها في المفاوضات بشأن اتفاق باريس والوفاء بالتزاماتها، مع الحرص على الربط بين تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي. وقد تعهد قادة العالم بموجب إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل بوضع سياسات وطنية تهدف إلى استئصال سوء التغذية وتحويل النظم الغذائية بما يتيح نظاماً غذائياً مغذية للجميع. وصادق عدد متزايد من البلدان خلال فترة السنتين على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وذلك لكي يبدأ نفاذ الاتفاق في منتصف سنة 2016. وفي المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات، يسرت المشاركة الواسعة النطاق والمناقشات الشاملة للقضايا الحرجية مراعاتها في جداول العمل العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة.

## إحداث فارق: النواتج والمخرجات

يوجّه إطار النتائج في المنظمة للفترة 2014-2017 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده للمساعدة في بناء عالم خال من الجوع وسوء التغذية. وتكمن في صميم هذا الإطار المؤشرات لقياس التقدم المحرز في كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج (النواتج والمخرجات والأهداف الاستراتيجية) باستخدام منهجية جديدة للرصد ورفع التقارير على نحو ما هو مبين في هذا التقرير.

والنواتج هي مساهمة المنظمة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات من أجل تحقيق المخرجات في سلسلة النتائج. وتمثل النواتج النتائج التي تكون المنظمة مسؤولة عنها بصورة مباشرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال التنفيذ الملموس لتدخلاتها الممولة من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية. وخلال فترة السنتين 2014-2015، أنجزت 88 في المائة (45) من مؤشرات النواتج الغايات المقررة بالكامل، في حين تم تخطي 67 في المائة تقريباً

من الغايات. وتمّ إنجاز 10 في المائة (5) من مؤشرات النواتج بصورة جزئية، في حين لم يتحقق مؤشر واحد (1) فقط. وتمّ إنجاز حوالي 72 في المائة من النتائج الخاصة بالنواتج على المستوى القطري أو الإقليمي.

وتمثل المخرجات التغييرات اللازمة في البيئة المشجّعة على المستوى القطري و/أو على المستوى العالمي للتشجيع على إنجاز الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوى. وهي ترتبط بالمسائل القطرية أو الدولية التي يمكن معالجتها من خلال مساهمات (نواتج) المنظمة. وتقيس المؤشرات على مستوى المخرجات عدد البلدان التي أجرت التغييرات المطلوبة وتحلّت بالقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي بإمكان المنظمة أن تساهم فيها، أو مدى التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي لتحسين البيئة المشجّعة على المستوى العالمي. وخلال فترة السنتين 2014-2015، أظهرت 77 في المائة (24) من مؤشرات المخرجات التي توافرت عنها بيانات إحرار تقدم مع إنجاز الغايات الموضوعة بالكامل أو جزئياً (22 بالكامل و2 جزئياً). أما ما تبقى من مؤشرات المخرجات ونسبتها 23 في المائة (7) فظلّت متأخرة ولم تبلغ 50 في المائة من الغايات الموضوعة لها.

وترد بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية النتائج على مستويي النواتج والمخرجات كما جرى قياسها بواسطة المؤشرات، مع تسليط الضوء على تحقيقها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتسعى المنظمة من خلال عملها إلى التأثير على الأرض وعلى حياة الأفراد ورفاهيتهم. ويستعرض التقرير عدداً من الأمثلة على هذا النوع من التأثيرات، كما يرد بعضها في الملحق 4 على الويب الذي يعرض الإنجازات والدروس المستخلصة من المبادرات الإقليمية الخمس عشرة.

### الإدارة الحكيمة للموارد: تحسين وسائل التنفيذ

تستخدم المنظمة مجموعة من الآليات المتاحة لها لإدارة الموارد ولدعم تحقيق النتائج وتحسينه. ويتناول تقرير تنفيذ البرامج التقدم المحرز بالنسبة إلى نوعية عمل المنظمة الرئيسي على المستويين الفني والمعياري وفي مجال وضع المعايير، بما في ذلك الإحصاءات العالية الجودة والمواضيع المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة؛ وبرنامج التعاون التقني؛ والتواصل وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه؛ والإدارة الكفؤة والفعالة بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي والأمني؛ والإجراءات المتخذة للوفاء بالتزامات تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة. ويجري قياس التطور المحرز والإفادة عنها بواسطة مؤشرات وغايات رئيسية للأداء.

وبلغ مجموع الإنفاق 2.5 مليار دولار أمريكي في الفترة 2014-2015 أي أعلى بنسبة 1 في المائة مما كان عليه في الفترة 2012-2013، بما يدلّ على حدوث زيادة في الإنفاق في إطار برنامج التعاون التقني وحسابات الأمانة. وبقيت إدارة الميزانية سليمة حيث أنفقت المنظمة 99.4 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية وقدرها 1 005.6 مليون دولار أمريكي. وتمت إدارة نسبة إضافية من الإنفاق في الميدان نتيجة عملية اللامركزية. وتم استيفاء

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأبدى المراجع الخارجي رأيه من دون تحفظات على أول كشوف مالية للمنظمة مستوفية لتلك المعايير.

وتواصل تعزيز إدارة الموارد البشرية وتحديثها، بما في ذلك التغييرات التي طرأت على عمليتي الاختيار والتعيين بغية خفض المدة اللازمة لإتمام عملية التعيين بقدر أكبر. وحققت المنظمة وفورات ناشئة عن الكفاءة بما مقداره 36.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين وذلك من خلال إعادة النظر في الوظائف الموجودة في المكاتب غير الفنية واحتواء تكاليف الموظفين وتحقيق وفورات في عمليات السفر والخدمات الداخلية والعقود.

وجرى تصميم ترتيبات جديدة لإدارة البرنامج الاستراتيجي وبدأ تطبيقها مع نهاية فترة السنتين استناداً إلى التجارب السابقة مع التركيز بقدر أكبر على تأثيرها على المستوى القطري. وازدادت تعبئة الموارد من خارج الميزانية للعمل الجاري والمقبل بنسبة 6 في المائة ووصلت إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، نصفها على المستوى القطري، وتم إطلاق آلية التنفيذ مع الشركاء التشغيليين لتوسيع نطاق التنفيذ على المستوى الوطني. وجرى تحسين الرقابة على المشاريع الميدانية من خلال إتاحة البيانات وبناء القدرات لتصميم المشاريع وإدارتها ورصدها بما يتماشى مع المساءلة في المكاتب الميدانية.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس

يرجى من لجنتي البرنامج والمالية والمجلس ما يلي:

- ◀ أخذ العلم بإنجاز النواتج والمخرجات في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية في ضوء قياسها بواسطة المؤشرات والغايات؛
- ◀ إحالة تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015 إلى المؤتمر مشفوعاً بملاحظاتها وتوصياتها بشأن ما أنجز والأداء التشغيلي والمالي وشكل التقرير.

### الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعو إلى المصادقة على تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015 وإلى إعطاء ما يراه مناسباً من توجيهات.

### معلومات عن هذا التقرير

1- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015 الأعضاء على العمل الذي قامت به المنظمة والنتائج التي حققتها خلال فترة السنتين. وفي إطار الوثائق المحاسبية المعتمدة<sup>1</sup>، واستناداً إلى التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة لعام 2014،<sup>2</sup> يتضمن التقرير الحالي معلومات عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وغاياتها ومؤشراتها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، بناء على الخطة الموضوعية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015<sup>3</sup> بالنسبة إلى مصادر التمويل كافة.

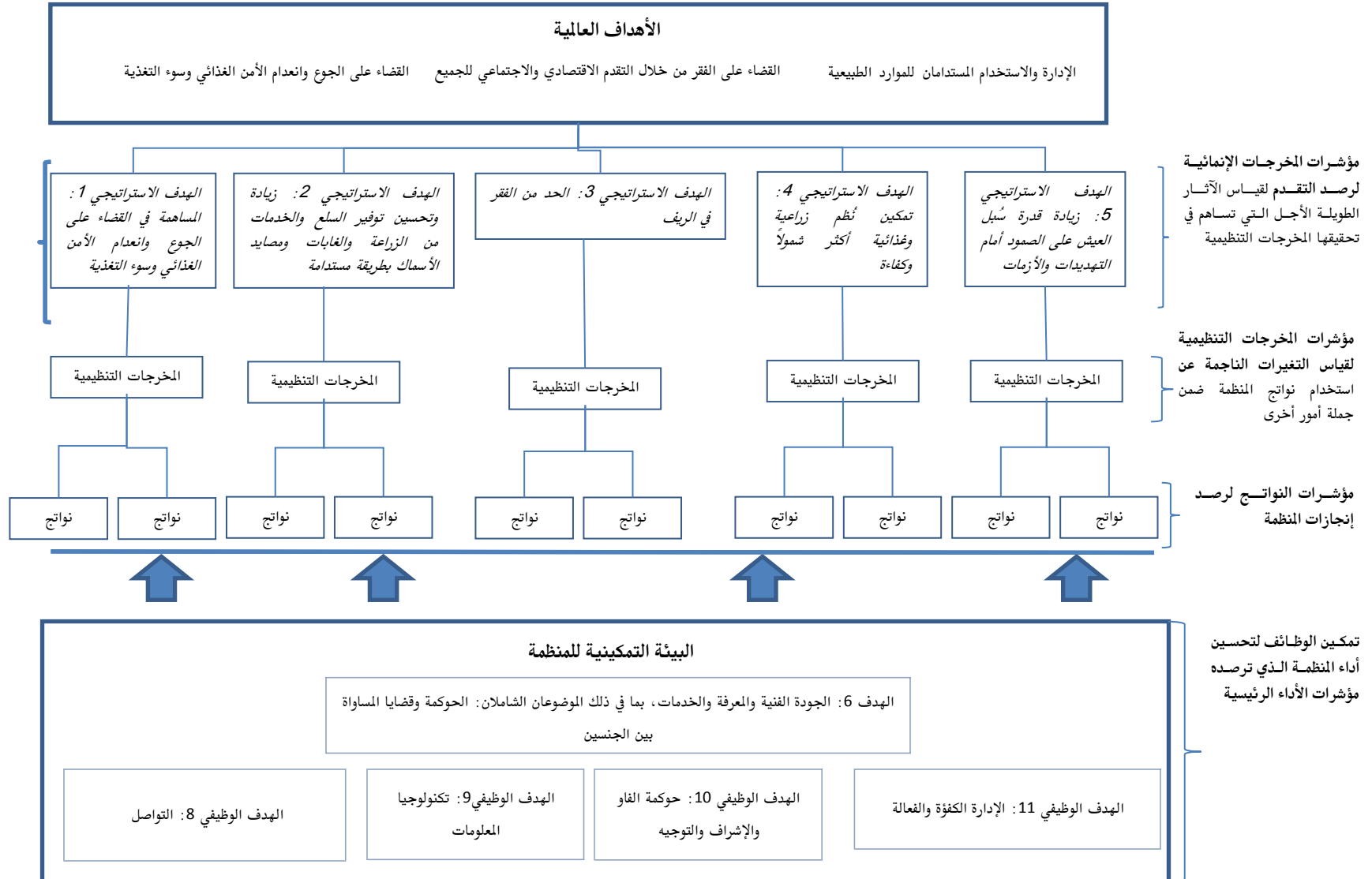
2- وهذا هو أول تقرير عن تنفيذ البرامج يتم إصداره ضمن إطار النتائج المدرج في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017. ويستند إطار النتائج إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يربط بين الأهداف والمخرجات والنواتج كما هو مبين في الشكل 1.

<sup>1</sup> القسم الثاني - واو في النصوص الأساسية (قرار المؤتمر 2009/10)

<sup>2</sup> الوثيقة 157/7 - FC 117/5 - PC المتاحة على الموقع [www.fao.org/mtr2014](http://www.fao.org/mtr2014)

<sup>3</sup> الوثائق 2013/3 C و 148/3 CL و 154/9 FC - 115/2 PC المتاحة على الموقع [www.fao.org/pwb](http://www.fao.org/pwb)

الشكل 1: نموذج سلسلة نتائج منظمة الأغذية والزراعة



3- ويتناول الفصل الأول عن النتائج أبرز التطورات التي شهدتها السياسات (القسم ألف)؛ ويصف منهجية الرصد ويعطي لمحة عامة عن النتائج ويعرض، بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، النتائج المحققة على مستوى المخرجات والنواتج من خلال قياسها بحسب المؤشرات (القسم باء والملحق 5)؛ ويبين البعد الإقليمي للنتائج المحققة من خلال المبادرات الإقليمية (القسم جيم والملحق 4)؛ ويعرض للدروس الرئيسية المستخلصة (القسم دال).

4- ويتناول الفصل الثاني عن الإدارة الحكيمة للموارد النقاط البارزة في البيئة المشجعة المحسنة لتنفيذ البرامج (القسم ألف)؛ ويعرض التقدم المحرز قياساً بمؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة (القسم باء والملحق 5)؛ ويبلغ عن أداء برنامج التعاون التقني (القسم جيم) وشبكة المكاتب الميدانية (القسم دال) والصندوق المتعدد الاختصاصات (القسم هاء)؛ ويعرض الأداء المالي خلال فترة السنتين (القسم واو).

5- وترد في الملاحق الخاصة تقارير اعتيادية عن تنفيذ سياسة المنظمة الخاصة باللغات (الملحق 1) وقضايا المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للموظفين (الملحق 2) والدورات غير المقررة والملاغة (الملحق 3).

## أولاً - النتائج - إحداه فارق

### ألف - التطورات على مستوى السياسات - النقاط البارزة

6- عملت المنظمة جاهدة طوال فترة السنتين لإبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية. وترد في ما يلي بعض النقاط البارزة في التطورات الرئيسية التي شهدتها السياسات والتي ساهمت المنظمة في إنجازها.

#### التطورات على مستوى السياسات العالمية

7- الأهداف الإنمائية للألفية: بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، حقق 72 من أصل 129 بلداً تقوم المنظمة برصدها غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض معدل انتشار نقص التغذية إلى النصف.

8- أهداف التنمية المستدامة وهي مجموعة مؤلفة من 17 هدفاً طموحاً مصحوباً بـ 169 غاية من المفترض أن تسترشد بها الحكومات والوكالات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى في السنوات الخمس عشرة المقبلة، اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 193 دولة في 25 سبتمبر/أيلول 2015. وتقدم المنظمة الدعم للبلدان، من خلال برامجها الاستراتيجية، لتحقيق أهداف خطة التنمية لعام 2030.

9- مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (COP 21) - ديسمبر/كانون الأول 2015، باريس، فرنسا. أسدت المنظمة المشورة الفنية لدولها الأعضاء لمؤازرة مشاركتها في مفاوضات اتفاق باريس وللوفاء بالتزاماتها، مع الحرص على الربط بين تغيير المناخ والزراعة والأمن الغذائي.

10- عُقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في روما، إيطاليا من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وكان هذا المؤتمر اجتماعاً حكومياً دولياً رفيع المستوى تركّز فيه الاهتمام العالمي على التصدي لسوء التغذية بشتى أشكاله. وتم إقرار إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل ذي الصلة، حيث تعهد قادة العالم بوضع سياسات وطنية تهدف إلى استئصال سوء التغذية وتحويل النظم الغذائية لإتاحة نظم غذائية مغذية للجميع.

11- معرض إكسبو ميلانو العالمي الذي عُقد حول موضوع "إطعام كوكبنا، طاقة للحياة" بمشاركة حشد من الرأي العام لبحث الحاجة الملحة إلى استئصال الجوع وسوء التغذية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين من ركائز خطة التنمية العالمية. وتولت المنظمة تنسيق مشاركة منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الإيطالية وساهمت أو شاركت في عدد من الأحداث الجانبية طوال فترة انعقاد المعرض من 1 مايو/أيار إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2015.



12- عُقد المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في مدينة دوربان في جنوب أفريقيا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وكان هذا أكبر وأهم اجتماعات القطاع الحرجي في العالم بحضور مشاركين من جميع البلدان والأقاليم والقطاعات. وقد يسّرت المشاركة الواسعة النطاق والمناقشات الشاملة للقضايا الحرجية مراعاتها في جداول العمل العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة، فضلاً إلى المساهمة في بناء شراكات جديدة.

13- صادق عدد متزايد من البلدان خلال فترة السنتين على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وذلك لكي يبدأ نفاذ الاتفاق في منتصف سنة 2016.

14- أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014 المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وتهدف هذه المبادئ إلى تشجيع الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتدعم بالتالي الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

15- أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015 إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. ويهدف إطار العمل هذا إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الأزمات الممتدة أو المعرضين لها من خلال معالجة مظاهرها الحرجة وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تحديات معينة والمساهمة في معالجة الأسباب الكامنة.

#### السنوات الدولية

16- احتفلت المنظمة بالسنة الدولية للتربة في عام 2015 في إطار الشراكة العالمية من أجل التربة وبالتعاون مع الحكومات ومع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتمّ على مدار السنة إصدار كمية كبيرة من المواد الإعلامية بلغات عديدة، من بينها التقرير عن حالة موارد التربة في العالم.

17- احتفلت المنظمة بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام 2014 لإبراز أهمية الزراعة الأسرية والزراعة على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تركيز اهتمام العالم على دورهما البارز في القضاء على الجوع والفقير.

#### التطورات في المنظمة

18- توصل مجلس المنظمة للمرة الأولى في شهر مارس/آذار 2015 إلى توافق تاريخي حول مستوى برنامج العمل والميزانية للفترة المالية تمهيداً لإحالاته إلى مؤتمر المنظمة.

- 19- وافق مؤتمر المنظمة في شهر يونيو/حزيران 2015 على برنامج العمل والميزانية (2016-2017) بتوافق الآراء وأعاد انتخاب السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للمنظمة المنتهية ولايته، لولاية ثانية على رأس المنظمة.
- 20- احتفلت المنظمة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2015 بمرور سبعين عاماً على تأسيسها. وقد ساهمت المنظمة بشكل كبير على مدار السنوات السبعين الأخيرة في مساعدة ملايين الجياع في مختلف أرجاء العالم.

## باء- نتائج الأهداف الاستراتيجية

21- يقوم إطار نتائج الفاو للفترة 2014-2017 بإرشاد تخطيط عمل المنظمة ورصده. ويتمحور الإطار على المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج: أي النواتج والمخرجات والأهداف الاستراتيجية. ويوفر هذا الإطار أساساً للتقييم وللإبلاغ عن كيفية مساهمة إجراءات الفاو في التغييرات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي<sup>4</sup>. ويصف القسم أولاً- باء منهجية الرصد والإبلاغ عن النواتج والمخرجات، ويعرض لمحة عامة عن كل من الأهداف الاستراتيجية.

### الرصد على مستوى المخرجات

22- تعكس المخرجات التغييرات في البيئة التمكينية المطلوبة، على المستوى القطري و/أو العالمي، لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوى. وهي تتعلق بمسائل على المستوى القطري أو الدولي - في مجالات مشمولة بولاية الفاو ووظائفها الرئيسية - من قبيل أطر السياسات والبرمجة الملائمة، ومستويات الموارد والاستثمارات المخصصة، ومستوى وقدرة التنسيق/الشراكات والقدرة على إتاحة واستخدام معلومات من أجل صنع القرارات، التي يمكن تحسينها بواسطة مساهمات الفاو.

23- وتقيس المؤشرات على مستوى المخرجات عدد البلدان التي قامت بالتغييرات المطلوبة وأرست القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي يمكن فيها للفاو أن تساهم على المستوى القطري أو مستوى التقدم الذي حققته الأسرة الدولية في تحسين الإطار العالمي للبيئة التمكينية، مثلاً من خلال وضع أطر للسياسات ومعايير ومواصفات واتفاقات. وإن المعلومات الناتجة عن ذلك قد سمحت للفاو بزيادة تركيز دعمها وقدمت الإطار لتقييم مساهمة الفاو.

24- ويقاس كل مؤشر على مستوى المخرجات من خلال عدد من المؤشرات الفرعية أو ما يعرف بـ"عناصر القياس". على سبيل المثال: للهدف الاستراتيجي 1، المخرج 2، المؤشر الأول: "عدد الدول ذات الآليات المحسنة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية"، وتقاس التغييرات في مجموعة السياسات والمؤسسات والتدخلات بواسطة العناصر الأربعة التالية: (أ) وجود آلية عالية المستوى للأمن الغذائي والتغذية ما بين الوزارات؛ (ب) وجود آلية للمساءلة الوطنية؛ (ج) وجود آليات تنسيق حكومية حسنة الأداء لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية؛ و(د) مستوى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتزام المجتمع المدني.

<sup>4</sup> وضعت عملية رصد النتائج على مستوى الأهداف الاستراتيجية والمخرجات على مراحل تدريجية، ووصفت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 / برنامج العمل والميزانية 2014-2015 في فبراير/شباط 2013، وتعديلات برنامج العمل والميزانية 2014-2015 في أكتوبر/تشرين الأول 2013، والتقارير بشأن التقدم على صعيد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 في مايو/أيار 2014.

25- ومن أجل ضمان وضوح التعريفات واتساق القياس عبر البلدان، يجب تدعيم كل عنصر من عناصر القياس، عند الاقتضى، بواسطة "مؤهلات" محددة. بالنسبة إلى المثل أعلاه فإن وجود آلية تنسيق حكومية حسنة الأداء لمعالجة عنصر الأمن الغذائي والتغذوي له أربعة مؤهلات تحدد المعايير المعمول بها في ما يخص "آلية التنسيق حسنة الأداء". وبالمثل فإن المؤشرات التي تنطوي على تعابير مثل "مناسب"، "ملائم"، "حسن الأداء" وما شابه فتدعم كلها بمؤهلات/معايير مفصلة.

26- وهناك ما مجموعه 34 مؤشراً على مستوى المخرجات لـ17 مخرجاً تشمل الأهداف الاستراتيجية الخمسة. وشاركت الفاو في عملية رصد على مستوى المخرجات في مرحلتين للتقييم. أولاً، جرى تحديد القيم الأساسية لمؤشرات المخرجات من خلال تقييم للحالة ضمن عينة من 80 بلداً في عام 2014. ثانياً، أنجزت عملية متابعة في نهاية عام 2015 لتقييم مساهمة الفاو في هذا التقدم. ويتضمن تقييم المخرجات جمع بيانات ثانوية ومسحاً أولياً على المستوى القطري لجميع الأهداف الاستراتيجية (باستثناء الهدف الاستراتيجي 4 الذي ارتكز بصورة حصرية على البيانات الثانوية)

27- وتضمن جمع البيانات الثانوية بحثاً على الإنترنت (من المواقع الإلكترونية لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها)، فضلاً عن استعراض لوثائق السياسات ذات الصلة والمعلومات التي تم جمعها على المستوى القطري. وقد تم استخدام آخر معلومات آخر سنة متاحة. وبصورة عامة، لم تتح الفترة الزمنية القصيرة بين المسح الأساسي والتقييم سوى تحديث محدود للبيانات.

28- وجمعت البيانات الأولية من خلال استبيان منظم أجابت عليه مجموعة واسعة من الأشخاص في كل بلد عينة. فوفر ذلك فكرة مهمة عن البيئة التمكينية على المستوى القطري والقدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وفي عام 2015، أدرجت في الاستبيانات مجموعة جديدة من الأسئلة التي تطلب تحديداً رأي أصحاب المصلحة في مساهمة الفاو فتم استكمال أكثر من 1 300 استبيان.

29- وبناء على البيانات التي تم جمعها، احتسبت قيمة لكل مؤشر تراوحت بين صفر وواحد كنتيجة لمتوسط قيم المؤشرات الفرعية. ومن ثم جرى ترميز قيمة كل مؤشر ضمن 10 فئات وجمعت ضمن 5 فئات لغايات عرضها: متدنية (0.2-0)؛ متوسطة إلى متدنية (0.2-0.4)؛ متوسطة (0.4-0.6)؛ متوسطة إلى مرتفعة (0.6-0.8)؛ مرتفعة (0.8-1.0). وتم قياس التقدم بواسطة عدد البلدان المصنفة في الفئة "متوسطة إلى مرتفعة" أو "مرتفعة" أو بواسطة عدد البلدان التي تنتقل على الأقل من فئة معينة إلى الفئة الأعلى منها مباشرة (بحسب المؤشر).

### الرصد على مستوى النواتج

30- إن النواتج هي مساهمة الفاو من حيث العمليات والمنتجات والخدمات، في المخرجات ضمن سلسلة النتائج. وإن النواتج تمثل النتائج التي تعتبر الفاو مسؤولة مباشرة عنها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من خلال التطبيق الملموس لتدخلات الفاو الممولة بواسطة المساهمات المقررة والطوعية. ويصف هذا النص بإيجاز عملية الرصد التي كانت مطبقة للسنتين 2014 و2015 والتي أدت إلى قيم النتائج الفعلية الواردة في هذه الوثيقة.

31- ويخضع تحقيق النواتج الـ 48 إلى رصد سنوي باستخدام مؤشرات منشورة وأهداف ومنهجيات قياس وضعت لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية. ووضع خمسون مؤشراً على مستوى النواتج في عام 2013 ومطلع عام 2014 بحسب ما عرضت في الملحق 5 على الإنترنت. يستند كل من مؤشرات النواتج إلى منهجية قياس طبقت في الفصل الأخير من عام 2014 وعام 2015. وقام مدراء التنفيذ والمدراء رفيعو المستوى ومجلس رصد برامج المنظمة بتجميع القياسات واستعراضها على النحو التالي:

(أ) أسندت المسؤوليات وقدم الدعم من أجل جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها من قبل المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وفرق الأهداف الاستراتيجية التي استعانت بنظم المعلومات المؤسسية القائمة؛

(ب) وأسندت أهمية خاصة إلى الانتقاء المنهجي لمؤشرات النواتج المؤسسية من قبل المكاتب القطرية من أجل الإبلاغ عن النتائج التي حققتها الفاو على المستوى القطري. واختارت المكاتب القطرية ما معدله 13 مؤشراً للنواتج مثلت مساهمتها في سلسلة نتائج الفاو خلال الفترة 2014-2015. وقد تكررت عملية الإبلاغ هذه في نهاية عام 2015؛

(ج) وقامت المكاتب الإقليمية ومدراء تنفيذ المبادرات الإقليمية بقياس مؤشرات النواتج على المستوى الإقليمي في ما قام مدراء التنفيذ المعنيون بقياسها على المستوى العالمي؛

(د) وقام قادة البرنامج الاستراتيجي بتحليل وتأكيده وتجميع قياسات كافة مؤشرات النواتج المبلغ عنها بناء على مجموعة مشتركة من معايير ضمان الجودة. ووحدها النتائج المصدقة قد أدرجت في التقارير المرحلية عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات المذكورة في تقرير تنفيذ البرامج؛

(هـ) واستخدم نظام تصنيف "إشارات السير" لعرض تقييم نتائج الفاو إزاء الإنجازات المتوقعة (عبر مقارنة قيم النتائج الفعلية بغايات المؤشرات على مستوى النواتج):

- تحقق (●) - نفذ العمل وتحققت النتائج مع تراوح قيمة المؤشر بين 75 في المائة و100 في المائة أو أكثر، مقارنة بالغاية. ويحدد ذلك المجالات الممكنة لتوسيع نطاق الغايات من أجل حفز الأداء أكثر فأكثر واستخلاص ممارسات جيدة تحول من ثم إلى مجالات العمل الأخرى بحسب المقتضى
- تحقق جزئياً (◐) - يعتبر الناتج منفذاً جزئياً حين تتراوح قيمة المؤشر بين 50 و75 في المائة

- لم يتحقق (O) - حين ينفذ بعض العمل فقط تحت الناتج إلا أن قيمة المؤشر تقل عن 50 في المائة مقارنة بالغاية. وفي هذه الحالات توفر الوثيقة تحليلاً لفترة السنتين التالية

### لمحة عن التقدم على صعيد المخرجات وتنفيذ النواتج

#### المخرجات

32- بالنسبة إلى فترة السنتين 2014-2015، أظهر 77 في المائة (24) من مؤشرات المخرجات التي أتيحت بيانات لها على تقدم نظراً إلى تحقق الغايات بصورة كاملة أو جزئية (22 بالكامل و2 جزئياً). أما نسبة الـ23 في المائة المتبقية (7) من مؤشرات المخرجات فقد بقيت متأخرة التنفيذ ولم تبلغ نسبة 50 في المائة من الغايات المحددة:

(أ) المؤشر 1-1-1-بء للهدف الاستراتيجي 1: عدد البلدان ذات التخصيص المحسن للموارد

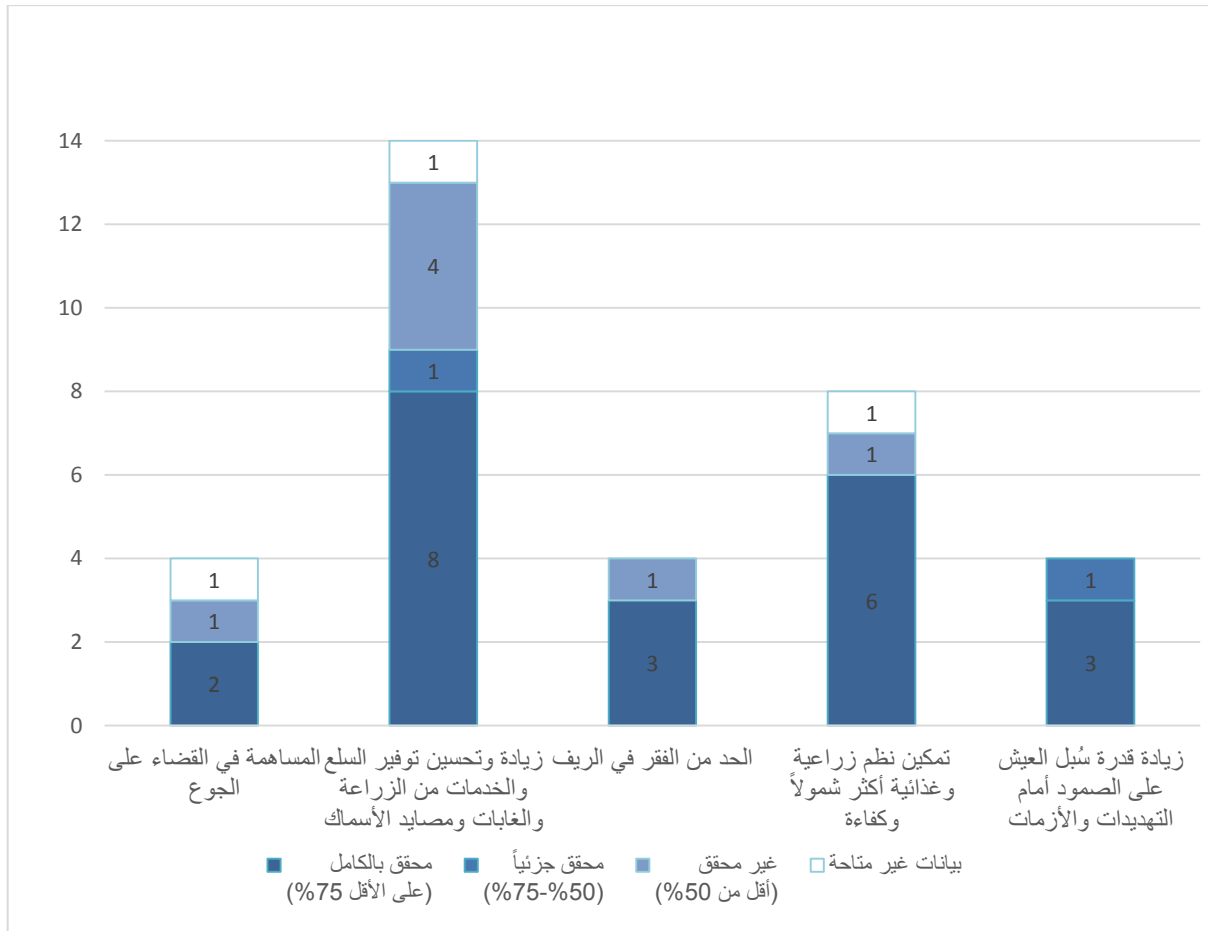
(ب) المؤشرات 1-2-1-جيم و1-2-1-دال و1-2-1-هـ و2-3-2-جيم التي تتعلق بتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مجالات الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية والغابات واستيعاب الأطر القانونية لأحكام الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة لحفز النظم الزراعية المستدامة

(ج) المؤشر 1-3-1-ألف للهدف الاستراتيجي 4: عدد البلدان التي تستخدم مجموعة محسنة من الاستراتيجيات والسياسات واللوائح والخطوط التوجيهية والأدوات التي تهدف إلى تحسين وصول النساء والرجال في الأرياف إلى الموارد والخدمات الإنتاجية

(د) المؤشر 3-4-3-جيم للهدف الاستراتيجي 4: عدد البلدان التي خفضت مستوى العقبات التي تؤثر في قطاعي الزراعة والأغذية من خلال الانحرافات في السياسات

33- ولم تتوافر بيانات لقياس ثلاثة مؤشرات. تعذر الإبلاغ عن عدد البلدان ذات السياسات/الاستراتيجيات القطاعية و/أو القطاعية الشاملة والمحسنة وبرامج الاستثمار المدعومة بإطار قانوني (1-1-1-ألف) مقارنة بالغاية، نظراً إلى تدني نسبة المسوحات مع أن المؤشر قد أظهر تحسناً طفيفاً على المستوى العالمي المقدر مقارنة بخطط الأساس. وإن عدد البلدان التي أبلغت عن زيادة المساحات المشمولة بالإدارة المستدامة للأراضي (كنسبة مئوية) من مجمل المساحات الزراعية والحرجية منذ فترة الإبلاغ الأخيرة (2-1-1-ألف)، وعدد البلدان النامية التي زاد فيها مؤشر النظم التنظيمية للفاو (4-1-1-جيم) لا يزال يستوجب العمل من أجل استكمال المنهجية وجمع البيانات. وتظهر حالة تحقيق نواتج الأهداف الاستراتيجية مقارنة بالغايات في الشكل 2.

الشكل 2: حالة تحقيق النواتج في فترة السنتين 2014-2015



### النواتج

34- لفترة السنتين 2014-2015، أظهر 88 في المائة (45) من مؤشرات النواتج تحقيقاً كاملاً للغايات لمخطط لها لفترة السنتين، مع تخطي 67 في المائة من الغايات. أما 10 في المائة (5) من مؤشرات النواتج فقد تحققت جزئياً، وبقي مؤشر واحد فقط غير محقق. وتحقق حوالي 72 في المائة من النتائج الخاصة بالنواتج على المستوى القطري أو الإقليمي.

### عرض نتائج الأهداف الاستراتيجية

35- لكل هدف استراتيجي، تعرض النتائج على مستوى المخرجات والنواتج مقاسةً بالمؤشرات، مع ذكر لأبرز الأمثلة عن تحقيقها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. لكل هدف استراتيجي، تبين صفحة للمؤشرات ما يلي:

(أ) بالنسبة إلى المخرجات، توزيع النسب المئوية المقدرة في 5 فئات من البلدان بحسب درجة التنفيذ في عام 2015، والمخرجات مقاسة بواسطة المؤشرات. وتتوزع درجات التنفيذ على فئات خمس: متدنية (0-0.2)؛ متوسطة إلى متدنية (0.2-0.4)؛ متوسطة (0.4-0.6)؛ متوسطة إلى مرتفعة (0.6-0.8)؛ مرتفعة (0.8-1.0)

(ب) بالنسبة إلى النواتج تعرض النتائج الفعلية المحققة لنواتج الفاو مقاسة بالمؤشرات مقارنة بالأهداف ضمن جدول.

36- وبالنسبة إلى الهدف 6، الذي يضمن جودة وسلامة العمل الأساسي للفاو في المجال الفني والمعياري والمتعلق بوضع المعايير - بما في ذلك تقديم إحصاءات عالية الجودة وتنسيق المواضيع الشاملة لعدة مجالات بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة، يقاس الأداء ويبلغ عنه بواسطة مؤشرات الأداء والغايات الرئيسية.





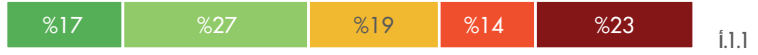
# القضاء على الجوع

## الهدف الاستراتيجي 1

### مؤشرات النتائج التي تقيس المساهمة في القضاء على الجوع،

الأمن الغذائي وسوء التغذية  
توزيع الدول حسب درجة التنفيذ في عام 2015

البلدان التي تعتمد سياسات/استراتيجيات، وبرامج استثمار محسنة في القطاعات و/أو عبر القطاعات بدعمها إطار قانوني.



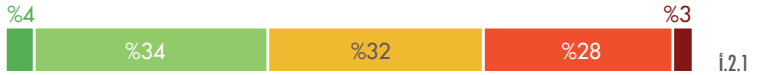
1.1.1

البلدان التي حسّنت عملية تخصيص الموارد (من حيث الملاءمة، والكفاءة، والفعالية) لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.



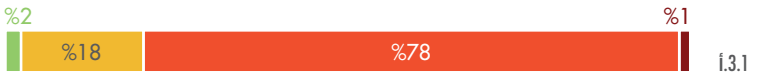
1.1.1.1

البلدان التي تعتمد آليات محسّنة للحوكمة والتنسيق من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.



1.2.1

البلدان التي تعتمد منتجات تحليلية محسّنة قائمة على الأدلة ورفيعة الجودة تتأني عن نظم المعلومات الوظيفية دعماً لعمليات وضع السياسات والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية.



1.3.1

درجة التنفيذ: عالي (خضراء)، متوسط/عالي (أخضر فاتح)، متوسط (أصفر)، متوسط/منخفض (أحمر فاتح)، منخفض (أحمر داكن)

### النتائج التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة مقاسة بمؤشرات المخبرات

المرجع	المؤشر	الهدف (نهاية 2015)	حاليا (بنهاية 2015)	تحقق
1.1.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية واعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية، وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم الفاو.	93	137	●
2.1.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأطر القانونية كنتيجة لدعم الفاو.	5	41	●
3.1.1	عدد المنظمات التي تعزّزت قدراتها في مجال الموارد البشرية والتنمية التنظيمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	30	47	●
4.1.1	عدد البلدان التي حسّنت تخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	8	23	●
1.2.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدت إلى تنسيق أكثر شمولية عبر القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة (القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني) في مجال حوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	47	49	●
1.3.1	عدد البلدان التي حسّنت الرصد والتحليل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة كنتيجة لدعم الفاو.	57	52	●
1-2.3.1	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة نظم وضع الخرائط ذات الصلة باتخاذ قرارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	11	18	●
2-2.3.1	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لرصد وتقييم تأثير السياسات والبرامج على مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	10	19	●

الإنجازات: ● أنجز بالكامل (<75%) ○ أنجز جزئياً (50% إلى 75%) ○ لم يُنجز (>50%)

### الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

37- يستلزم القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أن تعمل الجهات الحكومية وغير الحكومية بطريقة أكثر تنسيقاً وتركيزاً على الأسباب الجذرية التي تُبقي من يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عالقين في حلقة مفرغة من الحرمان المزمّن. وتسهم المنظمة في هذه القضية من خلال العمل في شراكة مع الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من أجل تهيئة بيئة سياساتية ومؤسسية مواتية أكثر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتستخدم المنظمة، بصفتها منظمة عالمية، عملها على المستويين العالمي والإقليمي كأداة لزيادة الالتزام السياسي وتنمية القدرات على المستوى القطري من حيث ما يلي:

(أ) السياسات وخطط الاستثمار والبرامج والأطر القانونية، التي تركز بقدر أكبر على نواتج الأمن الغذائي والتغذية (النواتج 1-1-1، و1-1-2)؛

(ب) تخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية لتحويل الالتزام السياسي إلى عمل (النواتج 1-1-3، و1-4)؛

(ج) تعزيز الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والتنسيق عبر القطاعات ومع أصحاب المصلحة (النواتج 1-2-1)؛

(د) اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة، مدعومة بمعلومات أفضل عن حالات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز تتبع الإجراءات ووضع خرائط لها، وتحسين تقييم الأثر (النواتج 1-3-1، و1-3-2).

38- ويركّز عمل المنظمة على المستويين العالمي والإقليمي على الدعوة وتعزيز الحوار الشامل المتعلق بالسياسات لزيادة الالتزام السياسي الرفيع المستوى، وتعزيز الفهم المشترك للقضايا، وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خيارات السياسات والخيارات المؤسسية، ووضع أطر للسياسات، وتبادل الأدوات والممارسات الجيدة. وعلى المستوى القطري، تعمل المنظمة بشكل مباشر مع صناعات القرار في الحكومات والشركاء في التنمية على زيادة الوعي بقضايا الأمن الغذائي والتغذية، وتحسين فهم أسباب العمل وخياراته، وتطوير المهارات والكفاءات والدراية الفنية، وتعزيز الحوار الشامل القائم على الأدلة والعمل التعاوني على مستوى أصحاب المصلحة على اختلاف أنواعهم في الحكومة والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

### تقييم النواتج

39- تعتمد البلدان بشكل متزايد، أو تحسّن تصميم، المتاح من السياسات/الاستراتيجيات وبرامج الاستثمار المحسنة في القطاعات و/أو القطاعات الفرعية مدعومة بإطار قانوني في سياق الأمن الغذائي والتغذية (المخرج 1، المؤشر ألف). وفي نهاية عام 2015، سجّلت 44 في المائة من البلدان معدلات متوسطة إلى مرتفعة ومرتفعة مقارنة بهذا المؤشر، في مقابل نسبة 42 في المائة في مطلع سنة 2014. وتشير البيانات النوعية إلى أنّ مختلف البلدان قد اعتمدت أو قامت

بمراجعة السياسات أو البرامج أو التشريعات التي تتناول التحديات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية خلال الفترة 2014-2015 بدعم نشط من المنظمة، ومنها على سبيل المثال بنغلاديش وبوليفيا وكابو فيردي والسلفادور ونيبال والنيجر وسيراليون.

40- وفي حين أن الإطار السياسي والقانوني للأمن الغذائي والتغذية هو إطار مناسب في العديد من البلدان، إلا أن القدرة على تنفيذه، على شكل زيادة في الموارد والاستثمارات المالية والبشرية، لا يزال ضعيفاً في الكثير من الحالات ويُعتبر من الأولويات. وفي نهاية سنة 2015، رغم التحسن المسجل مقارنة بسنة 2014، سجّلت نسبة 49 في المائة تقريباً من البلدان معدلات أدنى من المعدلات المتوسطة الدنيا مقارنة بمؤشر تخصيص الموارد للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المخرج 1، المؤشر باء).

41- وتُعيق عقبتان أخريان تسجيل تقدم من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية وهما تحديداً: (1) ضعف إجراء تحليل سليم للعمليات السياسية واعتماد هذا التحليل؛ و(2) الافتقار إلى تقييم منتظم وصارم لكفاءة السياسات والبرامج من حيث تأثيرها على حالة الأمن الغذائي والتغذية. ورغم إحراز بعض التقدم، إلا أن 79 في المائة من البلدان سجّلت في نهاية سنة 2015، معدلات متدنية إلى متوسطة ومتدنية مقارنة بمؤشر صنع القرارات المستندة إلى البراهين (المخرج 3). ويستدعي هذا الأمر مزيداً من الاستثمارات والجهود على المستوى الوطني.

42- وسجّلت البلدان تقدماً جيداً بالنسبة إلى الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية (المخرج 2) حيث أن نسبة 38 في المائة منها سجلت معدلات مرتفعة إلى متوسطة ومرتفعة مقارنة بنسبة 19 في المائة في مطلع سنة 2014. وفي هذا دلالة على التزام البلدان العمل بصورة شاملة ومنسقة أكثر لوضع سياسات وبرامج وأطر قانونية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتطبيقها.

43- أما بالنسبة إلى مساهمة الفاو في التقدم المحرز على صعيد المخرجات، فقد جاء التقييم إيجابياً بالإجمال حيث سجّلت مساهمة الفاو معدلات معتدلة إلى ملحوظة في أكثر من 90 في المائة من البلدان بالنسبة إلى جميع المؤشرات على مستوى المخرجات.

### النتائج المحققة خلال فترة السنتين

44- في الفترة 2014-2015، أنجزت المنظمة النواتج الثمانية بأكملها مع تجاوز الغايات الموضوعة لسبعة منها.

45- وبينما تفوق قيمة مؤشر الناتج المتعلق بالسياسات وخطط وبرامج الاستثمار (1-1-1) الغاية المتوخاة، فإن قيمة مؤشر الناتج المتعلق بالأطر القانونية (1-1-2) تجاوزت بشكل كبير الغاية المتوخاة لفترة السنتين. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى بروز فرص جديدة للعمل في مجال حيازة الأراضي ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحق في الغذاء على

المستوى القطري في سياق الأمن الغذائي الوطني. وبموازاة بروز دعم قوي للتفاوض على الخطوط التوجيهية وغيرها من الصكوك على المستوى العالمي، توجد مساحة واسعة لتكثيف الجهود بصورة أكبر من أجل ترجمة تلك الصكوك إلى سياسات وبرامج وأطر قانونية على المستوى القطري من خلال حوار سياسي شمولي ومستند إلى الأدلة.

46- وقد تخطت النتائج المحققة في مجال تنمية الموارد البشرية (1-1-3) وتخصيص الموارد المالية واستخدامها (1-1-4) الغايات المحددة لفترة السنتين. وقد تعزز العمل على تخصيص الموارد المالية واستخدامها بفضل الفرص التي نشأت خلال فترة السنتين من أجل مراعاة الأمن الغذائي والتغذية في الدعم المقدم للاستثمارات على المستوى القطري. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى مزيد من الدعم من أجل تعقب النفقات العامة على الأمن الغذائي والتغذية وتحليل فعالية خيارات تخصيص الموارد. ويشكل ذلك مجال عمل جديد للمنظمة حيث تبرز الحاجة إلى إبرام شراكات استراتيجية أكثر صلابة من أجل دعم قدرات الشركاء في هذا المجال.

47- وجاءت النتائج في مجال الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية (1-2-1) وفقاً للخطة الموضوعية لها. وبدأ التقدم الممتاز المحرز على المستوى العالمي والإقليمي خلال فترة السنتين يترجم تدريجياً من خلال التقدم على المستوى القطري، لا سيما في مجال الإقرار بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص في آليات الحوكمة القطرية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. في المقابل، تدعو الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات والمشاركة المباشرة مع وكالات أخرى من ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل تدعيم آليات المحاسبة والتظلم على المستويين القطري والمحلي، بما في ذلك الدعوة إلى اعتماد أحكام قانونية مرتبطة بآليات المساءلة وتطوير قدرة أصحاب المصلحة على تطبيقها.

48- وبشكل عام، جاءت النتائج المحققة في مجال صنع القرارات المستندة إلى الأدلة وفقاً للمتوقع. وتعزى النتائج الخاصة بمراقبة وتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية (1-3-1) بشكل أساسي إلى تخصيص الدعم من خارج الميزانية من أجل تطوير القدرة على تطبيق بعض من المنتجات المعيارية الأساسية الخاصة بالمنظمة مثل النظام المتكامل لتصنيف المراحل على المستوى القطري. ورغم إحراز تقدم على مستوى تحليل ووضع الخرائط للسياسات والبرامج والتشريعات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية (المؤشر 1-3-2)، إلى جانب تقييم أثرها على الأمن الغذائي والتغذية (المؤشر 1-3-2)، توجد حاجة إلى مزيد من الدعم على المستوى القطري، بما في ذلك للتأكد من استخدام صناعات القرارات للنتائج المحرزة في مجال تحليل الأمن الغذائي والتغذية بصورة فعالة.

### أبرز إنجازات عمل المنظمة على المستوى العالمي

49- تمكنت المنظمة، من خلال التنظيم المشترك مع منظمة الصحة العالمية للمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية، من الجمع بين أصحاب المصلحة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ما أفضى إلى اعتماد إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل واللذين يهدفان إلى ضمان مساهمة الأنظمة الغذائية في الحد من جميع أشكال سوء التغذية. كما تعمل المنظمة حالياً بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية على تطوير إطار رقابي على إطار العمل.

50- وأدت العملية الشمولية إلى إقرار مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى جانب اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من جانب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين.

51- وقد أعدت المنظمة كذلك مساهمات استراتيجية واشتركت بصورة ناشطة في مسارات عالمية متعددة من أجل الترويج لاعتبارات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك لجنة الغابات ولجنة الأمم المتحدة الدائمة حول التغذية وفريق العمل رفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي ومبادرة تعزيز التغذية وشراكة القضاء على الجوع بين الأطفال وخطة التنمية لما بعد عام 2015 ومتابعة تحدي القضاء على الجوع الصادر عن مؤتمر ريو +20، ومعرض إكسبو ميلانو والتحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخياً والمؤتمر العالمي للغابات.

### أهم إنجازات عمل المنظمة على المستوى القطري أو الإقليمي

52- ساهمت المنظمة في صياغة واعتماد إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الإفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والذي جرى اعتماده في يونيو/حزيران 2014 وقد تضمن "الالتزام بالقضاء الكامل على الجوع في إفريقيا بحلول العام 2025"؛ إلى جانب تطوير وتنفيذ خطة عمل إقليمية من أجل تطبيق إعلان مالابو دعماً للجهود الإقليمية والقطرية المبذولة؛ وتضمين الأمن الغذائي والتغذية في إطار نتائج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

53- ووفرت المنظمة الدعم من أجل إدماج التغذية في استراتيجية الأمن الغذائي المتكامل الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي خطة العمل الخاصة بها حول الأمن الغذائي (2015-2020) إلى جانب الرؤية الخاصة بالغذاء والزراعة والغابات (2016-2025).

54- وجرى توفير الدعم لتصميم وصياغة خطة الأمن الغذائي والتغذوي الخاصة بجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والموافقة عليها من ثمّ خلال قمتها الثالثة في يناير/كانون الثاني 2015، من خلال عملية تشاركية وشمولية؛ وجرى التوصل إلى سياسات أقوى وأكثر فعالية في مجال الأمن الغذائي والتغذية في إطار الركائز الأربع لهذه الخطة، مثل الاستراتيجية الإقليمية المصممة من أجل الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وتوحيد المنصة الإلكترونية للأمن الغذائي والتغذية التي تسمح بتبادل الخبرات والمعارف الفنية بين البلدان، إلى جانب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وعملية صنع القرارات المستندة إلى الأدلة.

55- وجرى توفير الدعم لبناء القدرات في أكثر من 70 بلداً في مختلف أنحاء الأقاليم الخمسة في 2014 و2015 ما أدى إلى تعزيز مراعاة الأمن الغذائي والتغذية في السياسات القطاعية وبرامج الاستثمار إلى جانب تطوير أطر سياسية مشتركة بين القطاعات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وناميبيا، جرى تدعيم قدرة

الحكومات على تطوير استراتيجيات التغذية القطرية. إضافة إلى ذلك، استند هذا العمل إلى الخطوط التوجيهية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق المستدامة في زامبيا وملاوي وموريشيوس ورواندا إلى جانب الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في ليبيريا والسنغال وسيراليون ومنغوليا وكمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ونيبال وتايلند وفيت نام.

56- وقد سهّلت المنظمة وضع وتطبيق الأطر القانونية الداعمة للحق في الغذاء والنفاذ العادل والأكثر أمناً إلى الموارد والأصول في 16 بلداً. وعلى سبيل المثال، في بوليفيا، وكنتيجة للدعوة وبناء القدرات في مجال دعم المجلس القطري للغذاء والتغذية، وافقت الحكومة على سياسة قطرية للأغذية والتغذية تتضمن الحق في الغذاء الكافي.

57- وقد جرى العمل على دعم القدرات في مجال وضع الخرائط الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي في عدد من البلدان. وعلى سبيل المثال، وبالتشارك مع شبكة شراكة REACH/ الأمم المتحدة من أجل مبادرة تعزيز التغذية، عززت المنظمة قدرات أصحاب المصلحة القطريين في بوركينا فاسو، وأحرز تقدم إضافي في إثيوبيا والنيجر في مجال تحسين قدرات أصحاب المصلحة على استخدام هذا النوع من المعلومات في صنع القرارات.

58- وجرى توفير الدعم من أجل تطوير القدرات القطرية على مراقبة البيانات والمعلومات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتحليلها وإرسالها واستخدامها على نحو أفضل من أجل تحسين عملية صنع القرارات في 52 بلداً، بما في ذلك من خلال التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ومختلف البرامج الأخرى التي تقودها المنظمة (راجع أهم الإنجازات ضمن الهدف الاستراتيجي 5).

### أبرز ما تحقّق في مجال مراعاة المساواة بين الجنسين

59- جرى تحقيق نتائج هامة في معالجة الهواجس الجنسانية في الأطر السياسية والقانونية القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات في مجال الأمن الغذائي والتغذية بفضل الدعم الذي قدّمته المنظمة في فترة السنتين، بما في ذلك من خلال:

- (أ) تعميم المساواة بين الجنسين في إعداد الأطر القانونية المرتبطة بأمن الحيازات في سيراليون؛
- (ب) العمل على تمكين المرأة الريفية والأمن الغذائي والتغذية في غواتيمالا، من خلال تطوير السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإطار الاستراتيجي لتنفيذها في الفترة 2014-2023 من جانب وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية. وتعتبر السياسة الجديدة والآليات المرتبطة بها أساسية من أجل ضمان المساواة في مشاركة الرجال والنساء في عمليات التنمية الريفية ووصولهم إلى الموارد والخدمات المنتجة. كما أنها تشكّل محطة أساسية في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي وقّعت غواتيمالا عليها إلى جانب 99 بلداً آخر. وهذا مثال على تحويل الإرادة السياسية إلى نتيجة ملموسة.

60- وشكّلت الاعتبارات الجنسانية ومشاركة الشعوب الأصلية عناوين أساسية في العمل المنفذ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث دعمت المنظمة المجموعة الخاصة بالمرأة التابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "Adelanto Mujeres" بقيادة السلفادور وإعلان برازيليا الصادر في 2014 بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني حيث جرى الإقرار لأول مرة بانعدام المساواة الذي تواجهه المرأة الريفية على المستويين الاجتماعي والسياسي إلى جانب الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

61- ودعمت المنظمة تطوير واعتماد مؤشرات جنسانية ملائمة مرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية من أجل إنتاج بيانات مقسمة بحسب الجنس في بلدان مختارة، مثل اعتماد علامة تنوع النظام الغذائي للمرأة في الفلبين وطاجيكستان، وتضمين وظيفة عرض التقارير وفقاً للتقسيم الجنساني ضمن برنامج تسجيل الأراضي في نيجيريا، واعتماد مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في أنغولا وإثيوبيا وملاوي والنيجر وكينيا وجنوب أفريقيا وكمبوديا.

### محط التركيز...

من المنتجات المعيارية ومنتجات تحديد المقاييس إلى النتائج على المستوى القطري: حالة سيراليون

تضطلع المنظمة بدور أساسي في تسهيل وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المختلفين (مثل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط البحثية والأكاديمية والمنظمات الإقليمية) في صياغة واعتماد أدوات تحديد المعايير والمقاييس من أجل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية. وقد جرى اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل دعم التحقيق التدريجي للحق في الغذاء الملائم في سياق الأمن الغذائي القطري في العام 2004، والخطوط التوجيهية الطوعية حول الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والمسايد والغابات في سياق الأمن الغذائي القطري في العام 2012 وفي يونيو/حزيران 2014، إلى جانب الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين المسايد الصغيرة النطاق المستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. كما تدعم المنظمة من خلال برنامجها الاستراتيجي حول الأمن الغذائي والتغذية بصورة ناشطة على دعم تنفيذ هذا النوع من الصكوك الدولية على المستوى القطري.

وكننتيجة مباشرة لدعم المنظمة خلال الفترة 2014-2015، بدأت سيراليون تعد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات ومشاريع القوانين المتسقة (السياسة القطرية للأراضي، وقانون التسجيل العام، وسياسة المسايد واستراتيجية التنمية، وقانون المسايد وخطة العمل الوطنية للمسايد المجتمعية)، وهي كلها متوافقة مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وقد شملت العملية التحضيرية حتى تاريخه مسارات متعددة أصحاب المصلحة إلى جانب مراعاة الاعتبارات الجنسانية. وكان الدعم التقني للمنظمة، بما في ذلك العمل الموجه نحو تعزيز الوعي وتنمية القدرات، أساسياً من أجل تشكيل الإطار المؤسسي الذي اعتمده الحكومة بصيغة رسمية بغية تعزيز الحوار بين جميع أصحاب المصلحة والقطاعات ذات الصلة.

وقد أدى الإطار المؤسسي الجديد إلى تحسين الاتساق السياسي على مستوى مخرجات الأمن الغذائي والتغذية. كما سمح بإيجاد الروابط بين القطاعات في خلال الحوار السياسي بشأن القطاعات المختلفة أي قطاع الأراضي ومسايد الأسماك والغابات، وشكّل منصة للمنظمة ولشركاء آخرين من أجل توجيه الدعم التقني نحو وضع السياسات والاستراتيجيات والقوانين المرتبطة بحوكمة ملكية الأراضي مع التركيز على الأمن الغذائي والتغذية.

### تدعيم قدرات المساعدة في وضع السياسات على المستوى القطري

في العام 2015، أطلقت المنظمة بمشاركة الاتحاد الأوروبي آلية للمساعدة في وضع السياسات من أجل دعم بيئة الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة في بلدان مختارة. وقد بدأ تنفيذ برنامج الشراكة المذكور وعنوانه "تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود والاستدامة والتحول" (البرنامج) في 24 بلداً. ويعتمد البرنامج من أجل توفير المساعدة في مجال السياسات وخدمات تطوير القدرات على المستوى القطري على شبكة من مسؤولي السياسات والخبراء التقنيين يعملون في المؤسسات الحكومية. ويجمع حوار نشط بين ممثلي المنظمة ووفود الاتحاد الأوروبي وحكوماته من أجل رصد نقاط الضعف والقوة في بيئة الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة ومن أجل تحديد نطاق التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والدعم التقني. ومن خلال الاستناد إلى النتائج الجيدة التي حققها برنامج "تحسين الحوكمة العالمية من أجل الحد من الجوع" خلال الفترة 2014-2015 والممول من الاتحاد الأوروبي، يوفر برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود والاستدامة والتحول موارد إضافية قدرها 30 مليون يورو من المساهمات الطوعية الصادرة عن المفوضية الأوروبية للفترة 2015-2020 من أجل تكثيف العمل على المستوى القطري. ويأتي توفير هذا الدعم في مجال السياسات وتطوير القدرات بموجب برنامج الشراكة المبرم بين المنظمة والاتحاد الأوروبي استجابةً لطلب الدول الأعضاء.

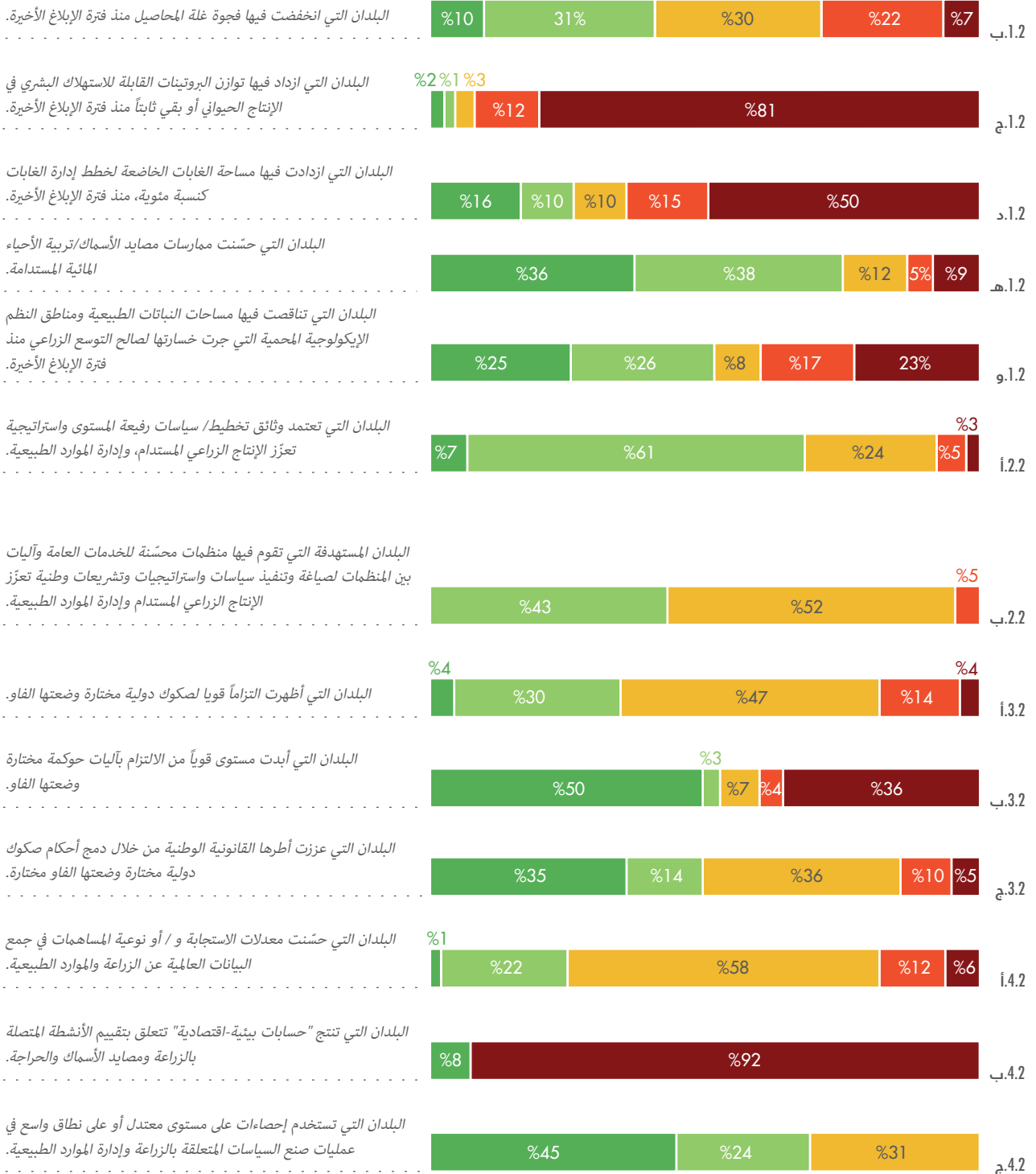




# زيادة إنتاجية واستدامة الزراعة

## الهدف الاستراتيجي 2

مؤشرات النتائج التي تقيس المساهمة في زيادة إنتاجية واستدامة الزراعة  
توزيع الدول حسب درجة التنفيذ في عام 2015



درجة التنفيذ: ■ منخفض ■ متوسط/منخفض ■ متوسط ■ متوسط/عالي ■ عالي

## النتائج التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة مقاسة بمؤشرات المخرجات

المرجع	المؤشر	الهدف (نهاية 2015)	حاليا (بنهاية 2015)	تحقق
1.1.2	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو والتي استخدمت نهجاً شمولية وتشاركية لإقرار وتقاسم ممارسات ابتكارية من أجل الإنتاج الزراعي المستدام.	111	245	●
2.1.2	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو لتحديد وتوثيق وتسهيل استراتيجيات متكاملة من أجل إدارة النظام الإيكولوجي بصورة مستدامة، وإعادة ترميمه والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	644	215	○
3.1.2	عدد المنظمات، والمؤسسات العامة والخاصة في مجال المعارف، ووكالات الإدارة والشبكات التي تلقت دعماً تنظيمياً ومؤسسياً و/أو دعماً في مجال تنمية القدرات الفنية.	675	694	●
1.2.2	عدد البلدان التي تلقت الدعم في مجال تحليل مسائل الحوكمة وخيارات الاستدامة المتكاملة لقطاع الموارد الزراعية والطبيعية	32	29	●
2.2.2	عدد عمليات السياسة العامة المستهدفة التي تضمنت حواراً عبر القطاعات حول نظم إنتاج موارد زراعية وطبيعية متكاملة وأكثر استدامة تلقت دعماً من الفاو	7	58	●
3.2.2	عدد منظمات الخدمة العامة الوطنية والتأليبات الحكومية والدولية التي قدّمت لها الفاو دعماً أساسياً أدى إلى إصلاحات في الهياكل المؤسسية، أو الوظائف أو الإجراءات الإدارية	216	114	◎
1.3.2	عدد الصكوك الدولية (الأطر القانونية والمعايير، والخطوط التوجيهية، والتوصيات وغيرها من النصوص الفرعية) التي اعتمدها إحدى آليات أو صكوك الفاو، أو أجهزتها الفرعية/مجموعات العمل الفنية التابعة لها، في ما يخص الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	70	136	●
2.3.2	عدد العمليات في التأليات/الصكوك الدولية غير التابعة للفاو التي عكست الشواغل التي رُوّجت لها الفاو بشأن الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية في قراراتها أو منتجاتها	84	72	●
3.3.2	عدد العمليات والشراكات التي دعمتها الفاو لتسهيل تنفيذ الصكوك والتأليات الدولية (بما في ذلك الإقليمية منها) التي تشجع الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	151	130	●
1-1.4.2	عدد نقاط البيانات الإضافية في قواعد البيانات ذات الصلة من قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة	799,000	5,113,756	●
2-1.4.2	النسبة المئوية لمجموعات البيانات الاجتماعية ذات الصلة في قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة والتي تضم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس	4	4	●
2.4.2	الأساليب، أو المعايير أو المواصفات الجديدة أو المعدلة لجمع، وإدارة وتجميع وتحليل البيانات/المعلومات التي وضعتها الفاو وصادق عليها جهاز مختص	61	63	●
3.4.2	عدد منتجات البيانات/المعلومات ذات الصلة التي أنتجها أصحاب المصلحة بدعم من الفاو في مجال تنمية القدرات	356	192	◎

الإنجازات: ● أنجز بالكامل (< 75%) ◎ أنجز جزئياً (50% إلى 75%) ○ لم يُنجز (> 50%)

## الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات

### من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

62- من شأن التوصل إلى تكثيف الإنتاج الزراعي<sup>5</sup> بموازاة الحفاظ على الموارد الطبيعية والخدمات المتصلة بالنظام الإيكولوجي أو تعزيزها، وكذلك تمكين المجتمعات الزراعية من الصمود أن يستلزم اتخاذ إجراءات منسقة مشتركة بين القطاعات تتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالاستدامة. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة البلدان الأعضاء لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من خلال تحسين: (1) كفاءة استخدام الموارد؛ (2) الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها؛ (3) الأوراق المالية، والحصول على أصول الإنتاج، والاستهلاك المسؤول؛ (4) القدرة على الصمود أمام تغير المناخ؛ و(5) الحوكمة المسؤولة. وتضطلع المنظمة بمجموعة واسعة من الأعمال على المستوى العالمي التي تدعم القدرات القطرية وكذلك العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية لتقييم التقدم المحرز في سبيل الزراعة المستدامة مع المخرجات التالية المزمع تحقيقها:

(أ) اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات ابتكارية تحسّن إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة (النواتج 1-1-2 و 2-1-2 و 3-1-2)؛

(ب) تمكين البلدان الأعضاء من تعزيز الحوكمة من أجل تيسير الانتقال إلى نظم الإنتاج الزراعي المستدامة (النواتج 1-2-2 و 2-2-2 و 3-2-2)؛

(ج) تلقي صكوك دولية وإقليمية وآليات الحوكمة ذات الصلة الدعم من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وزيادته بطريقة مستدامة (النواتج 1-3-2 و 2-3-2 و 3-3-2)؛

(د) الترويج لصنع القرارات القائمة على البراهين وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية من خلال الرصد والإحصاءات والتحليل (النواتج 1-4-2 و 2-4-2 و 3-4-2).

### تقييم المخرجات

63- تُحرز البلدان تقدماً من أجل اعتماد ممارسات مبتكرة (المخرج 1-2) وتُسجّل نتائج مشجّعة من حيث ارتفاع الإنتاجية الزراعية وتقليص الثغرة في غلال المحاصيل في 80 بلداً (41 في المائة) (المؤشر 1-2-ب) وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة أكثر. وبالمقارنة مع سنة 2014، سجّل عدد متزايد من البلدان في نهاية 2015 معدلات مرتفعة إلى متوسطة ومرتفعة من حيث زيادة المساحات الحرجية بموجب خطط إدارة الغابات (26 في المائة) (المؤشر 1-2-د) أو أنها طبّقت ممارسات مستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (74 في المائة) (المؤشر 1-2-هـ) أو في الحالات التي تراجعت فيها (51 في المائة) (المؤشر 1-2-وا) مساحة النباتات الطبيعية والنظم

<sup>5</sup> تشمل الزراعة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك.

الإيكولوجية المحمية التي فُقدت لصالح الزراعة. ومن جهة أخرى، لم يتحسن عدد البلدان التي ازدادت فيها موازين البروتينات الصالحة للاستهلاك البشري في الإنتاج الحيواني<sup>6</sup> منذ آخر فترة أُعدت فيها تقارير (3 في المائة) (المؤشر 1-2-جيم) وساءت الإدارة الحرجية المستدامة من حيث عدد البلدان في الهامش المتدني والمتوسط إلى المتدني.

64- وتوجد لدى عدد متزايد من البلدان أطر محسنة للحوكمة تسهّل عملية الانتقال إلى الزراعة المستدامة (المخرج 2-2) حيث يسجل 68 في المائة (2-2-ألف) منها معدلات مرتفعة أو متوسطة إلى مرتفعة من حيث البرامج الوطنية و43 في المائة (2-2-باء) بالنسبة إلى المؤسسات العامة أو الآليات السليمة من أجل وضع برامج واستراتيجيات وطنية وتنسيقها ورصدها بغية تشجيع نظم الإنتاج المستدامة والمتكاملة في القطاع الزراعي. ويشير التقييم والبيانات النوعية إلى أنّ مختلف البلدان قامت بتحسين نظم الحوكمة لديها لدعم عملية الانتقال إلى زراعة مستدامة بدعم نشط من الفاو. فعلى سبيل المثال، قدّمت المنظمة في مصر دعماً فنياً في أكثر من قطاع لعدد من الوزارات من خلال إعداد عمليات تقييم للاحتياجات واستراتيجيات لإدارة المياه، فساهمت بالتالي في "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030" في البلاد.

65- وحققت البلدان تقدماً جيداً بالنسبة إلى إقرار أو اعتماد صكوك دولية وإقليمية لنظم الإنتاج الزراعي المستدام (المخرج 3-2) حيث سجّلت نسبة 53 في المائة (2-3-باء) من البلدان معدلات مرتفعة أو متوسطة إلى مرتفعة مقارنة مع مؤشر قياس مستوى الالتزام من خلال المصادقة على الصكوك الملزمة الصادرة عن الفاو أو إعلان رسمي لتنفيذ الصكوك غير الملزمة الصادرة عن الفاو. وعلاوة على ذلك، استوفت 49 في المائة (2-3-جيم) من البلدان مساهماتها المالية الإلزامية المستحقة للآليات الدولية، وفي هذا دلالة على الدعم القوي لها. لكن فقط نسبة 26 في المائة من البلدان أدرجت حكماً واحداً على الأقل من أحكام الصكوك الدولية التي تستضيفها الفاو ضمن أطرها القانونية الوطنية، مما يستوجب بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

66- ومع أنّ غالبية البلدان (69 في المائة) (2-4-جيم) تستخدم الإحصاءات بشكل مكثّف في عمليات صنع القرارات، لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة تعيق إحراز تقدم من أجل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى براهين لأغراض التخطيط والإدارة في القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية وصولاً إلى نظم إنتاج زراعي مستدامة (المخرج 2-4). وعلاوة على ذلك، لم تحسّن تلك البلدان إتاحة مجموعات البيانات العالمية عن الزراعة ولا استخدام الإحصاءات لصنع القرارات. ففي نهاية سنة 2015 على سبيل المثال، لم تكن نسبة 92 في المائة (2-4-باء) من البلدان تُصدر حسابات بيئية واقتصادية هامشية تتعلق بتقييم مدى استيفاء الزراعة لمعايير نظام الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة للزراعة.

<sup>6</sup> يهدف هذا المؤشر إلى قياس اعتماد ممارسات زراعية مستدامة بالنسبة إلى الثروة الحيوانية. وهو يعطي تحديداً فكرة عن الفعالية البيئية للممارسات الخاصة بالثروة الحيوانية. ويعتمد الإنتاج الحيواني الذي يعتمد بشكل مكثف على مدخلات خارجية على الحبوب وعلى غيرها من منتجات التي باستطاعة الإنسان استهلاكها مباشرة. ويقيّم هذا المؤشر، كحصة صالحة للأكل من البروتينات، إنتاج منتجات غذائية حيوانية مقارنة بكمية العلف الصالح وغير الصالح للاستهلاك البشري. وهو يمثل أيضاً نطاق المنافسة بين الأغذية والعلف في كل بلد من البلدان.

67- أما بالنسبة إلى مساهمة الفاو في إحراز تقدم على صعيد المخرجات، فقد كان التقييم إيجابياً بالإجمال وكانت مساهمة الفاو معتدلة إلى ملحوظة في أكثر من 80 في المائة من البلدان بالنسبة إلى المؤشرات على مستوى المخرجات التي جرى تقييمها بواسطة المسح (بالأغلب المخرجان 2-2 و2-4).

### النتائج المحققة في فترة السنتين

68- حققت المنظمة في الفترة 2014-2015 تسعة نواتج تحقيقاً كاملاً، ونواتجين اثنتين تحقيقاً جزئياً، ولم تحقق ناتجاً واحداً من أصل 12 ناتجاً.

69- ولدى استعراض العمل الذي أنجزته المنظمة في فترة السنتين في مجال دعم استخدام ممارسات اعتمادها أصحاب مصلحة لزيادة إنتاج القطاع الزراعي وتحسينه بطريقة مستدامة، تجلّت نتائج هامة ومجال واحد يستلزم الاهتمام. ودعمت المنظمة 89 بلداً من أجل فهم ممارسات الإنتاج الزراعي المستدام باستخدام نهج تشاركية (2-1-1)، وتجاوزت النتائج إلى حد كبير الغاية الموضوعية من خلال دعم المنظمة لأكثر من 80 مبادرة في أفريقيا وحدها. ويشمل هذا الأمر مجالاً هاماً من مجالات المساعدات التقنية التي تقدمها المنظمة في البلدان بغية اعتماد تكنولوجيات ونهج جيدة لتحسين الإنتاج المستدام، وهذا يبيّن بوضوح تحقيق إنجاز. وتشكل المدارس الحقلية للمزارعين أحد النهج المستخدمة التي حققت نتائج جيدة.

70- وكما كان مخططاً له، تم بلوغ العدد المقرر من المنظمات التي تلقت دعماً من الفاو لتنمية قدراتها المؤسسية و/أو التقنية (2-1-3). غير أن نتائج المبادرة المتكاملة والمتعددة القطاعات بشأن الإدارة المستدامة للنظام الإيكولوجي واستعادته والتكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره (2-1-2) تشكل نتائج ما دون الغاية المرجوة. ويُعزى انخفاض معدل الإنجاز في جزء منه إلى كون أصحاب المصلحة والشركاء في الموارد ما زالوا يعتبرون الاستدامة ضمن القطاعات وليس عبرها لأغراض إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. وقد دعمت المنظمة 74 بلداً من أجل اعتماد نهج متكاملة ومتعددة القطاعات على مستوى النظام الإيكولوجي.

71- وتتمثل أبرز النتائج في اعتماد نهج متكاملة قائمة على النظام الإيكولوجي لإدارة الموارد الطبيعية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والإدارة المستدامة للأراضي والمياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي على نطاق النظام الإيكولوجي وإبراز اعتماد تدابير للتكيف والتخفيف من الآثار، وتقييم المخاطر ومواطن الضعف على مستوى النظام الإيكولوجي، والترويج لخطط إدارة الأراضي ومستجمعات المياه سعياً إلى زيادة القدرة على الحصول على الموارد واستخدامها. وتبين النتائج أن تيسير النهج المتكاملة والمتعددة القطاعات يشكل أمراً حاسماً بالنسبة إلى إدارة الخدمات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي والحفاظ عليها على مستوى هذا النظام. ولا بدّ من مواصلة بذل الجهود في سبيل توطيد التدخلات على مستوى النظام الإيكولوجي بغرض إدارة الممارسات المستدامة واستعادتها ونشرها.

72- وجرى تحقيق نتائج متصلة بدعم المنظمة لتعزيز أطر الحوكمة الوطنية بغية تيسير الانتقال إلى نظم الإنتاج المستدام في قطاع الزراعة (2-2-1) على نطاق واسع، إذ جرى مدّ 29 بلداً بتحليلات عن مسائل الحوكمة والحلول المتاحة. وتجاوز عدد العمليات في مجال السياسات التي تدعمها المنظمة على المستوى القطري من خلال إجراء حوار بين القطاعات بشأن نظم متكاملة- وأكثر استدامة- لإدارة الموارد الزراعية والطبيعية (2-2-2) الغاية المحددة إلى حد كبير، إذ جرى تحقيق النتائج في 36 بلداً. وهذا يبرهن على نجاح جهود المنظمة في سبيل تعزيز الحوار بين القطاعات ودعمه على المستوى الوطني في ما يتعلق بشؤون السياسات الهامة عالمياً وآثار ذلك على نظم مستدامة لإنتاج الموارد الزراعية والطبيعية. ومن جهة أخرى، كان عدد منظمات الخدمات العامة الوطنية والآليات الحكومية الدولية التي قدمت إليها المنظمة الدعم لإجراء إصلاحات في هياكلها المؤسسية (2-2-3) دون الغاية المرجوة، رغم دعم 114 منظمة وطنية أو آلية حكومية دولية في تحقيق النتائج في 53 بلداً.

73- وحُققَت جميع النتائج في مجال الصكوك الدولية والإقليمية وآليات الحوكمة ذات الصلة عملاً بالخطط الموضوعية (2-3-1 إلى 2-3-3). ومن الواضح أن هذا الأمر يشكل أحد مجالات قوة المنظمة. وهذه هي أيضاً المرة الأولى التي تجرى فيها محاولة منظمة لقياس تأثير الفاو من خلال عدد من العمليات المتعلقة بالآليات والصكوك الدولية، التي لم تضعها المنظمة وتحظى بدعمها، والتي تعكس في قراراتها أو منتجاتها الشواغل المتعلقة بالإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية.

74- وجرى تحقيق النتائج المتصلة بإنتاج الإحصاءات، بما فيها الأساليب والقواعد والمعايير، حسب ما كان مخططاً له (2-4-1 و 2-4-2) في حين حُققَت جزئياً النتائج في مجال قدرة البلدان على صنع القرارات بالاستناد إلى البراهين (2-4-3). وتضمّن عدد نقاط البيانات في مجموعات البيانات المتصلة بقواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة توسيع نطاق التغطية التاريخية للإحصاءات عن انبعاثات غازات الدفيئة لمرة واحدة، وذلك بالرجوع من عام 1990 إلى عام 1961. وأدى هذا الأمر إلى زيادة الأداء بنسبة 640 في المائة لمرة واحدة بالمقارنة بالغاية في مؤشر واحد من المؤشرات. وعلى النحو المخطط له، جرى بلوغ عدد مجموعات البيانات في البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة في ما يتعلق بتلك المصنفة حسب الجنسين. أما عدد منتجات البيانات والمعلومات ذات الصلة التي أنتجها أصحاب المصلحة بدعم من المنظمة في مجال تنمية القدرات (2-4-3) فقد كان أقل من الغاية المنشودة، ويبيّن تحليل النتائج أن هذا الأمر يشكل مجالاً لا بدّ فيه للمنظمة من تكثيف الجهود وزيادتها في سبيل دعم قدرات البلدان في مجال استخدام البيانات لأغراض صنع القرارات.

### *أبزر ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد العالمي*

75- أعدت المنظمة وأطلقت المبادئ وإطار العمل من أجل تحقيق استدامة الأغذية والزراعة لتيسير الفهم والتطبيق على المستوى القطري في مجال اعتماد نهج متكاملة ومتعددة القطاعات على مستوى النظام الإيكولوجي. وأختبر تنفيذها في بنغلاديش ورواندا والمغرب.

76- وأدت المنظمة دوراً فعالاً في إنشاء التحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخياً وإطلاق هذا التحالف، وهي تستضيف الآن أمانته، مقيمةً شراكات مع 22 بلداً عضواً و96 جهازاً آخر من الأجهزة الدولية والوطنية وغير الحكومية.

77- وعقدت المنظمة مناقشات دولية بشأن الإيكولوجيا الزراعية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في عامي 2014 و2015. وصيغت مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات تنطوي على تدابير تشريعية ضرورية لتمكين نهج الإيكولوجيا الزراعية في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وأقيمت شبكات من أجل تبادل أفضل الممارسات في كل إقليم.

78- ودعمت المنظمة تنفيذ إطار دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال الترويج للانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عام 2009 وتنفيذ خطط العمل الوطنية بهدف مكافحة هذا الشكل من الصيد في مصايد أسماك محددة، والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والنظم الإيكولوجية البحرية الواسعة النطاق، وجمع البيانات وتحليلها دعماً لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والصيد المرتجع والعرضي. وإضافة إلى ذلك، أقرت لجنة مصايد الأسماك في عام 2014 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم والخطوط التوجيهية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وعقدت مشاورات بشأن تنفيذها على المستوى العالمي وفي أربعة أقاليم في عام 2015.

79- وأجرت المنظمة تقييماً عالمياً لانبعاثات غازات الدفيئة في الزراعة والغابات والقطاعات الأخرى المرتبطة باستخدام الأراضي، مما أدى إلى إدراج قاعدة بيانات شاملة عن الانبعاثات في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة. وجرى تحديث نموذج المحاسبة البيئية للثروة الحيوانية العالمية.

80- ونُشر التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم، إذ تضمن إسهامات من أكثر من 120 بلداً جرت تنمية قدراتها في مجال جمع البيانات وتنقيحها؛ وأجرت عمليات تقييم للموارد الحرجية في العالم بفضل إسهامات من أكثر من 234 بلداً وإقليماً.

81- وأعدّ برنامج متعدد الوكالات بقيادة المنظمة في عام 2014 رؤية مشتركة بشأن حوكمة المياه الجوفية على المستويين الإقليمي (الأقاليم الخمسة التي تعمل فيها المنظمة) والعالمي، إلى جانب إطار عمل لتنفيذ الرؤية.

### أبزر ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد القطري أو الإقليمي

82- رُوِّجت المنظمة لاعتماد ممارسات إنتاج مستدامة ومتكاملة ومكيفة محلياً من خلال توسيع نطاق البرامج في بوروندي ومالي وكومبوديا وكولومبيا وكينيا وتنزانيا. فقد اعتُمد نهج جديد في بوروندي من أجل نُظِم إنتاج مستدامة ومتكاملة. وأنشئت في مالي 400 مدرسة حقلية للمزارعين استفاد منها ما لا يقل عن 1 000 منتج من المنتجين الزراعيين والزراعيين الرعويين، تبلغ نسبة النساء منهم 30 في المائة على الأقل.

83- وشارك خمسة عشر بلداً من إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنظمتان إقليميتان في حلقة عمل إقليمية عن تربية الأسماك في حقول الأرز نُظِّمت في إندونيسيا من أجل مناقشة أهمية نظم تربية الأسماك في حقول الأرز وإمكانية تطويرها. وأدرجت في مناهج المدارس الحقلية للمزارعين ممارسات "الحفظ والتوسع" المستدامة لتكثيف إنتاج الأرز، بما في ذلك النظم المتكاملة للأرز والأسماك والأرز والماشية والأرز والخضار، وقد اعتمدها المزارعون في الفلبين.

84- ودعمت المنظمة 15 بلداً بغية تحديد خيارات التكيف مع تغير المناخ. واعتُبرت الخيارات المتصلة بنظم الزراعة الرعوية خيارات مناسبة في ملاوي وزامبيا وفييت نام. وأعدت حافظات بشأن خيارات التكيف لنظم إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في شيلي وبنغلاديش. ورُسمت خطط تكيف تستند إلى المجتمع المحلي مُعدّة لمناطق تغطيتها الغابات في بيرو وكينيا.

85- ويسرّت المنظمة نشر أكثر من 100 وسيلة تكنولوجية تستخدمها النساء في شرق أفريقيا سعياً إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة الأسرية الإنتاجية في أحد "ملتقيات تشاطر المعارف" الذي عُقد في نيروبي.

86- ودعمت المنظمة 23 بلداً كي تحافظ على مواقع التراث الزراعي فيها والسلع والخدمات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي ذات الصلة. وأدرج ما مجموعه 36 موقعاً في 16 بلداً في قائمة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية. ومن هذه المواقع، جرى تحديد 31 موقعاً في عام 2014، كما حُدِّدت خمسة مواقع إضافية (في اليابان وبنغلاديش وإندونيسيا) في عام 2015. وأنشئت في موريتانيا لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية.

87- وأنشئت وعُززت شبكات خاصة بمزارعي الكينوا وأصحاب المصلحة في أفريقيا والشرق الأدنى، مع تبادل الدروس المستخلصة على الصعيد الدولي والإقليمي. ودعمت المنظمة وزارات الزراعة والمعاهد المعنية بالتنمية الريفية والإرشاد الزراعي من خلال إجراء تقييم تشاركي للاحتياجات ودعم تطوير خطة استراتيجية في أنغولا والجزائر والمغرب.



88- ودعمت المنظمة اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ووضع خطط الإدارة التشاركية لمستجمعات المياه والمصادقة عليها في إكوادور وبيرو وغواتيمالا. وحُدِّدَت نُهج متكاملة ومتعددة القطاعات خاصة بإدارة مستجمعات المياه وجرى اختيارها والمصادقة عليها وتم تبادلها في أذربيجان وأوزبكستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان.

89- واختُبرت ثلاث وعشرون صحيفة وقائع بشأن النهج والممارسات الجيدة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي اختباراً ميدانياً في أوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا وأدرجت في قواعد البيانات العالمية الخاصة بالدراسة العالمية لنهج وتكنولوجيا حفظ الموارد دعماً للتوعية والفهم. ورُسمت واعتمدت خطط عمل وطنية بشأن إعادة الغابات الشاسعة والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية في بيرو ورواندا وغواتيمالا ولبنان.

90- وآزرت المنظمة عمليات متعلقة بالسياسات في 17 بلداً من أجل تحسين الاعتبارات الخاصة بتغير المناخ تحديداً في أطر الحوكمة: جرى تنفيذ عمليات وطنية رامية إلى إدراج الزراعة في خطط التكيف الوطنية في أوغندا ومالوي وتم توسيع نطاقها لتشمل 7 بلدان إضافية (نيبال والفلبين وتايلند وفييت نام وأوروغواي وكينيا وزامبيا) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

91- وزادت المنظمة (من خلال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية) على نحو كبير دعمها لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في 56 بلداً. ودعمت المنظمة البلدان من أجل استحداث نظم وطنية لمراقبة الغابات والمستويات المرجعية لانبعاثات الغابات. وتقدم المنظمة الدعم إلى ثمانية بلدان من أجل تقييم أوضاع الحيازة في سياق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

92- ووُضعت استراتيجية لجمع بيانات عن إنتاج المحاصيل الزراعية غير التقليدية في غيانا بدعم من المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم للنظام الإحصائي الزراعي في غيانا بدعم من المنظمة.

93- وأدرجت ممارسات ابتكارية بشأن الأعلاف والتغذية، وإنتاج البذور، وإدارة الصحة الحيوانية في إندونيسيا وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين.

### أبرز ما تحقق في مراعاة المساواة بين الجنسين

94- وُضعت المدارس الحقلية للمزارعين في بوروندي والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر مع نوادي المستمعين المجتمعيين خصيصاً للمرأة الريفية للعمل، من خلال التجارب الزراعية والبرامج الإذاعية الريفية، على تكييف الأساليب الزراعية المستدامة واعتمادها محلياً بواسطة دورات تدريبية غير رسمية طوال الموسم ولمجموعات صغيرة.

95- وانصبَّ التركيز في أمريكا اللاتينية على إشراك المرأة في نقل التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة الأسرية، بهدف دعم الخدمات الإرشادية والمساعدة في السياسات البيئية الزراعية وتبادل الخبرات (البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وكوستاريكا وكوبا وبنما وباراغواي وأوروغواي).

96- ويعرض المنشور بعنوان "نفاذ الوقت- تخفيف عبء العمل الواقع على كاهل النساء في الإنتاج الزراعي" عدداً من التكنولوجيات والممارسات والخدمات الموفرة لليد العاملة من أجل الحد من عبء العمل الواقع على كاهل النساء في مجال الزراعة. ويستكشف نوع وطبيعة القيود التي تواجهها النساء في الحصول على الحلول واعتمادها. ويكمن محور التركيز في تأمين المياه والطاقة والوصول إلى البنية التحتية وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

97- وسعيًا إلى تخفيف عبء العمل الواقع على كاهل النساء، تم تحليل ونشر أكثر من 100 من التكنولوجيات والممارسات الموفرة لليد العاملة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وإنتاجية الزراعة الأسرية، وصون التربة والمياه والتكيف مع تغير المناخ في شرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونُشرت استنتاجات في "ملتقى تشاطر المعارف" في نيروبي، ومنتدى التكنولوجيات والممارسات المتاحة لصغار المنتجين الزراعيين، ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمنظمة، والشبكات الشريكة والمؤتمرات والفعاليات المتخصصة.

98- وفي إطار عمل المبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أُجري تقييم متعدد التخصصات (الجيولوجيا المائية والحوكمة والمساواة بين الجنسين) بغرض تعزيز الحوكمة الشاملة للمياه الجوفية في خزائين جوفيَّين اختيرا في المغرب وتونس. وساعد تحليل معمق بشأن المساواة بين الجنسين على تحديد إسهامات النساء والرجال المحددة ومشاركتهم، مما سلط الضوء على التحديات والفرص الناشئة عن اعتماد نهج أكثر مساواة وشمولاً ومشاركة لحوكمة المياه الجوفية.

## محط التركيز...

## تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً في ملاوي

أدى برنامج الابتكارات الاقتصادية والسياسية من أجل الزراعة الذكية مناخياً<sup>7</sup> في ملاوي إلى تأليف قاعدة صلبة من المعارف المتصلة بأوجه التآزر والمبادلات في شؤون التنمية الزراعية، والأمن الغذائي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. واستُخدمت هذه العملية لاتخاذ قرارات قائمة على البراهين في مجال اعتماد ممارسات وخطط استثمار وصياغة سياسات من شأنها أن تساهم في التكيف مع تغير المناخ.

وتتضمن بعض النتائج الرئيسية ما يلي: تحليل ممارسات مختارة بشأن الزراعة الذكية مناخياً—مثل الزراعة المقحمة للخضر، والحفاظ على التربة والمياه، وزراعة الأشجار، واستخدام الأسمدة البيولوجية، واستخدام الأسمدة غير البيولوجية والبذور المحسنة—من حيث التكاليف والمنافع بغية اعتمادها على مستوى الأسرة المعيشية؛ واستفادة عاملين في الإرشاد وممثلين عن منظمات المزارعين والمؤسسات الحكومية وطلاب الجامعات من تنمية مكثفة للقدرات في مجالات تقييم ممارسات الزراعة الذكية مناخياً وتعزيزها؛ ودعم المنظمة للحوار بين وزارة الزراعة والري وتنمية موارد المياه في ملاوي، ووزارة الموارد الطبيعية والطاقة والتعدين بغية استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالزراعة وتغير المناخ ومواءمتها، ودعم إدراج الزراعة (من ضمنها الغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) في صياغة خطة التكيف الوطنية.

## مكافحة ندرة المياه في المغرب

دعمت المنظمة المفوضية العليا للمياه والغابات ومحاربة التصحر في المغرب، بغية مكافحة التصحر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من خلال إدارة تشاركية لمستجمعات المياه. ونُفذت عملية لأصحاب مصلحة متعددين في المغرب، أدت إلى المشاركة في صياغة خطة جماعية لإدارة مستجمع مياه وادي طاطا والتصديق عليها، ويقع هذا المستجمع في إقليم ميدلت. وتتضمن الخطة إجراءات لإعادة تأهيل الغابات المتدهورة ومناطق الرعي؛ وتروج لمزيد من الممارسات المستدامة والمربحة اقتصادياً من أجل الإنتاج المتصل بالغابات والمراعي والموارد الزراعية والمواشي وإدارتها؛ وتحسّن الهياكل الأساسية المحلية؛ وتنمي القدرات وتُنوّع نظم الإنتاج القائمة لتعزيز خلق الوظائف ودرّ المداخل من الموارد الطبيعية ومنتجات الحرف اليدوية والسياحة. واضطلع بأنشطة تجريبية، مما يسر بالنتيجة اعتماد تقنيات محسنة لإدارة الموارد الطبيعية (إعادة تشجير وتأهيل المناطق المتدهورة من الغابات والمراعي، وبناء آبار صغيرة لنظم مراقبة تدفق المياه وإمدادات الري، ومعالجة الأخاديد، والحفاظ على التربة والمياه، وتجميع المياه) لدى 5 000 نسمة يقطنون بالقرب من مستجمع المياه.

وشاركت مجموعة واسعة من المؤسسات الحكومية والشركاء الآخرون على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية (أي وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية ووكالة التنمية الاجتماعية ووكالة الحوض المائي الملوية) في هذا الصدد وأدت دوراً هاماً من ناحية الدعم التقني والمالي لأصحاب المصلحة المحليين والاضطلاع بأعمال مدنية وتشبيد هياكل أساسية على نطاق صغير ومتوسط. وجرى تعزيز قدرات ثماني لجان قروية وسبع رابطات نسائية بغرض تحسين إنتاج الحرف اليدوية المحلية وتسويقها وتوفير العلف للمواشي على نطاق صغير.

<sup>7</sup> يعمل برنامج الابتكارات الاقتصادية والسياسية من أجل الزراعة الذكية مناخياً مع حكومات ومراكز بحوث وجامعات ومؤسسات شريكة أخرى بغية دعم الانتقال إلى الزراعة الذكية مناخياً باستخدام تحليل اقتصادي وسياسي سليم.

### إصلاح الأراضي المتدهورة في رواندا

كانت الزراعة الدافع وراء النمو المذهل الذي حققته رواندا في الأعوام الماضية، غير أن البلاد تواجه تحديات خطيرة. يهدد الكثير منها إمكاناتها الإنتاجية الطويلة الأجل للزراعة فيها. و"أرض التلال الألف" هو ثاني البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويشهد تدهوراً خطيراً في مجال الأراضي، بما في ذلك الانجراف وفقدان خصوبة التربة وتراجع كميات المياه ونوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمارس تغيير المناخ أصلاً ضغطاً سلبياً كبيراً على الزراعة. ومع تدهور مخزون الموارد الطبيعية وازدياد ندرته أكثر من أي وقت مضى، ستشكل تغذية عدد متنامٍ من السكان في رواندا تحدياً هائلاً في المستقبل القريب. ولمواجهة هذا الواقع، التزمت حكومة رواندا بإعادة 2 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول 2020 عملاً بالتعهد الذي قطعه بموجب تحدي بون، وهو التزام عالمي يهدف إلى إعادة 150 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2020.

وتدعم المنظمة هذه الجهود من خلال البرامج المستدامة للزراعة والأغذية وإعادة المناظر الطبيعية والغابات إلى هيئتها الأصلية، التي تركز على إقامة روابط بين الزراعة والموارد الطبيعية. وساعدت المنظمة على تقييم المسائل الأساسية المتعلقة بالاستدامة وهي حالياً منتديات سياسية مشتركة بين القطاعات من أجل معالجتها بطريقة متكاملة من خلال التكيف مع حوكمة الموارد الزراعية والطبيعية والممارسات ذات الصلة.

وأنشئ فريق عمل مشترك بين عدة قطاعات للعمل على توطيد أواصر التعاون بين القطاعات، أي الزراعة والموارد الطبيعية. وهو يعمل على إعداد منظورات متكاملة تعالج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالاستدامة سعياً إلى زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصائد الأسماك بطريقة مستدامة. وتتضمن النتائج حلقة عمل بشأن حوار قطاعي حول السياسات العامة، "في سبيل القيام بعمل منسق من أجل زراعة مستدامة وغابات ومناظر طبيعية أُعيدت إلى هيئتها الطبيعية"، ومشاركة أصحاب مصلحة رفيعي المستوى على المستوى الوطني؛ ومنتدى للحوار بين القطاعات؛ ومجموعة من التوصيات السياسية؛ وصياغة خطة عمل متعلقة بالمناظر الطبيعية المنتجة وتبادلها مع الحكومة. وتدور مناقشات بشأن إعداد المزيد من خطط الإدارة الفعالة والمتكاملة في قضاء روليندو حيث تُعد مبادرات مختلفة تركز على الإنتاج الزراعي والحفاظ على التربة والمياه والتنمية الاجتماعية بطريقة منسقة.

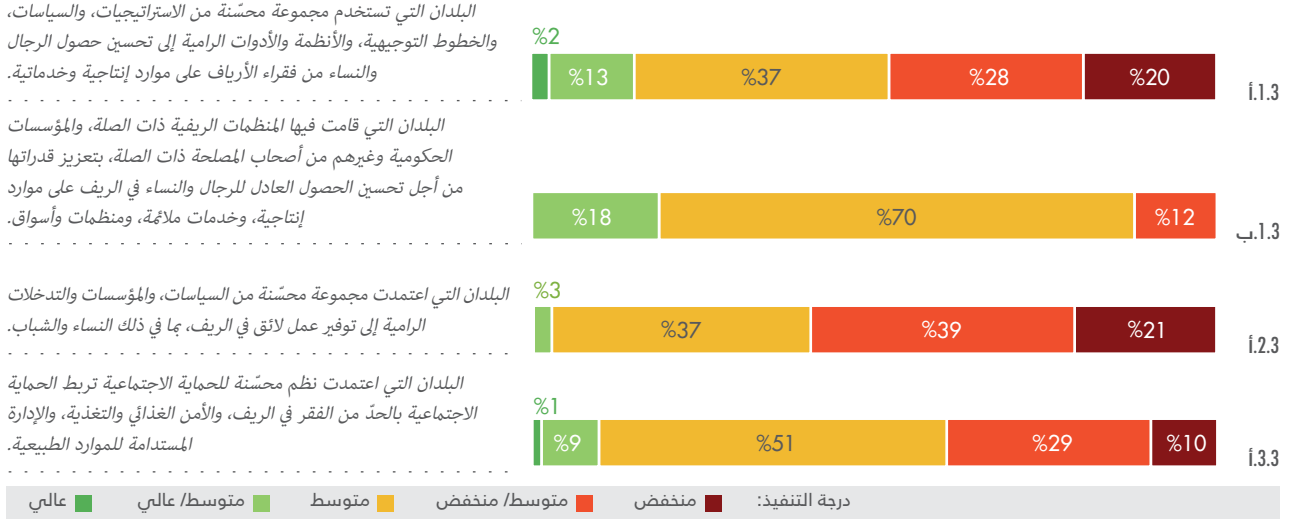


# الحد من الفقر في الريف

## الهدف الاستراتيجي 3

### مؤشرات النتائج التي تقيس المساهمة في الحد من الفقر في الريف

توزيع الدول حسب درجة التنفيذ في عام 2015



### النتائج التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة مقاسة بمؤشرات المخرجات

المرجع	المؤشر	الهدف (نهاية 2015)	حاليا (بنهاية 2015)	تحقق
1.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتوليد بيئة مواتية للمنظمات والمؤسسات الريفية، ولتمكين فقراء الريف.	21	26	●
2.1.3	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتصميم ورصد وتنفيذ نهج وسياسات وتدخلات تشجّع الحصول العادل على الموارد الطبيعية الإنتاجية وإدارتها على نحو مستدام.	4	10	●
3.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لوضع وتنفيذ معارف وعلوم وتكنولوجيات مناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين من أجل زيادة توافر الأغذية والوصول بصورة أفضل إلى الأسواق.	16	18	●
4.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتصميم وتنفيذ سياسات ونهج تشجّع نظاما ابتكارية ومناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين لتقديم الخدمات ونماذج البنية الأساسية الريفية.	11	14	●
5.1.3	عدد البلدان أو المؤسسات الإقليمية المستهدفة التي تلقت الدعم لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات مستدامة وشمولية ومراعية للقضايا الجنسانية في مجال التنمية الريفية واستراتيجيات للحدّ من الفقر.	14	18	●
1.2.3	عدد البلدان التي دعت من أجل تنقيح أو صياغة سياسات التنمية الريفية الزراعية التي تدمج مبادئ العمل الريفي اللائق كهدف رئيسي، أو لتنفيذ برامج العمل الريفي اللائق.	12	10	●
2.2.3	عدد البلدان التي تمّ توفير المساعدة لها لدعم تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية.	7	5	◎
3.2.3	عدد منتجات المعرفة بشأن العمل الريفي اللائق التي جرى وضعها ونشرها.	12	16	●
1.3.3	عدد البلدان التي وقّر لها الدعم لتحسين تصميم وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية المناصرة للفقراء، والمراعية للعمر وللمساواة بين الجنسين تستهدف سكان الأرياف.	7	12	●
2.3.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتحسين القدرات من أجل رصد نظم الحماية الاجتماعية وتأثيرها على الحدّ من الفقر في الريف.	6	5	●

الإنجازات: ● أنجز بالكامل (<75%) ◎ أنجز جزئيا (50% إلى 75%) ○ لم يُنجز (>50%)

### الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

99- يشكل الفقر سبباً رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وما زال أبرز تحدٍ على الصعيد العالمي. وتساعد منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في مكافحة الفقر في الريف عبر تحسين سبل كسب العيش الريفية من خلال تدخلات ترمي إلى تنشيط الاقتصاد الريفي وتنويعه بصورة عامة. وتجمع المنظمة ستة مجالات رئيسية للدعم البرامجي هي: (1) تعزيز المؤسسات الريفية ومنظمات المنتجين؛ (2) تحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ووصولهم إلى الأسواق؛ (3) إتاحة فرص متساوية للحصول على الموارد الإنتاجية والإدارة المستدامة لها؛ (4) تحسين البنية التحتية والخدمات الريفية؛ (5) زيادة فرص العمل الريفي اللائق في المزرعة وخارجها؛ و(6) تعزيز الحماية الاجتماعية لسكان الريف. وتشد المنظمة تشديداً خاصاً على تلبية احتياجات المرأة والشباب في الأرياف.

100- ويهدف برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن الحد من الفقر في المناطق الريفية إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات والوصول إلى المنظمات والأسواق (النواتج 3-1-1 و3-1-2 و3-1-3 و4-1-3 و5-1-3)؛
- (ب) زيادة فرص العمل اللائق (النواتج 3-2-1 و3-2-2 و3-2-3)؛
- (ج) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية (الناتجان 3-3-1 و3-3-2).

### تقييم المخرجات

101- تواجه البلدان تحديات من أجل إعطاء فرص أفضل ومتساوية للفقراء في الأرياف للحصول على موارد الإنتاج أو الخدمات أو المنظمات أو الأسواق (المخرج 3-1). وفي نهاية عام 2015، سجّلت 15 في المائة من البلدان التي شملها تقييم المخرجات معدلات متوسطة إلى مرتفعة ومرتفعة مقارنة بمؤشر استخدام مجموعة محسنة من الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والأنظمة والأدوات الرامية إلى تحسين فرص حصول الفقراء في الأرياف، رجالاً ونساءً، على موارد الإنتاج والخدمات الملائمة والأسواق وتشجيع الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية (3-1-أ).

102- ومن الضروري كذلك مضاعفة الجهود من جانب المنظمات الريفية المعنية والمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بعدما عززوا قدراتهم لإتاحة فرص متساوية للرجال والنساء في الأرياف للحصول على موارد الإنتاج والخدمات الملائمة والمنظمات والأسواق ولتشجيع الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية (3-1-ب)، حيث أنّ نسبة 18 في المائة تقريباً من البلدان سجّلت معدلات متوسطة إلى مرتفعة في عام 2015. ومع ذلك، ثمة مؤشرات ناتجة عن دراسات حالة قطرية على مستوى النواتج تشير إلى أنّ المنظمة قد ساهمت في تحسين البيئة المشجعة، كما في ألبانيا مثلاً، بالنسبة إلى العمل على تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية في أوروبا وآسيا الوسطى من ضمن واحدة من مبادرات المنظمة الإقليمية.

103- ويتطلب الحد من الفقر في الأرياف بذل جهود من قبل البلدان لابتكار مجموعة محسنة من السياسات والمؤسسات والتدخلات الرامية إلى خلق فرص عمل لائق في الأرياف، بما في ذلك للنساء والشباب (المخرج 2-3)؛ غير أن نسبة 3 في المائة فقط من البلدان سجلت معدلات متوسطة إلى مرتفعة (2-3-ألف). ورغم التقدم البطيء، تشير البيانات النوعية في عدد من البلدان التي استطاعت فيها المنظمة حشد الدعم، إلى تبني تدخلات المنظمة بشدة على المستوى القطري. ففي غواتيمالا والسنغال وأوغندا مثلاً، أسدت المنظمة المشورة بشأن السياسات ووفرت الدعم الفني لتلك البلدان من أجل التشجيع على خلق فرص عمل لائق في الأرياف، خاصة بالنسبة إلى الشباب.

104- هناك كذلك هامش واسع للبلدان من أجل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية حيث سجلت نسبة 10 في المائة تقريباً من البلدان معدلات متوسطة إلى مرتفعة أو مرتفعة في عام 2015 (3-3-ألف). ومع ذلك، ستمكّن الجهود المبذولة في الفترة 2014-2015 المنظمة من العمل عن كثب مع البلدان لتحسين قدراتها المؤسسية من أجل تطبيق برامج فعالة للحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، فضلاً عن رصد سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وتحليلها وتصميمها.

105- أما من حيث مساهمة المنظمة في التقدم المحرز على مستوى المخرجات، فقد جاءت نتائج التقييم إيجابية بالإجمال حيث سجلت مساهمة المنظمة معدلات معتدلة إلى ملحوظة لدى 50 إلى 70 في المائة من أصحاب المصلحة الوطنيين الذين شملهم المسح بالنسبة إلى جميع المؤشرات على مستوى المخرجات.

### النتائج المحققة في فترة السنتين

106- في فترة السنتين 2014-2015، حققت المنظمة تسعة من أصل 10 نواتج تحقيقاً كاملاً، بإنجازات فاقت الغايات المنشودة في سبع حالات، وبتحقيق ناتج واحد جزئياً. وهذا يتجسد في دعم 60 بلداً لتعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والأطر القانونية للحد من الفقر في الريف. وتضمنت هذه الجهود العمل على السياسات والتشريعات، والاطلاع على المعارف والعلوم والتكنولوجيا، والمشورة السياسية الشاملة لعدة قطاعات.

107- وفي فترة السنتين 2014-2015، حفزت المنظمة التعاون الوثيق مع شركاء من قطاعات مختلفة من خلال المنابر الإلكترونية للتشاور ومبادرات تنمية القدرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، مما حسن قدرات المنظمات الريفية في 26 بلداً من أجل المشاركة في الحوار حول السياسات (3-1-1). وأسدت المنظمة المشورة لعشرة حكومات وطنية بشأن التغييرات اللازمة بغية وضع أطر قانونية أكثر ملاءمة لحيازة الأراضي على نحو يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين بتطبيق أداة تقييم التشريعات، وتمكينها من تحسين الاستجابة في هذا الصدد، وبغية المشاركة في عمليات عالمية من قبيل أهداف التنمية المستدامة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (3-1-2).

108- وبدعم من المنظمة، استفاد منتجون فقراء وأسر معيشية فقيرة في الأرياف في 19 بلداً من تحسن فرص الحصول على التكنولوجيا والمعارف والمدخلات والأسواق (3-1-3). وأوليَّ انتباه خاص لسلع أساسية تشكل مصادر دخل رئيسية، بما في ذلك الحبوب الأساسية والكسافا والكيونا وزيت النخيل والحليب، وغيرها من الأغذية ذات المصدر الحيواني. واستُخدم تحليل التصنيف الصادر عن مراقبة الزراعة في العالم وقائمة البيانات التابعة للمنظمة (Dataportrait) من أجل تفعيل الجهود الهادفة إلى زيادة حصول صغار المنتجين على المعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا في 14 بلداً. ورسّخت المنظمة أيضاً سياسات ونهج تشجع نظم تقديم الخدمات الريفية الابتكارية لصالح الفقراء والمراعية للاعتبارات الجنسانية، من خلال وضع خطوط توجيهية بشأن مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط على مستوى البلديات، ودعم إنشاء منظمات للمنتجين، وتقديم الدعم الفني لتحسين البنى الأساسية وتقنيات الزراعة (3-1-4).

109- ومن خلال تحسين الشراكات مع الأقاليم والبلدان والشركاء في الموارد، دعمت المنظمة 18 بلداً لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة والعدالة للرجال والنساء وإلى الحد من الفقر، وتنفيذ تلك الاستراتيجيات ورصدها، ما أدى إلى تجاوز الغاية المنشودة (3-1-5). وهذا يتضمن تعريف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين من أجل التنمية الزراعية والريفية للفترة 2014-2020 في 6 بلدان تقع في أوروبا وآسيا الوسطى.

110- ويشكل تحسين فرص العمل في الأرياف وظروفه أمراً رئيسياً بالنسبة إلى أي استراتيجيات من استراتيجيات الحد من الفقر. ونتيجة استخدام الأدوات التوجيهية التابعة للمنظمة، ودراسات الحالة، والممارسات الجيدة مثل مدارس تدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة، قامت 10 بلدان بصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تولد فرص عمل لائق في المناطق الريفية وتستهدف بصورة خاصة الشباب والشبان في الريف. ودعمت المنظمة خمسة بلدان من أجل توسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية (3-2-2). وأخيراً، أُنجرت 16 منتجاً من منتجات المعرفة، مما يحسن قياس وتحليل البيانات المتعلقة بالعمل اللائق في الزراعة والمناطق الريفية (3-2-3).

111- وبحلول نهاية فترة السنتين، ساهمت المنظمة في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وإتاحتها لسكان الريف في 14 بلداً. وبدأت المنظمة باستحداث إطارها المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتعزيز قدراتها وإقامة شراكات استراتيجية بغية تلبية الاحتياجات القطرية (بما في ذلك مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي). وأتاح هذا الأمر للمنظمة دعم عمليات وطنية وإقليمية خاصة بالسياسات من خلال برامج تنمية القدرات لصالح صانعي السياسات والمؤسسات الريفية ومنظمات المزارعين والباحثين الوطنيين بشأن وسائل الإعلام في الريف، كما أتاح لها إسداء المشورة التقنية بشأن آليات توسيع نطاق تغطية خدمات الحماية الاجتماعية لتشمل الزراعة الريفية وشبه الحضرية.

112- وبحلول نهاية عام 2015، تلقى 12 بلداً الدعم لتحسين تصميم وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية المناصرة للفقراء والمراعية للاعتبارات السنّ والمساواة بين الجنسين، بما تجاوز الغاية المحددة (3-3-1). وقدمت المنظمة أيضاً



أدلة كمية ونوعية عن الأثر الاجتماعي والإنتاجي لبرامج الحماية الاجتماعية مثل البرامج الوطنية المتعلقة بالتحويل النقدي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويُستخدم هذا الأمر لترشيد صنع القرارات على المستوى القطري وجدول الأعمال العالمي، ولإعطاء المنظمة ركيزة لزيادة الدعم القطري (3-3-2).

### أبزر ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد العالمي

113- وضعت المنظمة، من خلال مرصد سبل كسب العيش الريفية، 240 مؤشراً يغطي تسعة بلدان، وهي مؤشرات مصنفة حسب نوع جنس رب الأسرة أو حسب الأفراد والمكان (المناطق الريفية أو الحضرية). ويجمع هذا المرصد بيانات ومؤشرات عن الزراعة والتنمية الريفية ذات الصلة برصد الفقر في الريف وانعدام المساواة وشروط سبل كسب العيش الريفية بصورة أعم.

114- وأنشئ فريق عمل متعدد أصحاب المصلحة بغية تزويد صانعي السياسات بمعلومات عن طريقة تناول الشمولية الاجتماعية والجنسانية في السياسات التي تنظم الاستثمارات الزراعية.

115- وأيد ممثلون عن 75 بلداً نتيجة مؤتمر إلكتروني بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرنامج مكافحة طاعون المجترات الصغيرة واستئصاله المدعوم من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

116- وفي أثناء فترة السنتين 2014-2015، وسّعت المنظمة نطاق دورها في مجال الحماية الاجتماعية. وخوّلت الشراكات الاستراتيجية مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف والبنك الدولي المنظمة المشاركة في مسار جديد للعمل بشأن نظم الحماية الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات القطرية وأسهمت في جدول الأعمال العالمي بالتشديد على أهمية الربط بين الزراعة والحماية الاجتماعية.

### يشمل أبزر ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد القطري أو الإقليمي ما يلي:

117- ساهمت المنظمة في صياغة خطة العمل من أجل تنفيذ إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية.

118- وأتاحت المنظمة المعارف وأسدت المشورة التقنية وساهمت في تنمية القدرات بغية تحديد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين من أجل التنمية الزراعية والريفية للفترة 2014-2020 في ألبانيا والبوسنة وصربيا وجمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة والجبل الأسود وكوسوفو.

119- وقدمت المنظمة أدلة كمية ونوعية عن الآثار الاجتماعية والإنتاجية لبرامج الحماية الاجتماعية مثل البرامج الوطنية المتعلقة بالتحويل النقدي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (إثيوبيا وزامبيا وزمبابوي وغانا وكينيا وليسوتو وملاوي). واستُخدم هذا الأمر لإرشاد عملية صنع القرارات على المستوى القطري وجدول الأعمال العالمي بشأن الحماية الاجتماعية. وقدمت المنظمة في ليسوتو أدلة عن القيمة المضافة للجمع بين التحويلات النقدية والبستنة في المنازل، والإسهام في التدخلات الزراعية التكميلية.

120- وطبقت المنظمة بنجاح النهج القطري المتكامل من أجل تشجيع فرص العمل اللائق للشباب في الريف في أوغندا والسنغال وغواتيمالا. ويولي النهج، حسب السياق القطري، الأولوية لمواضيع مثل تشغيل الشباب، عمالة الأطفال، الهجرة، وأو المرأة في الريف، غير أنه يعمم مراعاة المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وأسدت المنظمة في السنغال المشورة السياسية بغية رسم سياسة وطنية لعمالة الأطفال، وهي تحدد نهجاً ناجحة وابتكارية بغية التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب في الريف فيما تشجع العمل اللائق في الريف. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في قطاعي الزراعة والعمل لمنع عمالة الأطفال في الزراعة.

121- وحرصاً على تمتين القدرات في مجال إدارة المخاطر في أوساط الفقراء في الريف، دعمت المنظمة رسم استراتيجية مشتركة بشأن القدرة على الصمود في أوغندا، تركز على توطيد الروابط مع الحماية الاجتماعية والتركيز على المساواة بين الجنسين وتنفيذ البرنامج المشترك بشأن القدرة على الصمود في ملاوي من خلال تحديد خيارات لإقامة أوجه تآزر بين الحماية الزراعية والاجتماعية.

122- وبالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية الشريكة والمختبر الغذائي للجنوب الأفريقي في جامعة ستيلينبوش، وضعت المنظمة برنامجاً للتبادل التعليمي يرمي إلى تعميق فهم الروابط بين الزراعة والحماية الاجتماعية. وتضمن التبادل التعليمي زيارات ميدانية بشأن التدخلات ذات الصلة في جنوب أفريقيا وليسوتو وموزامبيق حيث تلقى مسؤولون في مؤسسات حكومية رئيسية من غانا وليسوتو وكولومبيا معلومات أولية عن التدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي يمكن تكرارها في بلدانهم.

123- ودعم برنامج مرفق الغابات والمزارع في غواتيمالا صياغة قانون Probosque الذي يفرض، في فترة الثلاثين عاماً المقبلة، توزيع 1 في المائة من إيرادات الميزانية الوطنية على المنتجين الحرجيين. ومن المقدر أن يستفيد من هذا القانون 7.5 مليون نسمة يؤلفون 1.5 مليون أسرة، وتشكل النساء 30 في المائة منهم. وساعدت المنظمة أيضاً على تحسين قدرات المنظمات الريفية في أنغولا، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وكينيا، وليبيريا، والنيجر، والسنغال، والصومال، وزامبيا، ونيبال، والفلبين، وسري لانكا، وفييت نام، وجورجيا، وقيرغيزستان، وبوليفيا، وكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، ولبنان، والسودان، وتونس، بهدف المشاركة في عمليات الحوار بشأن السياسات.

### أبرز ما تحقق في مراعاة المساواة بين الجنسين

124- أدرج برنامج التحول من الحماية إلى الإنتاج تحليلاً جنسانياً في دراساته عن آثار التحويلات النقدية. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أُجريت دراسة حالة نوعية بشأن مدى قدرة التحويلات النقدية الاجتماعية في ملاوي على تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية. وعُرضت النتائج على لجنة وضع المرأة.

125- وتشمل قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي 83 بلداً وتتيح بيانات ومؤشرات مصنفة حسب الجنسين بشأن الزراعة، من جملة مجالات أخرى، وإدارة الأصول والملكية. وأعدت قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي أداة لتقييم التشريعات بغرض إسداء المشورة السريعة والهادفة والفعالة في مجال السياسات وتنمية قدرات البلدان الأعضاء في المنظمة العاملة في سبيل حياة الأراضي على نحو يراعي المساواة بين الجنسين. وطُبقت أداة تقييم التشريعات بنجاح في 10 بلدان أسدت فيها المنظمة نصائح بشأن التغييرات اللازمة بغية وضع أطر قانونية أكثر ملاءمة لحياة الأراضي على نحو يراعي المساواة بين الجنسين.

126- وبالشراكة مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، كيفت المنظمة وأيدت اعتماد مقياس لتمكين المرأة من أجل تشخيص المجالات الأساسية لضعف المرأة (والرجل) في مشاريع التنمية الزراعية، سعياً إلى رسم استراتيجيات مناسبة لمعالجة أوجه القصور ورصد مخرجات المشروع المتصلة بتمكين المرأة.

127- ومن خلال برنامج التعاون بين بلدان الجنوب، شجعت المنظمة التبادل والتعلم بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني من 10 بلدان في معرض تقاسم المعارف بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف، ومن ضمنها إثيوبيا وأوغندا وجمهورية قبرغيزستان ورواندا والعراق وغواتيمالا وليبيريا وملاوي ونيبال والنيجر.

128- وفي الهند، قدمت المنظمة دعماً تقنياً إلى جمعية القضاء على الفقر في الريف بغرض تمكين 500 000 مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية للمرأة الفقيرة في الريف في مجال المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز حصولها على الخدمات الصحية والتغذوية.

129- وآزرت المنظمة كمبوديا في وضع استراتيجيتها الأولى بشأن نماء الطفل وخطه عمل وطنية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في قطاع مصايد الأسماك (2015-2020).

### محط التركيز...

منظمات المنتجين عززت مشاركة المرأة في المناطق الريفية وتمكينها في الحوار بشأن السياسات على المستوى الوطني ساعدت المنظمة على عقد مشاورات تشاركية معززة في أوساط منظمات المنتجين بشأن عملية صياغة مشروع القانون المتعلق بالسياسة الزراعية. وتم هذا الأمر من خلال مشروع ديميترا ومدارس المزارعين الحقلية وبرنامج الإنصاف التعاوني<sup>8</sup> ، ضمن إطار عمل مبادرة "النيجريون يغذون النيجريين" في النيجر.

وبدأ مشروع الإنصاف التعاوني في النيجر عام 2012 كجزء من برنامج الاتحاد الأوروبي/المنظمة بشأن تحسين الحوكمة العالمية للحد من الجوع. وركز على تيسير الحوار بشأن السياسات بين منظمات المنتجين والحكومة؛ وتعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات المنتجين والمساواة بين الجنسين- من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى أعضائها. وأدى الدعم المستمر الذي يقدمه برنامج المنظمة/برنامج الإنصاف التعاوني إلى تحسين الحوار بشأن السياسات بين حكومة النيجر ومنظمات المنتجين. وبدعم من المنظمة، تمكنت الشبكة المعنية بالمشاورات والحوار بين منظمات المنتجين في النيجر من تنسيق حوار مكثف على النطاق القطري في أوساط صغار المنتجين، واتخاذ موقف مشترك لمنظمات المنتجين إزاء مشروع القانون المتعلق بالسياسة الزراعية. وفي مايو/أيار 2015، نال الموقف المشترك للمنتجين والنص المعدل لمشروع القانون المذكور تأييد كافة منظمات المنتجين الوطنية والإقليمية الهرمية الرئيسية والشبكات التابعة لها وأخطرت وزارة الزراعة رسمياً بهما. وبدأت نتائج إسهام المنظمة تتخطى نطاق دعم صياغة مشروع القانون المتعلق بالسياسة الزراعية: فما زالت الشبكة المعنية بالمشاورات والحوار بين منظمات المنتجين في النيجر تعمل بمثابة مجال للمشاورات بين منظمات المنتجين، وهي توطد دورها بصفتها لاعباً معترفاً به في الساحة السياسية النيجرية. وتواصل التأثير على تنفيذ مبادرة "النيجريون يغذون النيجريين" وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة التي سوف تؤثر في آلاف صغار المنتجين- وبذلك في الأمن الغذائي والتغذية- في كل أرجاء البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، اختيرت نوادي ديميترا باعتبارها نقطة دخول إلى كل أنشطة الوكالات الأربع التابعة للأمم المتحدة والمشاركة في البرنامج المشترك مع الأمم المتحدة للإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. ونال النهج تأييد مبادرة "النيجريون يغذون النيجريين" والوزارات المعنية بالزراعة، وتربية الماشية والسكان، والنهوض بالمرأة، وحماية الطفل. وتشارك منظمات المنتجين واتحادات منظمات المنتجين والمجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية في هذا البرنامج الذي يدعم المبادرة المذكورة.

ورُسمت أيضاً استراتيجية بشأن حشد الرأس المال الاجتماعي بغرض تآزر النهج التشاركية مثل مدارس المزارعين ونوادي المستمعين المجتمعيين الحقلية، وإشراك المنظمات الزراعية، وزيادة التأثير على المستوى المحلي وتحسين النهج على المستوى الوطني.

وشكلت آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في المنظمة أساس نجاح تعزيز المؤسسات الريفية وتمكين سكان الريف من خلال استخدام التواصل التشاركي والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تحشد النساء والرجال والشباب في الأرياف، وتطوير قدراتهم بغية تادية دور نشط في تطوير الحوكمة المجتمعية وحفزها وتعزيز روابطهم مع منظمات المنتجين.

<sup>8</sup> برنامج الإنصاف التعاوني هو نهج شامل قائم على المشاركة والحوكمة السديدة والمساواة بين الجنسين.



# نظم زراعية

## الهدف الاستراتيجي 4

### مؤشرات النتائج التي تقيس المساهمة في تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

توزيع الدول حسب درجة التنفيذ في عام 2015

البلدان التي شهدت فيها القيمة المضافة للصناعة الزراعية نمواً أسرع من القيمة المضافة للزراعة.



1.2.4

البلدان التي انخفض فيها مؤشر الفاو بشأن الفاقد من الأغذية.



ب.2.4

البلدان التي ازدادت فيها الائتمانات للزراعة بالأرقام الحقيقية (معدلة حسب التضخم).



1.3.4

البلدان التي ازدادت فيها نسبة الاستثمار الزراعي.



ب.3.4

البلدان التي قلّصت مستوى الميثبات التي تؤثر على قطاع الزراعة والأغذية.



ج.3.4

درجة التنفيذ: منخفض (منخفض / متوسط / مرتفع / عالي) عالي

## النتائج التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة مقاسة بمؤشرات المخرجات

المرجع	المؤشر	الهدف (نهاية 2015)	حاليا (بنهاية 2015)	تحقق
1.1.4	عدد المعايير الدولية الجديدة أو المنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية - النظر في قضايا جديدة - التقدم في مشاريع المعايير - اعتماد معايير جديدة	42	30	●
		56	69	
		30	35	
2.1.4	عدد الاتفاقات ذات الصلة بالتجارة التي وقّرت فيها الفاو الإثباتات، أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار.	7	18	●
3.1.4	عدد منتجات معلومات السوق التابعة للفاو التي زاد استخدامها.	8	17	●
4.1.4	عدد البلدان و/أو الهيئات الإقليمية التي وفرت لها الفاو الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية للصحة النباتية والحيوانية وسلامة وجودة الأغذية - الصحة النباتية - الصحة الحيوانية - مراقبة الأغذية	134	147	●
		25	30	
		175	155	
1.2.4	عدد المؤسسات التي تستفيد من دعم الفاو في مجال صياغة وتنفيذ استراتيجيات، وتوفير سلع عامة تعزّز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية.	60	97	●
2.2.4	عدد البلدان التي وقّرت فيها الفاو الدعم للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية.	60	45	●
3.2.4	عدد البلدان التي وقّرت لها الفاو الدعم لتنفيذ سلاسل قيمة تتسم بالشمولية والكفاءة والاستدامة.	40	56	●
1.3.4	عدد المؤسسات التي وقّرت لها الفاو الدعم لزيادة توافر المنتجات والخدمات المالية المقدمّة إلى القطاع الزراعي.	70	60	●
2.3.4	عدد البلدان التي وقّرت لها الفاو الدعم لزيادة الاستثمار الرشيد في نظم للأغذية الزراعية تتسم بالكفاءة والشمولية.	16	38	●
3.3.4	عدد البلدان التي تتلقى دعم الفاو في مجال رصد وتحليل وإصلاح السياسات الغذائية والزراعية.	13	18	●

الإنجازات: ● أنجز بالكامل (<75%) ○ أنجز جزئياً (50% إلى 75%) ○ لم يُنجز (>50%)

### الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءةً

130- تُعتبر المشاركة الفعّالة للبلدان في تحديد معالم نظم الأغذية والزراعة الآخذة في التطور سريعاً أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية. وسيساعد تحسين كفاءة هذه النظم على ضمان الاستخدام المسؤول للموارد المتاحة وتيسير إنتاج وتسليم منتجات صحية وآمنة. وسيعزز دعم مشاركة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والبلدان الصغيرة اقتصادياً شمولية هذه النظم. وتساهم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في إتاحة نظم زراعية شاملة وكفؤة عن طريق تناول ثلاثة مجالات عمل حاسمة الأهمية بالشراكة مع الحكومات والجماعة الإنمائية وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان ما يلي:

(أ) اتفاقات دولية وآليات ومعايير معززة تعكس بشكل أكمل المتطلبات المختلفة للبلدان وتيسر قدرة البلدان على تنفيذها (النواتج 1-1-4 و 2-1-4 و 3-1-4 و 4-1-4)؛

(ب) تنمية سلاسل الصناعة الزراعية والأغذية الزراعية التي تجمع بشكل متنسق بين استراتيجيات قطاعية فرعية ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لإتاحة نشوء واعتماد نماذج أعمال تجارية كفؤة والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (النواتج 1-2-4 و 2-2-4 و 3-2-4)؛

(ج) سياسات وصكوك مالية واستثمارات داعمة تحسّن الحوافز المعطاة للجهات الفاعلة على نطاق صغير والبيئة التي يتعين عليها أن تعمل فيها (النواتج 1-3-4 و 2-3-4 و 3-3-4).

### تقييم المخرجات

131- كان يجدر إجراء التقييم للتقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ الاتفاقات والآليات والمعايير الدولية التي تشجّع على مزيد من الفعالية والشمولية في التجارة والأسواق (المخرج 1) بالاستناد إلى مؤشرات ثلاثة. غير أنه كان من الصعب تقييم عدد البلدان التي عدّلت سياساتها التجارية وأنظمتها وآلياتها الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقات (4-1-ألف) نظراً إلى انقضاء وقت طويل بين الإصدار والآخر من إصدارات استعراض منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية باعتباره مصدراً للمعلومات. وفي ظلّ تزايد التدابير التقييدية المفروضة على التجارة على المستوى العالمي، فإنّ ستة بلدان (جورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا) سجّلت تقدماً على صعيد مواءمة سياساتها وأنظمتها مع الاتفاقات الدولية، وهي بلدان عملت فيها المنظمة بنشاط مع أصحاب المصلحة من خلال المبادرة الإقليمية لتجارة الأغذية الزراعية والتكامل في الأسواق في أوروبا وآسيا الوسطى. وإنّ قيام إندونيسيا بتعديل نظام من أنظمتها وإبرام هندوراس اتفاقية لمعالجة مسألة القطع غير المشروع للأخشاب لأغراض الإتجار بالخشب يدلان على مساهمة الفاو في إحداث تغيير على المستوى القطري.

132- وشهدت نسبة البلدان التي شاركت فعلياً في عملية وضع المعايير الدولية برعاية كل من الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (4-1-باء) ارتفاعاً فاق المستوى المتوقع حيث سجّلت 16.8 في المائة في نهاية سنة

2015، مما يؤكد كفاءة الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات. ولم يكن بالإمكان الاستفادة من عدد البلدان التي تحسن فيها مؤشر الإجراءات التنظيمية (4-1-جيم) لعدم بلورة هذا المؤشر بعد بسبب ضرورة معالجة مسائل سرية التقارير والتوفيق بين عمليات التقييم التي تجريها الفاو لصحة الحيوانات وعمليات التقييم الرسمية التي تتولاها المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وقد تعذر ذلك في فترة السنتين 2014-2015 غير أن العمل جارٍ الآن لتحديد جدوى بلورة هذا المؤشر.

133- ومن الصعب قياس التقدم المحرز في القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ أعمال تجارية زراعية وسلاسل قيمة للأغذية الزراعية تتسم بقدر أكبر من الفعالية والشمولية (المخرج 2) ويستند هذا التقييم إلى بيانات ثانوية لم تكن متاحة إلا للسنوات ما قبل عام 2014. وفي نهاية عام 2013، شهد 17 بلداً تقريباً ارتفاعاً في القيمة المضافة في قطاع الصناعات الزراعية أسرع منه في القطاع الزراعي.

134- ولقد بلغ مؤشر الفاو للفاقد من الأغذية مرحلة متقدمة مع أن المصادقة عليه لا تزال جارية مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية الرسمية، فضلاً عن استعراضها النظير من قبل اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. ومن المتوقع أن يصبح المؤشر نافذاً بالكامل في أواخر سنة 2016. وهو يستند إلى بيانات ميزانيات الأغذية (إنتاج السلع الأولية والواردات والصادرات وسواها) وهي بيانات كاملة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة حتى سنة 2013. وتشير النتائج الأولية إلى تراجع مؤشر الفاقد من الأغذية بين سنتي 2011 و2013 في 56 بلداً، مما يدل على حدوث تقدم في تطبيق الأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة للأغذية الزراعية التي تتسم بمزيد من الفعالية من حيث تقليص الفواقد. وسجلت نسبة 18 في المائة من تلك البلدان البالغ عددها 56 بلداً معدلات مرتفعة ومتوسطة إلى مرتفعة بالنسبة إلى تراجع المؤشر (4-2-باء). وقد أجريت مقابلات مع عدد مختار من أصحاب المصلحة الوطنيين في البلدان أو المؤسسات الشريكة التي عملت معها المنظمة بشكل مكثف خلال فترة السنتين وأكدت انطباعاتهم بشأن التحسينات على المستوى القطري ومساهمة المنظمة في إحداث التغيير.

135- وأعطى كذلك توافر البيانات الثانوية تقييم التقدم المحرز في القطاعين العام والخاص لوضع وتنفيذ السياسات والصكوك المالية والاستثمارات التي من شأنها أن تزيد شمولية نظم الأغذية الزراعية وفعاليتها (المخرج 3). وعمد 34 بلداً (من أصل 56 بلداً من البلدان التي وفّرت لها المنظمة الدعم وكانت البيانات متاحة بشأنها) إلى زيادة القروض للزراعة بالأرقام الحقيقية في عام 2014 مقارنة بسنة 2013، وكان معظمها (97 في المائة) في الهامش الأدنى (0.05 و19.0 مليون دولار أمريكي من مجموع القروض) (4-3-ألف). وحُسب معدل الاستثمارات الزراعية على امتداد الفترة 2012-2013 واتضح من خلاله أن 58 بلداً (من أصل 72 من البلدان التي وفّرت لها المنظمة الدعم وكانت البيانات متاحة بشأنها) سجلت زيادة في المعدل حيث أن نسبة 89 في المائة كانت في الهامش الأدنى الذي تراوح بين 0.001 و0.333 (4-1-باء).

136- ولم تكن البيانات متاحة لتقدير عدد البلدان التي خفّضت مستوى المثبطات التي تؤثر على قطاعي الزراعة والأغذية من خلال التشوهات في السياسات (4-3-جيم) واستُخدمت بالتالي السنوات السابقة عوضاً عن ذلك. وجرى

عن كذب رصد مجموعة تضم 11 بلداً وفّرت لها الفاو دعماً منتظماً للعمل المتصل بالسياسات من خلال برنامج رصد السياسات الغذائية والزراعية الأفريقية وجررت مقارنة بيانات الفترة 2012-2013 مع الوضع الراهن في الفترة 2005-2006. وأظهرت أربعة من هذه البلدان البالغ عددها 11 بلداً انخفاضاً في المثبطات. لكن ثمة أمثلة على حالات ساهمت فيها المنظمة بشكل ملحوظ في إحداث تغيير على المستوى القطري كما تدل عليه مثلاً الإصلاحات المؤسسية في بوركينا فاسو.

### النتائج المحققة في فترة السنتين

137- حققت المنظمة في الفترة 2014-2015 كل النواتج العشرة التي ساهمت في تحقيق الهدف الاستراتيجي 4، وتجاوزت الإنجازات الغايات الموضوعة لثمانية منها.

138- وتؤكد قيم مؤشر الناتج بشأن عمل المنظمة على تطوير واعتماد مواصفات في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية (4-1-1) النظر في عدد من البروتوكولات وتحسينها واعتماد بروتوكولات جديدة بما فاق التوقعات. وعلى غرار ذلك، قدمت المنظمة تحليلاً مبنياً على البراهين أو تنمية القدرات أو منتديات الحوار في ما يتصل بعدد أكبر من الاتفاقات التجارية المقررة أصلاً، بغية دعم البلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها (4-1-2). وفضلاً عن ذلك، شكّل أيضاً استخدام منتجات معلومات السوق التابعة للمنظمة إنجازاً بشأن الغاية أعلاه (4-1-3). وأكد عمل المنظمة من أجل دعم رسم وتنفيذ سياسات أو أطر تنظيمية متصلة بالصحة النباتية والصحة الحيوانية (4-1-4) تحقيق إنجازات في عدد من البلدان والأجهزة الإقليمية أكبر بكثير مما كان متوقفاً. وتم بلوغ غايات تتعلق بتقديم الدعم لتوفير المعلومات من خلال حلقات عمل وتقييمات وتدريبات، وأيضاً بتقديم مزيد من الدعم المتعمق لمجموعة فرعية من هذه البلدان وبعض الهيئات الإقليمية أو شبه الإقليمية لتحسين قدراتها التنظيمية.

139- وحقق العمل على تنمية الصناعة الزراعية وسلاسل الأغذية الزراعية الغايات المرجوة على أكمل وجه (النواتج من 4-2-1 إلى 4-2-3). وفاق عدد المؤسسات المدعومة في مجال الاستراتيجيات والمنافع العامة (4-2-1) وعدد البلدان المدعومة على صعيد سلاسل القيمة (4-2-3) العدد المتوقع. ويجسد هذا الأمر الاهتمام الكبير الذي تحظى به البلدان النامية من أجل تعزيز قطاعات الأغذية الزراعية المدفوعة من القطاع الخاص والموجهة نحو السوق، وتنامي سمعة المنظمة في هذا المجال، ونجاح الشراكات التي يتم التوصل إليها.

140- وحقق عمل المنظمة في مجال السياسات والصكوك المالية والاستثمارات الداعمة (النواتج من 4-3-1 إلى 4-3-3) كل الغايات على أكمل وجه. وقد فاق عدد البلدان التي تتلقى الدعم على صعيد الاستثمارات المسؤولة (4-3-2) ورصد السياسات وتحليلها وإصلاحها (4-3-3) العدد المتوقع، مما يجسد نجاح الشراكات الطويلة الأمد مع المؤسسات المالية الدولية.



### أبرز ما حققته مشاركة المنظمة من إنجازات على الصعيد العالمي

141- دعمت المنظمة صياغة مواصفات دولية جديدة ومنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية بواسطة مدّ أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وأمانة الدستور الغذائي بالمشورة العلمية لدعم وضع مواصفات غذائية وتعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في عمليات إعداد مواصفة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لحماية النباتات. وتم النظر في ثلاثين موضوعاً جديداً وأحرز 69 مشروع مواصفة تقدماً واعتمدت 35 مواصفةً جديدةً في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية. ومن خلال تبادل الموظفين والخبرات والتجارب، واصل الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التعاون بصورة وثيقة في مجال تطوير نظم على شبكة الإنترنت لتحسين قدرات كل الأعضاء بغرض المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات الحكومية الدولية.

142- وأتاحت المنظمة البراهين (تقارير تحليلية أو توليفية) وتنمية القدرات ومنتديات للحوار، بغية دعم البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية لكي تشارك بشكل فعال في صياغة وتنفيذ اتفاقات وآليات وأطر دولية تعزز الشفافية في الأسواق وترسخ الفرص المتعلقة بالسوق العالمية والإقليمية. وتلقى الدعم ما مجموعه 18 اتفاقاً متصلاً بالتجارة. ويكمن مثال على هذا الدعم في تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية على الإنترنت لمسؤولين من بلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، يسرت، بالاقتران مع إنشاء شبكة للخبراء في التجارة الزراعية، تبادلاً أكبر للمعارف والخبرة بشأن مسائل السياسات التجارية. واتسمت الشراكات مع منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد ليبينز للتنمية الزراعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بأهمية حاسمة لتحقيق النتائج المتصلة باتفاقات التجارة على الصعيد العالمي والقطري.

143- وقدمت المنظمة إلى الحكومات والجهات المعنية الوطنية معلومات محدثة لمساعدتها على رسم وتنفيذ استراتيجيات كفؤة وشاملة في مجال الأسواق والتجارة. وشهد استخدام سبعة عشر منتجاً من منتجات معلومات السوق التابعة للمنظمة زيادة في فترة السنتين. وساهم الدور المتنامي لأحد هذه المنتجات، نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، في التأثير على القرارات السياسية وشجع بروزه كمنصة هامة للمعلومات عن السوق عدداً من البلدان على تقديم مساهمات مالية كبيرة لكفالة استمراريتها.

144- ونالت تسع وسبعون مؤسسة الدعم في مجال صياغة استراتيجيات وتنفيذها وتوفير المنافع العامة التي تعزز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية. ومن أجل دعم هذا العمل، استحدثت مواد لبناء القدرات والمنتجات المرتبطة بالمعارف وعقدت حلقات عمل تدريبية لوضع استراتيجيات للصناعات الزراعية والزراعة التعاقدية. وأدت شراكة ناجحة أبرمت مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى نشر دليل عن الزراعة التعاقدية، فيما أعدت وثائق تقنية بشأن الممرات الاقتصادية ونماذج الأعمال التجارية الشاملة واستخدام الطاقة الحرارية الأرضية. وأفضت المساعدة في مجال السياسات المقدمة في ثلاثة بلدان إلى تقييم أولي بشأن إمكانية توليد الطاقة من المخلفات الزراعية.

145- وتم تأييد مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية في دورتها الحادية والأربعين. وقدمت المنظمة إسهامات تقنية في النسخ المتتالية للوثيقة وآزت جولات المفاوضات. وأطلق برنامج لاختبار هذه المبادئ ميدانياً في بلدان إفريقية في عام 2015 بالشراكة مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

146- وقدمت إسهامات لصياغة الغاية 12-3 من أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بالفاقد والمهدر من الأغذية وإنشاء المنصة التقنية بشأن قياس الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منهما، بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وذلك تلبيةً لطلب صدر عن اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين الذي ترأسه تركيا.

### أبرز ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد القطري أو الإقليمي

147- قدمت المنظمة الدعم في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية للصحة النباتية والصحة الحيوانية وسلامة الأغذية وجودتها إلى 147 مؤسسة في 137 بلداً في ما يتعلق بالصحة النباتية، و30 مؤسسة في 28 بلداً في ما يتعلق بالصحة الحيوانية، و155 مؤسسة في 130 بلداً في ما يتعلق بالرقابة على المواد الغذائية. وكنتيجة لعمل المنظمة، حسّن 11 بلداً جوانب مختلفة من نظمها الوطنية للرقابة على المواد الغذائية، بما في ذلك الأطر التشريعية والمؤسسية والقدرات التقنية والعلمية بغية وضع برامج لإدارة سلامة الأغذية القائمة على المخاطر وتنفيذها. وفي ما يتعلق بالصحة الحيوانية، بدأت 10 بلدان تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن نظم متكاملة متعددة الأغراض لتسجيل الحيوانات التي استكملتها وأيدتها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتلقى خمسة من هذه البلدان الدعم بواسطة مشاريع المنظمة (تنزانيا وسوازيلند وسورينام والصفة الغربية/قطاع غزة وقيرغيزستان). وحصلت خمسة بلدان في أوروبا على مساعدات لتنقيح تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالحيوانات المائية وتحديثها، في حين نالت سبعة بلدان أخرى (سورينام وغانا وكينيا وفيت نام وجيبوتي وساموا ولاو) مساعدات من أجل تعديل تشريعاتها البيطرية. وفي ما يتعلق بالصحة النباتية، أعدت أدلة ومواد تدريب لبناء قدرات البلدان في مجال تطبيق مواصفات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وتوصياتها.

148- وقدمت المنظمة دعماً جوهرياً إلى 45 بلداً في مجال الحد من هدر الأغذية وفقدانها، بإجراء تقييمات لتقدير مستويات الفاقد منها، وبلورة السياسات والاستراتيجيات، وإطلاق حملات توعية وطنية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية بالسلسلة. وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت شبكة شراكة في ظل مبادرة توفير الأغذية تضم أكثر من 500 عضو من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية.

149- وقدم الدعم إلى 56 بلداً لتنفيذ سلاسل قيمة تتسم بالشمولية والكفاءة والاستدامة. وقد تضمّن ذلك توفير دعم كبير لجهات فاعلة صغيرة النطاق معنية بسلسلة القيمة في هايتي وأمريكا الوسطى وبربادوس وبليرز وكولومبيا وإكوادور وصربيا وكرواتيا والجبل الأسود وأفغانستان والفلبين وفيت نام وشرق أفريقيا وليبيريا وسيراليون والكاميرون وغينيا-بيساو وتونس. وفي غضون ذلك، تم الترويج لإطار عمل مفاهيمي واضح وتوجيه بشأن التنمية المستدامة لسلسلة

القيمة في أوساط الممارسين الأخصائيين عبر منتدى قائم على شبكة الإنترنت وحلقات عمل ومنشورات تقنية. وتضمن العمل أيضاً شراكات ناجحة مع برنامج الأغذية العالمي والبرازيل ضمن برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا بهدف دعم خمسة بلدان لتنفيذ برامج التغذية في المدارس والشراء المحلي من صغار المزارعين.

150- وتلقت ستون مؤسسة الدعم لإتاحة المنتجات والخدمات المالية على نحو أكبر للقطاع الزراعي. وشمل هذا الدعم برامج تنمية القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى منظمات المنتجين والجهات الفاعلة في الأعمال التجارية الزراعية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وانصب تركيز هذه التدخلات على ضمان توليد منتجات مالية جديدة وعمليات داخلية ونماذج للأعمال التجارية ضمن هذه المؤسسات سعياً إلى تحسين خدمة الأسر الريفية المعتمدة على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومن ضمنها الأسر المستبعدة أو التي تعاني من نقص في الخدمات.

151- وتلقى ثمانية وثلاثون بلداً دعم المنظمة بغرض زيادة الاستثمارات المسؤولة في نظم كفاءة وشاملة خاصة بالأغذية الزراعية. وبمقتضى تعاون المنظمة الطويل الأجل مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، أعدت المنظمة عمليات ابتكارية دعماً لنظم فعالة وشاملة خاصة بالأغذية الزراعية تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي.

152- ونال ثمانية عشر بلداً دعماً من أجل رصد السياسات الغذائية والزراعية وتحليلها وإصلاحها. وتضمن هذا الدعم تحديث مؤشرات رصد السياسات وعقد حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات على المستوى القطري سعياً إلى تدريب المسؤولين الحكوميين وتحديد القيود في مجال السياسات، وإعداد سلسلة من التقارير القطرية، والمذكرات التقنية الخاصة بسلع معينة، وإصدار إحاطات موجزة عن السياسات. ونجحت المنظمة من خلال برنامج رصد السياسات الغذائية والزراعية الأفريقية في إنشاء نظم مستدامة مملوكة للدولة بغية رصد السياسات الغذائية والزراعية وتحليلها وإصلاحها سعياً إلى إتاحة أطر تتسم بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة والشمولية في مجال السياسات في تسعة بلدان في أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وتنزانيا وغانا وكينيا وملاوي ومالي وموزامبيق).

### أبرز ما تحقق لمراعاة المساواة بين الجنسين

153- كانت مسألة المساواة بين الجنسين تُعتبر بُعداً أساسياً من أبعاد الشمولية في تنمية سلسلة قيمة الأغذية الزراعية (1-2-4 و 3-2-4) والخدمات المالية الشاملة (1-3-4). ونتيجة لذلك، أُعد عدد من التقارير والمنشورات التقنية التي تناولت صراحةً ونشرت خبرات قائمة على البراهين مع الأبعاد الجنسانية لتطوير نظم الأغذية الزراعية. وتضمن مطبوع "تمكين المرأة في أفغانستان: سدّ الثغرة الجنسانية من خلال خطط متكاملة للألبان"، وتقارير تقنية عن المساواة بين الجنسين في تطوير صناعة الألبان على نحو شامل في كينيا وإثيوبيا ورواندا، وتقارير عن التحديات التي تعيق مراعاة المساواة بين الجنسين في آليات التمويل والاستثمار في المناطق الريفية.

### محط التركيز...

#### برنامج التعاون التقني بوصفه تمويلًا حافزًا للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

في مجال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، استُخدمت برامج إقليمية وطنية للتعاون التقني من أجل تحفيز مشاريع ممولة من التبرعات كانت مبنية آنذاك على برامج التعاون التقني وأدت إلى توسيع نطاقها: حدد أحد البرامج الإقليمية للتعاون التقني مع الاتحاد الأفريقي الأولويات من أجل الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق خطط الاستثمار التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، فيما أجرت برامج وطنية للتعاون التقني منفذة في الإقليم دراسات تشخيصية وبنّت قدرات الجهات الفاعلة في السلسلة بغية تقليص الفاقد، مما حسّن الأمن الغذائي والتغذوي وأدى إلى توليد مزيد من المداخل وخلق فرص عمل.

وتابعت مشاريع ممولة من آيرلندا وهولندا والنرويج وسويسرا برامج التعاون التقني واستكملتتها عبر منتدى رفيع المستوى لإعداد برنامج إقليمي للفاقد ما بعد الحصاد في إطار استراتيجية تنفيذ إعلان مالابو وخارطة الطريق؛ وعمليات التقييم في 15 بلداً لتقديم أدلة تقوم على أساسها استراتيجيات وطنية للحد من الفاقد من الأغذية؛ وتنظيم برامج تدريبية في هذه البلدان لبناء قدراتها في مجال تقييم الفوائد وممارسات المناولة الجيدة بعد الحصاد.

أما في إقليم البحر الكاريبي، فقد اتسع كذلك نطاق تنفيذ مشروع ممول من هولندا من حيث انتشاره ونطاق بناء القدرات بمقتضى برنامج إقليمي للتعاون التقني في مجال الفوائد ما بعد الحصاد. وعموماً، استفاد 13 بلداً من إقليم البحر الكاريبي، إذ تلقى أكثر من 500 شخص التدريب في مجال 13 محصولاً من المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية/التصديرية.

تعدّ المنظمة وشركاؤها مجموعة من أحدث أدوات بناء القدرات بغية المساعدة على تقديم خدمات مالية إلى الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم

تم حشد الممارسات الجيدة في مجال السياسات بشأن التمويل الريفي والزراعي، جمعتها المنظمة وجهات شريكة أساسية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ورابوبانك) في مجموعة من أحدث أدوات بناء القدرات المخصصة للأخصائيين الميدانيين، مثل منظمات المنتجين ومؤسسات مالية ووكالات حكومية وشركات خاصة للأعمال التجارية الزراعية. وكانت النتائج مذهلة في 75 مؤسسة من 36 بلداً<sup>9</sup> في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ شاركت في دورات تدريبية أقامتها المنظمة في فترة السنتين من خلال مشاريع قطرية وحلقات عمل إقليمية (مع جهات إقليمية شريكة مثل رابطة الائتمان الريفي والزراعي في أفريقيا ورابطة مؤسسات تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية واتحاد غرف التجارة والصناعة الآسيوية) وفعاليات عالمية (مع جهات عالمية شريكة معهد بولدير للتمويل البالغ الصغر ومؤتمر القمة العالمي المعني بالائتمانات البالغة الصغر لعام 2015).

وحسّن البرنامج قدرات الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المالية من مؤسسات قادرة على تقييم احتياجاتها وتلبيتها بطريقة مستدامة. وأطلقت عدة مبادرات للمتابعة مع جهات شريكة محلية، منها Crédit agricole في المغرب وAgrobanco في بيرو وFIRA في المكسيك والمصرف الحكومي في باكستان.

<sup>9</sup> توزعت المؤسسات على النحو التالي: أمريكا اللاتينية (29) وأفريقيا (35) وآسيا والمحيط الهادئ (11). وهناك 12 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و15 بلداً في أفريقيا و9 بلدان في آسيا والمحيط الهادئ.



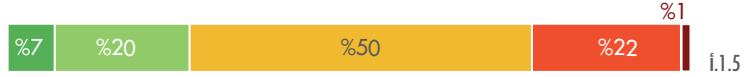
# القدرة

## الهدف الاستراتيجي 5

### مؤشرات النتائج التي تقيس المساهمة في زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام الكوارث

توزيع الدول حسب درجة التنفيذ في عام 2015

البلدان التي حسّنت التزامها وقدرتها على إدارة مخاطر الكوارث والأزمات في قطاع الزراعة والأغذية والتغذية بشكل سياسات، وتشريعات، ونظم مؤسسية.



البلدان التي حسّنت قدراتها على توفير معلومات منتظمة، وإطلاق إجراءات في الوقت المناسب لمواجهة تهديدات محتملة، ومعروفة وناشئة في مجال الزراعة والأغذية والتغذية.



البلدان التي حسّنت قدرتها على تطبيق إجراءات الوقاية من الآثار والتخفيف منها بما يقلص المخاطر على الزراعة، والأغذية والتغذية.



البلدان التي حسّنت قدرتها على التأهب وإدارة الاستجابة.



درجة التنفيذ: ■ منخفض ■ متوسط/منخفض ■ متوسط ■ متوسط/عالي ■ عالي

## النتائج التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة مقاسة بمؤشرات المخبرات

المرجع	المؤشر	الهدف (نهاية 2015)	حاليا (نهاية 2015)	تحقق
1.1.5	عدد البلدان التي قامت بصياغة واعتماد في مؤسساتها استراتيجية/خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو. - بلدان - أقاليم/أقاليم فرعية	34 5	38 4	●
2.1.5	عدد البلدان والأقاليم التي حسّنت استراتيجياتها وبرامجها الاستثمارية للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو. - بلدان - أقاليم/أقاليم فرعية	17 2	18 3	●
1.2.5	عدد آليات/نظم رصد التهديدات التي دعمها من جانب الفاو لتعزيز إعطاء إشارات مبكرة.	253	293	●
2.2.5	عدد البلدان التي حسّنت عملية وضع خرائط القدرة على الصمود/التعرّض للمخاطر والتحليل كنتيجة لدعم الفاو. - بلدان - أقاليم	49 3	39 2	● ◎
1.3.5	عدد الأقاليم/البلدان التي حسّنت تطبيق معايير وأو تكنولوجيا وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم الفاو. - بلدان - أقاليم	34 1	46 2	●
2.3.5	عدد الأقاليم/البلدان التي حسّنت تطبيق تدابير تحدّ من التعرّض للمخاطر وتعزّز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التهديدات والأزمات كنتيجة لدعم الفاو - بلدان - أقاليم	17 1	45 1	●
1.4.5	عدد البلدان التي تستفيد من دعم الفاو لفهم المعايير، والخطوط التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع.	107	76	◎
2.4.5	نسبة الأقاليم/البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والأغذية والتغذية والتي استفادت الاستجابة لحالات الطوارئ من دعم التنسيق من جانب الفاو حسب مستوى حالة الطوارئ. L3- L2/L1-	%100 %100-60	%100 %88	●
3.4.5	النسبة المئوية من البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة ووقّرت فيها الفاو استجابة للأزمات في الوقت المناسب مع الاستجابة لمتطلبات المساواة بين الجنسين.	%100-60	%82	●

الإنجازات: ● أنجز بالكامل (< 75%) ◎ أنجز جزئياً (50% إلى 75%) ○ لم يُنجز (> 50%)

## الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

154- تستلزم زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات والحد من الأضرار والخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان حماية نظم سبل كسب العيش في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والأغذية والتغذية (والصحة العامة المتصلة بذلك)، وإعادة تلك النظم وتحسينها. وبالاستناد إلى أساس إطار عمل هيوغو (2005-2015) وبما يتماشى مع اتفاقات دولية جديدة<sup>10</sup> وأهداف التنمية المستدامة، تُسخر المنظمة خبرات تقنية وتشغيلية متعددة التخصصات في قطاعات الزراعة والأغذية والتغذية من أجل دعم البلدان الأعضاء فيها في المجالات التالية:

- (أ) اعتماد وتنفيذ نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (الناتجان 1-1 و 2-1)؛
- (ب) إصدار الإنذار المبكر لمواجهة المخاطر المحتملة والمعروفة والناشئة وإبلاغها وكذلك الترويج لمواصفات من أجل تحليل الأسباب الهيكلية لأزمات الأغذية والتغذية (الناتجان 1-2 و 2-2)؛
- (ج) الحد من المخاطر والتعرض لها على مستوي الأسرة والمجتمع المحلي (الناتجان 1-3 و 2-3)؛
- (د) إعداد وإدارة استجابات فعالة لمواجهة الكوارث والأزمات، سد الفجوة بين الانقسام في مجال العمل الإنساني والتنمية (الناتج 1-4 و 2-4 و 3-4).

## تقييم المخرجات

155- تتفاوت نتائج التقييم إلى حد كبير بحسب الأبعاد المتصلة بتحقيق الصمود والتمثلة في المخرجات الأربعة. أما في ما يتعلق بمساهمة المنظمة في إحراز تقدم على مستوى المخرجات، فقد كان التقييم إيجابياً بالإجمال حيث سجلت مساهمة المنظمة معدلات معتدلة إلى ملحوظة لدى 50 إلى 70 في المائة من أصحاب المصلحة الوطنيين الذين شملهم المسح بالنسبة إلى جميع المؤشرات على مستوى المخرجات.

156- أما نسبة البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً سياسية ومؤسسية وأطراً تنظيمية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرج 1-5) من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والسياساتية بغية الحد من الكوارث ومخاطر الأزمات وإدارتها من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً إلى 27 في المائة خلال سنة 2015. ويُعزى تفاقم الأوضاع إلى تدني مستوى الموارد البشرية والمالية المخصصة للاستثمارات الرامية إلى الحد من المخاطر والتراجع الملحوظ في بنى الحد من المخاطر وإدارة الأزمات التي تعمل بشكل جيد في قطاعات الزراعة والأغذية والتغذية. ومع

<sup>10</sup> إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث؛ واتفاق باريس بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة والتي تشكل كلها جدول الأعمال العالمي الجديد بشأن الصمود.

ذلك، تشير دراسات الحالة في بعض البلدان على سبيل المثال إلى أن الدعم الذي وفّره المنظمة أفضى إلى تعزيز القدرات المؤسسية والسياساتية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات في بوركينا فاسو وتشاد والنيجر بواسطة مجموعة من كبار الخبراء التابعين للتحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي والدعم الفني لإعداد الركيزة 3 من ركائز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

157- وبالمثل، ورغم تراجع نسبة البلدان التي حسّنت قدراتها لإعطاء معلومات منتظمة وإصدار إنذارات مبكرة واتخاذ تدابير في الوقت المناسب (المخرج 5-2) حيث انخفضت إلى 44 في المائة، حسّن 36 بلداً تقريباً أوضاعه في مستويي التنفيذ العالي والعالي إلى المتوسط مقارنة بسنة 2014. ويُعزى هذا بشكل رئيسي إلى ضعف النظم الموجودة لجمع البيانات عن نظم الصمود لدى المجتمعات المحلية وتحليلها، فضلاً إلى عدم وجود براهين لدى استخدام البيانات المتصلة بالأخطار والتعرض لها للاستشارة بها في القرارات بشأن وضع البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين وتنفيذها. وتشير دراسات الحالة القطرية إلى أن الدعم الذي وفّره المنظمة لبوركينا فاسو والنيجر والصومال واليمن من خلال قياس مؤشر القدرة على الصمود وتحليله قد أفضى إلى تحسّن أداء تحليل التعرض للمخاطر في تلك البلدان.

158- وسجّلت البلدان تقدماً جيداً من أجل تحسين قدراتها في مجال اتخاذ تدابير للوقاية والتخفيف من التأثيرات (المخرج 5-3)، وقد أدى هذا إلى زيادة ملحوظة بلغت معها نسبة البلدان التي سجّلت معدلات مرتفعة ومتوسطة إلى مرتفعة من حيث القدرات 17 في المائة مقارنة مع أقلّ من 5 في المائة خلال سنة 2014، مع أن النسبة الإجمالية لا تزال متدنية.

159- أما نسبة البلدان التي تأثرت بالكوارث والأزمات والتي تتأهب لها وتدير الاستجابة الفعالة لها (المخرج 5-4) والتي حسّنت قدرتها على التأهب وعلى إدارة الاستجابة، فقد بقيت على حالها عند 55 في المائة من البلدان التي بلغت قدراتها في هذا المجال معدلات مرتفعة ومتوسطة إلى مرتفعة. ويبدو أن القدرة المفترضة على التأهب والاستجابة قد تراجعت خاصة في أفغانستان وبنغلاديش والكاميرون وإثيوبيا ولاو ومالي والفلبين والسودان، في حين لوحظ تسجيل تحسّن في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وباكستان والصومال واليمن وزمبابوي.

### النتائج المحققة في فترة السنتين

160- حققت منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2014-2015 ثمانية من أصل تسعة نواتج تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، مع إنجاز جزئي لنتائج واحد.

161- وتبيّن الإنجازات في مجال السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بقطاعات بعينها أو المشتركة بينها أو المتعلقة تحديداً بالأخطار (5-1-1) قيام 38 بلداً بحلول نهاية عام 2015 بصياغة خطط للحد من المخاطر وإدارة الأزمات في قطاع الزراعة (ما يشكل إنجازاً أكبر بقليل من الغاية المرجوة) وذلك بفضل الدعم من المنظمة. وأدرج الحد

من مخاطر الكوارث وإدارتها في الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق<sup>11</sup>، وقُدِّم دعم لتنفيذها في جنوب آسيا وسري لانكا والهند وبنغلاديش وملديف. ووضعت استراتيجيات لبرمجة الاستثمارات وتعبئة الموارد (5-1-2) للحد من المخاطر وإدارة الأزمات في قطاع الزراعة في 18 بلداً بدعم من المنظمة (بحسب الغاية). وأُجريت برمجة للاستثمارات الوطنية لتمويل مرفق البيئة العالمية لتحسين قدرة مصايد الأسماك أو الغابات على الصمود بتوجيهات من المنظمة في 14 بلداً.

162- وعزز ما مجموعه 293 من آليات رصد التهديدات ونظم الإنذار المبكر عملياتها للإنذار المبكر بدعم من المنظمة، بما في ذلك الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود وأنفلونزا الطيور والأمراض الحيوانية الأخرى (5-2-1)، بحسب الغاية). واضطلع تسعة وثلاثون بلداً وإقليمان بتحليل القدرة على الصمود/التعرض للمخاطر وتحديد مواقعها على الخريطة (5-2-2) بدعم من المنظمة. وتُعزى النتائج المحققة على المستوى القطري بشكل أساسي إلى توسيع نطاق اختبار نموذج قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود، وتوطيد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية كنهج مشترك ومعياري لتحليل الأمن الغذائي. وكان مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها أمراً ضرورياً.

163- وتُنفَّذ تدابير تقنية لمنع المخاطر والتخفيف من آثارها (5-3-1) في 46 بلداً (بحسب الغاية)، وطبّق 45 بلداً تدابير اجتماعية واقتصادية (5-3-2) تحد من مواطن الضعف وتعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام خطر التهديدات والأزمات. وتُنفَّذ تدابير إضافية للحد من التعرض للمخاطر على المستوى القطري أكثر مما كان متوقعاً، ويُعزى ذلك أيضاً إلى مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها. وأنجزت أعمال هامة أيضاً لتقليل الفوارق بين الجنسين باعتبارها وسيلة لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

164- واستفاد 76 بلداً من دعم المنظمة لاعتماد المعايير والخطوط التوجيهية والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ (5-4-1)، مما حقق جزئياً الغاية المتمثلة في استفادة 107 بلدان. وركّز عمل المنظمة على دعم التدريب على المستوى الوطني أو شبه الإقليمي أو الإقليمي في مجال الخطوط التوجيهية والمعايير الخاصة بحالات طوارئ الثروة الحيوانية وممارسات الإدارة الجيدة في حالات الطوارئ. ودعمت المنظمة بلداناً في آسيا وأفريقيا باستراتيجيات التأهب المعززة لمواجهة أزمة أنفلونزا الطيور، كما دعمت 17 بلداً لتطبيق مواصفات وخطوط توجيهية وممارسات خاصة بالتأهب لحالات الطوارئ الناتجة عن المخاطر الطبيعية. ووضعت إجراءات موحدة وقائمة بأسماء الخبراء والمعاهد لتعزيز التأهب لحالات الطوارئ النووية ومواجهتها.

165- وفي فترة السنتين، استفاد 100 في المائة من البلدان التي كانت حالة الطوارئ فيها عند المستوى 3، و88 في المائة من البلدان التي شهدت حالات طوارئ عند المستويين 2 و1 من الدعم الذي قدمته المنظمة بغية تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ (5-4-2). ووفرت المنظمة مساعدة آنية ومراعية للمساواة بين الجنسين في حالات الأزمات

<sup>11</sup> الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.



(5-4-3) في 82 في المائة من البلدان المتضررة من أزمة مؤثرة على الزراعة. وعلى مدى فترة السنتين، دعمت المنظمة أربع حالات طوارئ مؤسسية من المستوى 3 في الفلبين (إعصار هايان) وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن. ونجحت المنظمة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي في قيادة مجموعة الأمن الغذائي العالمي التي آزت 39 مجموعة من مجموعات الأمن الغذائي وآليات التنسيق في مختلف أرجاء العالم. وساهمت مجموعة الأمن الغذائي العالمي في تحسين قدرات المجموعات الوطنية على مواءمة نظم إدارة المعلومات وإضفاء الطابع العالمي عليها، وتشغيلها، وحشد الدعم للمجموعات الوطنية وتشغيلها، وتكثيف الدعوة، وتعبئة الاتصالات والموارد، وتنوع الشراكات. وأصبحت نوعية الاستجابة أفضل من خلال إعداد أدلة تقنية مختلفة ونشرها مثل المواد التوجيهية بشأن النهج الخاص بصناديق تعزيز القدرة على الصمود وكتيب الخطوط التوجيهية والمعايير الخاصة بحالات طوارئ الثروة الحيوانية.

166- وبلغت المنظمة أيضاً بالكامل غاية تعبئة الموارد بقيمة 795 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين دعماً لجدول أعمال المنظمة بشأن الصمود، بما في ذلك الاستجابة في حالات الطوارئ.

### *أبزر ما حققته مشاركة المنظمة من إنجازات على الصعيد العالمي*

167- قامت المنظمة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عُقد في سنديا في عام 2015، بنشر دراستها الجديدة عن تأثير الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي. وسلطت الدراسة الضوء على تحمل قطاع الزراعة وحده في الفترة 2003-2013 حوالي 22 في المائة من كل الأضرار والخسائر، و25 في المائة من كل الكوارث المتأثرة بالمناخ على نطاق متوسط وكبير في بلدان نامية.

168- ونال إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة التأييد في الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2015، بعد عملية استشارية وتفاوضية شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة دامت ثلاثة أعوام وسهلتها المنظمة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتمثل أحد الإسهامات الهامة في إطار العمل المذكور في الإطار المفاهيمي للتعاون والشراكة بشأن "تعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" الذي أعدته الوكالات التي توجد مقارها في روما من أجل التعاون والشراكة والذي عُرض مع دراسات حالة قُطرية ذات صلة (غواتيمالا وكينيا والنيجر) في أحد الأحداث الجانبية خلال انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

169- وأصدرت المنظمة النشرة الفصلية للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة للأغذية والزراعة على المستوى العالمي وآخر المستجدات بالنسبة إلى النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بشأن آثار المخاطر الطبيعية المختلفة على الصعيد شبه الإقليمي والقطني. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المنظمة تقارير منتظمة تسلط الضوء على آثار الأزمات الممتدة على الأمن الغذائي وإنتاج المحاصيل، وقدم النظام العالمي لمؤشر الإجهاد في الزراعة والموقع الإلكتروني الخاص

بمرصد الأرض بيانات محدثة عن الاستشعار عن بُعد، وساعداً على تحسين الكشف عن مناطق زراعة المحاصيل التي تعاني من إجهاد مائي (الجفاف).

170- وجرى تحسين نظم مراقبة التهديدات والتوقعات والإنذار الخاصة بأزمة السلسلة الغذائية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال تطوير نظم معلومات ومنصات وتنفيذها وصيانتها. وتتضمن الأمثلة دوائر المعلومات المتعلقة بالجراد، ورصد صدأ القمح، والنظام العالمي للإنذار المبكر والاستجابة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ودعم شبكات مختبرات إقليمية للكشف عن الأمراض الحيوانية، والنظام العالمي لمعلومات الأمراض الحيوانية<sup>12</sup> الذي يتيح معلومات آنية عن الآفات والأمراض، والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية التي واصلت نشر إنذارات عن السلامة الغذائية. وشهد جمع البيانات تحسناً واستُحدثت أدوات جديدة للتكنولوجيا النقلة من أجل مكافحة كل التهديدات الماثلة أمام إطار إدارة أزمات السلسلة الغذائية.<sup>13</sup> وتحسنت القدرة على توقع المخاطر المتعددة من خلال تطوير أداة جديدة للتوقع تعزز نوعية النشرة الفصلية للإنذار المبكر.

171- وروّجت المنظمة لمصايد الأسماك العالية الجودة ولتربية الأحياء المائية القائمة على تدخلات الإغاثة وإعادة التأهيل بواسطة نشر توجيهات الاستجابة لحالات الطوارئ في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمصممة لمدّ مَنْ يخططون للتدخلات وينفذونها بالمعلومات التقنية الرئيسية المطلوبة للاضطلاع بمهامهم بفعالية. وصيغت الأقسام بغية دعم العناصر الأساسية في مدونة السلوك الرشيد لأنشطة الإنتاج السمكي. ووُضعت برامج تدريبية ملائمة في إطار استراتيجية ترمي إلى تعزيز التوجيهات وتنمية قدرات الاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي.

172- وعزز التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مجال الخدمات المناخية القدرات الوطنية لإدارة الجفاف في جنوب شرق آسيا والهند والصين وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ضمن إطار مبادرة الأمم المتحدة لتنمية القدرات المتعلقة بالموارد المائية. وأدرج تحليل لصور عمرها 10 سنوات لمقياس الإشعاعية الطيفية للتصوير ذي التمييز المتوسط عن حرائق النباتات في تقدير الموارد الحرجية في العالم لعام 2015 وقاعدة البيانات العالمية بشأن الحرائق المشتعلة وتم الحفاظ على خدمة الإنذار بشأن الحرائق بواسطة البريد الإلكتروني.

173- ووضعت المنظمة مقاربة ومنهجية لتقييم أداء الممارسات التكنولوجية الجيدة للحد من المخاطر في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. ورُسخت قدرات منع المخاطر والتخفيف من آثارها في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في 14 بلداً. وأجريت دراسات حالة بشأن تدابير محلية لإدارة مستجمعات المياه والتنمية المستدامة للجبال بغرض إعداد دراسة تركز على أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى.

<sup>12</sup> النظام العالمي لمعلومات الأمراض الحيوانية التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.

<sup>13</sup> مثل النظام الإلكتروني eLocust3 وRAMSESV4 والنظام الآلي لجمع البيانات المتعلقة بالجراد ونظام EMA-i وLMT للأمراض الحيوانية.

### أبرز ما حققه عمل المنظمة من إنجازات على الصعيد القطري والإقليمي

174- أدى عمل المنظمة في مجال الحوكمة مع أجهزة إقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل إلى تحسين هياكل مؤسسية وقدرات ذات صلة. ويسرت المنظمة في عام 2014 إنشاء وحدة تحليل القدرة على التكيف والصدود على المستوى الإقليمي التي تديرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي أمريكا اللاتينية، ساهمت المنظمة في البرنامج الإقليمي بشأن "الأمن البشري" والذي استُكمل بنهج للحد من التعرّض للمخاطر مثل الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه على المستوى الوطني في غواتيمالا.

175- واستمر تعزيز قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود وتنفيذه في 25 بلداً. واستُكمل إعداد نهج ومعايير مشتركة من أجل تحليل الأمن الغذائي باستخدام النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي في أكثر من 35 بلداً.

176- وقامت وزارات الزراعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا ودومينيكا وصربيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين بوضع استراتيجيات وخطط عمل للحد من المخاطر في ميدان الزراعة وتأييدها رسمياً، مما ضمن مراعاة الأولويات ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي. وتم تبادل المعارف والمنهجيات التشاركية في مجال الحد من المخاطر في هايتي.

177- وطبق سبعة عشر بلداً مواصفات وخطوطاً توجيهية وممارسات خاصة بالتأهب لحالات الطوارئ الناتجة عن المخاطر الطبيعية، وقد راعى 12 بلداً منها جوانب جنسانية محددة واستفادت من مشورة تقنية أسدتها المنظمة في حينها بشأن الاستجابة للمسائل الجنسانية. وأجريت تقييمات لأمن البذور في تسعة بلدان إفريقية.

178- ومن أجل معالجة أزمة سلسلة الأغذية، روّجت المنظمة لممارسات جيدة على المستوى القطري من خلال نظام الوقاية من الأزمات، مثل نظام إدارة مخزونات المبيدات والإجراءات الصحية والبيئة الموحدة الخاصة بالجراد، أو الإدارة المستدامة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت المنظمة معالمة مسألة مقاومة الميكروبات للأدوية بواسطة أنشطة تعاونية ضمن الشراكة الثلاثية بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بمقتضى نهج الصحة الواحدة. ونُفذت خطة إقليمية للاستجابة ترمي إلى تخفيف آثار أزمة إيبولا على سبل كسب العيش، بالشراكة الوثيقة مع جهات فاعلة إقليمية وبرنامج الأغذية العالمي.

### أبرز ما تحقق لمراعاة المساواة بين الجنسين

179- تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءاً هاماً من عمل المنظمة في مجال القدرة على الصمود. وعلى الصعيد العالمي، شكّل إدماج مبدأ مستقل بشأن المساواة بين الجنسين في إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل

الأزمات الممتدة إنجازاً هاماً. وأعدت وثيقة معلومات أساسية عن "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي وبناء السلام - إطار مفاهيمي وتوجيهات مستقبلية" باعتبارها جهداً جماعياً مع معهد دراسات التنمية، وسوف تؤازر متابعة إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. وتم إعداد دليل تدريبي عن "مراعاة المساواة بين الجنسين في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في الزراعة" وسوف يُسترشد به في إجراءات الدعم القطرية في عام 2016. وجرى تجميع ونشر ممارسات جيدة تساهم في القدرة على الصمود والمساواة بين الجنسين. وأعدت خطوط توجيهية بشأن "تحسين المساواة بين الجنسين في القضايا الإقليمية" بغية تعزيز قدرة المرأة على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية في سياق الكوارث والأزمات الممتدة، وقدم دعم قطري في هذا المجال إلى الصومال وكينيا.

180- وتتضمن أمثلة قطرية على الدعم الذي تقدمه المنظمة وجهودها الرامية إلى الحد من انعدام المساواة بين الجنسين كوسائل لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ما يلي: استحداث نظم ادخار وتسليف للنساء في ليبيريا وأوغندا وغواتيمالا وهندوراس؛ ودعم التعاونيات النسائية واتحادات المنتجين في باكستان والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن وفانواتو بهدف تحسين الحصول على الخدمات المالية؛ وتعزيز استخدام مواقد وممارسات مقتصدة في استهلاك الوقود لتخفيف عبء العمل الواقع على كاهل النساء وخطر العنف الجنساني المرتبط بجمع الوقود في السودان وجنوب السودان؛ والمحافظة على نوادي ديميترا وتوسيع نطاقها من أجل تيسير بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود بصورة متساوية وتشاركية في النيجر وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جملة بلدان أخرى. وأقيمت شراكات هامة على المستوى القطري مثل التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ميانمار، مما أدى إلى تقييم أثر الفيضانات على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

### محط التركيز...

#### الإحصاءات وتغيير المناخ والقدرة على الصمود على المستوى القطري

يترجم نظام المنظمة بشأن الإنذار المبكر والعمل المبكر التحذيرات القائمة على التوقعات إلى إجراءات على المستوى القطري بغية تخفيف أثر المخاطر. ويركز النظام على تجميع المعلومات المتعلقة بالتوقعات المتاحة من خلال نظم المنظمة للإنذار المبكر مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ونظام الوقاية من الأزمات والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية، ضمن تقرير عالمي فصلي عن نظام الإجراءات الأولية والإنذار المبكر. وتعمل المنظمة مع السلطات الوطنية لإنشاء نظم إنذار مبكر واستحداث مؤشرات ومحفزات قائمة على البراهين مثل المؤشر المعني بالانحرافات في الأسعار أو مؤشر الضعف القطري التابع للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر سعياً إلى اتخاذ الإجراءات السريعة. وتعد خطط العمل المبكر كي تُنفذ فور بلوغ مستوى محفز. ويشكل تعزيز قواعد البيانات والنظم الإحصائية والمعلوماتية وتحديد الثغرات في البيانات أمرين رئيسيين لترسيخ نظم رصد خطر الكوارث، والمساءلة بشأن الأضرار والخسائر، والتحليل والتوصيات القائمة على البراهين. وعزز نظام الإجراءات الأولية والإنذار المبكر عمل المنظمة المتصل بتقييم المخاطر والإنذارات المبكرة وتحديد مواطن الضعف على الخريطة والإحصاءات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، نُشرت في عام 2015 أربعة تقارير عالمية عن نظام الإجراءات الأولية والإنذار المبكر في حالات النينيو تحلل الأثر المتنامي لظاهرة النينيو على الأمن الغذائي والزراعة، وتلاها إيغاد بعثات إلى منغوليا وبارو غينيا الجديدة وإثيوبيا وزمبابوي وإندونيسيا من أجل إعداد خطط عمل مبكرة بهدف تخفيف الأثر المدمر للنينيو على السبل المحلية لكسب العيش والحد منه.

وبواسطة برنامج INFORMED، وهو برنامج رئيسي مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة، دعمت المنظمة وستواصل دعم البلدان لتحسين الأمن الغذائي القائم على البراهين وقياس القدرة على الصمود والبرمجة في البلدان والأقاليم المعرضة للمخاطر. ويتضمن البرنامج مكوناً لتحليل البيانات وتنمية القدرات ذات الصلة ومكوناً يهدف إلى إنشاء منصة عالمية للمعرفة بشأن القدرة على الصمود.

#### الاستجابة لأزمة ما بموازاة بناء قدرة سبل كسب العيش على الصمود في جنوب السودان

من خلال برنامج يدرّ 95 مليون دولار أمريكي في أثناء الفترة 2014-2015، أحدثت المنظمة فرقاً من خلال إعادة سبل كسب العيش لما يبلغ 42 مليون شخص معرض للمخاطر وزيادة قدرتهم على الصمود. ووُضع البرنامج ونُفذ في بيئة صعبة ودينامية للغاية، سعياً إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة في المناطق الأشد تضرراً من النزاع، بموازاة استمرار التدخلات المتوسطة والطويلة الأجل أينما يتيح الوضع ذلك، وتطبيق حلول ابتكارية.

وتم حفز إنتاج البذور على المستوى الوطني واقتصادات السوق المحلية وتعزيز إعادة جمع البذور من المزارعين في المناطق الاستوائية ومنطقة بحر الغزال لأغراض التوزيع في معظم المناطق الأكثر عرضة للمخاطر وإضافة 1 95 مليون دولار أمريكي إلى مداخيل المزارعين. وجرى تحسين البنية التحتية الوطنية لسلسلة التبريد في إطار التدخل بشأن الصحة الحيوانية وتوسيع نطاق القدرات المحلية لتخزين اللقاحات والأدوية البيطرية وتوزيعها.

ومن ناحية التنسيق، عززت المنظمة مجموعات العمل الفنية الوطنية بهدف إجراء عمل استراتيجي وتحليلي بشأن الأمن الغذائي يتيح إصدار مستجدات فصلية عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية بشأن البرمجة في الأوساط المعنية بالعمل الإنساني والمساعدات الإنمائية. وأخيراً، عملت المنظمة بنشاط على إطلاق عملية "مستلزمات البقاء على قيد الحياة" بالطائرة المروحية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومجموعة اللوجستيات وبعض المنظمات غير الحكومية لتوزيع مستلزمات مصممة خصيصاً للسكان المتضررين من النزاع في ولاية الوحدة

الذين هربوا في الغابات ووسط المستنقعات دون أي إمكانية للحصول على المساعدات طوال أسابيع. وتوسع المنظمة في المناطق الأقل تضرراً من النزاع نطاق تدخلها الإنمائي وتعيد تصميمه مع التشديد بصورة أكبر على بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. وتُعالج مسائل متصلة بالنزاع الدائر حول الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والحد من خطر الكوارث بواسطة النهج الميداني المتعلق بالمزارعين والرعاة متى أمكن الربط مع مبادرات أخرى مثل برنامج الغذاء مقابل الأصول التابع لبرنامج الأغذية العالمي والمجموعات المعنية بالادخارات والقروض على مستوى القرية. وتقود المنظمة بمنظور أبعد العمل في مجال وضع برامج تعليمية تناسب المجتمعات المحلية الزراعية الرعوية وتعزيز تطوير خدمات الإرشاد بالاستناد إلى السوق ونظم تسليم المدخلات.

## الهدف 6: الجودة الفنية والمعارف والخدمات

### الغرض والنطاق

181- يضمن الهدف 6 تحقيق المنظمة للجودة الفنية والمعرفة والخدمات. وحيث أن منظمة الأغذية والزراعة، منظمة عالمية راسخة في واقعها، فإن عملها للحفاظ على السلامة الفنية وتعزيزها في مختلف القطاعات والمواقع له أهمية قصوى. وفي إطار الهدف 6، من المقرر أن يحقق العمل والموارد أربعة نواتج محددة تدعم تنفيذ الأنشطة الفنية المؤسسية والأهداف الاستراتيجية، من خلال جودة وكمال العمل الفني والمعياري (المخرج 6-1) والإحصاءات (المخرج 6-2) والمواضيع المشتركة بين القطاعات للمساواة بين الجنسين (المخرج 6-3) والحوكمة (المخرج 6-4). ويبين الجدول في الملحق 5 على الويب الإنجازات مقارنة بمؤشرات الأداء الرئيسية.

### جودة وكمال العمل الفني والمعياري (النتائج 6-1)

### الإنجازات

182- تتحقق جودة وكمال العمل المعياري الذي تقوم به المنظمة من خلال ستة نواتج يجري قياسها عن طريق منهجية استقصائية لتقييم المعلومات المسترجعة من أصحاب المصلحة، باعتبارها تعبيراً عن التقدم المحرز بشأن جودة القيادة الفنية. ويمثل القياس 62 في المائة بالنسبة للمجيبين على الاستقصاء من المنظمة (كبار المدراء في المنظمة) والمجيبين من خارج المنظمة (المشاركين في اللجان الفنية في المنظمة)<sup>14</sup> بالموافقة على جودة القيادة الفنية للمنظمة. وأقر أكثر من نصف المجيبين من المنظمة بأنه جرى إحراز تقدم في ضمان تفوق المعرفة الفنية وجودة العمل الفني للمنظمة، مع تركيز على تعزيز العلاقات بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية. ووافقت الغالبية العظمى للمجيبين من خارج المنظمة على أنه جرى إحراز تقدم في القدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة.

### أبرز النقاط

183- تم إنشاء سبع عشرة شبكة فنية لتسهيل تبادل المعارف بين المسؤولين داخل وعبر مختلف التخصصات والمواقع، ولضمان الجودة الفنية والاتساق (النتائج 6-1 و 6-2). وبحلول نهاية عام 2015، شملت الشبكات حوالي 2 600 موظف من المنظمة ومن الشركاء من خارج المنظمة من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي. وامتدت المجالات الفنية لتغطية المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، وتغيير المناخ، وحياسة الأراضي، والمياه، والتمويل الريفي

<sup>14</sup> اللجان الفنية في المنظمة: لجنة مشكلات السلع، ولجنة الزراعة، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الغابات.

والزراعي، وسلاسل القيمة الغذائية، وسلامة الأغذية، والإحصاءات، والقضايا الجنسانية، والحماية الاجتماعية، والأثر البيئي والاجتماعي، والحوكمة، والسياسات، والعمالة اللائقة في الأرياف.

184- وخلال فترة السنتين، نظمت الشبكات أكثر من 40 اجتماعاً (ندوات على الإنترنت بشكل خاص)، واستعراضات نظيرية، وقوائم للخبراء، ومستودعات للوثائق وغيرها من أشكال تبادل المعرفة. ولعبت الشبكات دوراً رئيسياً في إبقاء الموظفين على علم بالتطورات الدولية الكبرى مثل المفاوضات بشأن تغير المناخ، والمؤتمر العالمي للغابات، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

185- وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير تسعة معايير بيئية واجتماعية، ويجري تطبيقها من خلال دورة المشروع لضمان التدخلات والامتثال والسلامة الفنية والاتساق عبر المنظمات (6-1-2).

186- ووفر الصندوق المتعدد التخصصات القدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة، ودعم البحث عن نهج جديدة وابتكارات لتكييف الحلول للبيئة المتغيرة عن طريق بذل جهود تعاونية (6-1-3) (القسم الثاني هـ).

187- وفي عام 2014، عُقدت جميع دورات اللجان الفنية بنجاح (6-1-4)، ووافق 85 في المائة من المجيبين على الاستقصاء، أو أنهم وافقوا بشدة، على أن إعداد وثائق المعلومات الأساسية العالية الجودة، جنباً إلى جنب مع الأحداث الجانبية والمناقشات في اللجان الفنية، أدت إلى تحسين الفهم الأساسي للقضايا التقنية والناشئة المتصلة على سبيل المثال، بالعمل بشأن المحيطات والنمو الأزرق وتغير المناخ والأمن الغذائي، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخياً، وبناء رؤية مشتركة للأغذية والزراعة المستدامين، وتيسير المناقشات عن الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا الحيوية، ورصد الغابات، ومواجهة أمراض الحيوان والآفات.

188- وقدمت المطبوعات الرئيسية (6-1-5) رسائل أساسية إلى البلدان الأعضاء في ما تقوم به من عمل في مجالات الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والأمن الغذائي، وتساعد في وضع السياسات الوطنية. كما أن المنظمة تهتدي بها في عملها للاستجابة للقضايا والاتجاهات الناشئة.

189- ووفر تقرير المنظمة عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2013، عن "نظم الأغذية التي تؤدي إلى تحسين التغذية"، الأساس للرسائل الرئيسية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014، ولا تزال هذه الرسائل تتردد على نطاق واسع في وسائط الإعلام العامة، وعلى لسان العاملين في مجال التنمية وفي البحوث العلمية. بينما وفر تقرير المنظمة عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2014 عن "الابتكار في الزراعة الأسرية" قدراً كبيراً من الأسس الواقعية للاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام 2014، وكان بمثابة وثيقة معلومات أساسية رئيسية ليوم الأغذية العالمي. وبين تقرير برامج المنظمة عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2015 عن "الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في



الريف"، كيف أن تدابير الحماية الاجتماعية ستساعد على الحد من الفقر في الريف حين تقترن بإجراءات أوسع في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

190- وقدم التقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2014، بيانات رئيسية في أوانها عن الجوع في العالم إلى البلدان. ووفر التقرير عن حالة الغابات في العالم لعام 2014، للمرة الأولى على الإطلاق، إحصاءات وأدلة عن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن جنيها من الغابات، في مصدر واحد يسهل الاطلاع عليه، تستنير به السياسات على نحو أفضل في ما يتعلق بإدارة الغابات واستخدامها، وأبرز التقرير عن حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2014، استمرار نمو الإنتاج العالمي من الأسماك بوتيرة أعلى من النمو السكاني، مشيراً إلى ضرورة وضع سياسات تحمي المحيطات وتحقق استدامة مصائد الأسماك والأحياء المائية.

191- واستفادت جميع المطبوعات الرئيسية في المنظمة من الاستعراضات الخارجية والمشورة من الخبراء الدوليين، لضمان جودة وسلامة النتائج التي توصلت إليها. وقد قدمت أساساً واقعيًا لمناقشات اللجان الفنية، وتم تنزيل تلك المطبوعات 1 238 000 مرة، واستندت إليها 2 100 وثيقة علمية ووثيقة مؤتمر مفهرسة في Scopus. ووافق أكثر من 60 في المائة من المجيبين على الاستقصاء، أو أنهم وافقوا بشدة، على جودة المطبوعات الرئيسية للمنظمة وعملية إعدادها.

192- ونشر المؤلفون التابعون للمنظمة 283 مقالا أو فصل كتاب، في مجالات علمية مفهرسة، مما أثبت قدرة المنظمة على تقديم الخبرة الفنية المبتكرة القائمة على العلم لجدول أعمال التنمية وبرامج الشركات (6-1-6).

### *تعزيز قدرة البلاد على استخدام البيانات، وجمعها وتحليلها ونشرها (المخرج 6-2)*

193- تُعد الإحصاءات العالية الجودة ضرورية لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع، وسوء التغذية والفقر في الأرياف، وللترويج للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وزيادة القدرة على الصمود في وجه التهديدات والأزمات. وهي توفر الأساس لقيام الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، وتؤدي دوراً حاسماً في قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية والدولية. وتسهم المنظمة في تهيئة بيئة داخلية وخارجية مواتية لتقديم منتجات إحصائية عالية الجودة بوصفها سلعا عامة عالمية.

## **الإنجازات**

194- وتم تحديد مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية: أحدهما لقياس استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تركز على الأدلة في البلدان، والآخر لتقييم التقدم المحرز في مجال القدرات الإحصائية الوطنية. واستُمدت مؤشرات استخدام الإحصاءات من مسح تقييم نتائج المسوحات المؤسسية. واستُخدمت مجموعة إضافية من الأسئلة لتقييم

استخدام الإحصاءات على المستوى القطري، بشكل خاص، في عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الزراعية والحد من الفقر في الريف والقدرة على الصمود في وجه التهديدات والأزمات. وجرى تحديد ما مجموعه 55 بلداً من أصل 148 بلداً تقدم لها المنظمة الدعم وقد سجّلت معدلات متوسطة إلى مرتفعة ومرتفعة من حيث وجود إحصاءات فيها واستخدامها في عمليات وضع السياسات مقارنة بالغاية الموضوعية والمتمثلة في 12 بلداً.

195- واستُمدت المعلومات عن القدرات الإحصائية للبلدان من استمارات تقييم الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وشمل المسح 90 بلداً (52 في أفريقيا و38 في آسيا) في إطار الاستراتيجية العالمية. واتضح أنّ 71 بلداً منها سجّلت معدلات متدنية ومتوسطة إلى متدنية من حيث قدراته الإحصائية (43 في أفريقيا و28 في آسيا). ووفّرت الاستراتيجية العالمية الدعم وأحرزت تقدماً للنهوض بالقدرات الإحصائية في 25 من تلك البلدان (15 في أفريقيا و10 في آسيا) مقارنة بالغاية الموضوعية والمتمثلة في 18 بلداً. وقد أعدت جميع هذه البلدان مخططاً عاماً للإحصاءات الزراعية وتحسين التنسيق بين المؤسسات. وارتكز التقييم إلى تقارير التنفيذ الواردة من الشركاء في الاستراتيجية العالمية.

### أبرز النقاط

196- تم وضع قواعد ومعايير جديدة لتحسين جودة الإحصاءات التي تنتجها البلدان، ولزيادة قابلية مقارنة البيانات عبر البلدان والأقاليم، مما يوسع إمكانية تطبيق واستخدام الإحصاءات بشكل عام (6-2-1). فعلى سبيل المثال، مُدّد تصنيف المنتجات لكي يغطي على نحو أفضل الأصناف الزراعية، واكتملت المسودة الأولى للمجلد 1 من برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام 2020، وتم نشر 20 مبدأً توجيهياً وتقريراً فنياً من قبل الاستراتيجية العالمية. واستخدمت على نطاق واسع البيانات الإحصائية التي جمعتها المنظمة ونشرتها، وبخاصة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، التي زارها حوالي 2.5 مليون مستخدم، بأعداد متزايدة من البلدان النامية. وأطلقت خمس حوليات إقليمية وصدر كتيب *الأغذية والتغذية بالأرقام*، وهو كتيب بحجم الجيب، استعداداً للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

197- وقُدّم قدر كبير من الدعم الفني لتحسين القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بإجراء المسوحات والتعدادات والاختبارات التجريبية وتطبيق منهجيات فعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات الزراعية (6-2-2 و6-2-3). وشملت العناصر الرئيسية للنجاح الذي تحقق في هذا المجال، الدور الذي تم إعطاؤه للشراكات، والاستخدام الاستراتيجي للمساهمات الطوعية، التي تدعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية وقاعدة البيانات الإحصائية القطرية، وهما البرنامجين اللذين يدعمان عمل تنمية القدرات الإحصائية للمنظمة. وبُذلت جهود محددة لتعزيز وتنسيق مواءمة أنشطة بناء القدرات الإحصائية مع مبادرة الاتحاد الأفريقي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبناء القدرات، التي تدعم مواءمة البيانات الوطنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، والتحقق منها ونشرها.

198- ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية على أربعة وعشرين مؤشراً عالمياً اقترحته منظمة الأغذية والزراعة للإسهام في إطار رصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان للمنظمة تأثير في تنسيق وتسهيل التوافق بين المنظمات الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة. وخلال فترة 2014-2015، شاركت الفاو في رئاسة لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (التي تضم 45 منظمة دولية)، وترأست لجنة المعهد الإحصائي الدولي للإحصاءات الزراعية، وهي تقود تنظيم المؤتمر الدولي السابع الذي سيعقد في روما في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

199- وتم تعزيز حوكمة الإحصاءات الداخلية من خلال دور كبير الإحصائيين، ومجموعة العمل المعنية بالإحصاءات المشتركة بين الإدارات، ووضع إطار جديد للمساءلة عن الأنشطة الإحصائية (6-2-4). ونتيجة لذلك، تم تحسين العمليات الإحصائية للفاو، ووضعت عملية كاملة لإصدار الشهادات، وتم تعزيز المساءلة الداخلية والخارجية للنظام الإحصائي في منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع إطار لضمان جودة الإحصاءات ولتعزيز مواصلة الحفاظ على سمعة ومصداقية الفاو كمركز متميز في مجال الإحصاءات الزراعية. واعتمد هذا الإطار كنموذج لمنظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، لاستخدامها مع أنظمة الإحصاءات الخاصة بها من خلال التفاعل مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

### جودة الخدمات ، وتماسك الاستراتيجية والنهج اللازمة لعمل المنظمة في مجالات الحوكمة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الأهداف الاستراتيجية (النتيجة 6-3)

200- تحتل مسألة المساواة بين الجنسين مكانة مركزية في ولاية الفاو في سبيل تحقيق الأمن الغذائي عبر رفع مستويات التغذية وزيادة الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية وتحسين حياة سكان الأرياف. تدعم الفاو البلدان في سعيها إلى ردم الفجوات بين الجنسين التي لا تزال مستمرة على مستوى الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والفرص الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق عالم خال من الجوع ومن سوء التغذية.

201- من أجل ردم تلك الفجوات، تتجلى قدرة البلد المعين على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج التي توفر فرصاً متساوية للرجال والنساء، من خلال جودة الخدمات وتماسك الاستراتيجية والنهج اللازمة للعمل على المساواة بين الجنسين، والتمكين عبر مختلف برامج الأهداف الاستراتيجية للفاو، على المستويات كافة.

202- يقوم إطار النتائج لدى الفاو بالربط بين الأهداف الاستراتيجية والمخرجات والنواتج ضمن سلسلة للنتائج، وتُدرج الاعتبارات الجنسانية بهدف تعزيز التأثيرات. من أجل تحقيق ذلك، يعمل الأخصائيون في المجال الجنساني مع الفرق المعنية بالأهداف الاستراتيجية للفاو، سواء في المقر الرئيسي أم في المكاتب الميدانية، من أجل تحديد مجالات العمل التي تسترعي اهتماماً خاصاً بالبعد الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة.

203- يقاس المخرج 3-6 بواسطة مؤشرين اثنين وهو يتحقق من خلال ناتجين ألا وهما: تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تعميم البعد الجنساني والتدخلات الهادفة (6-3-1) وإرساء آليات مؤسسية وتعزيز قدرات الموظفين على دعم مبادرات البلدان الرامية إلى تناول المساواة بين الجنسين (6-3-2).

### الإنجازات

204- أنجزت نتائج هامة على صعيد تعزيز الآليات المؤسسية لدى الفاو لتعميم البعد الجنساني. وقد دلت النتائج، التي قيست بناء على مؤشرين رئيسيين للأداء، على أن الفاو قد تفوقت على الغايات التي حددت لفترة السنتين .

(أ) يقيس المؤشر 3-6-ألف التقدم على صعيد تحقيق الحد الأدنى من معايير تعميم البعد الجنساني والتدخلات التي تستهدف النساء خصيصاً، بحسب ما تحددها سياسة الفاو للمساواة بين الجنسين. وقد جرى التفوق على الغاية المحددة (مع تحقيق 11 معياراً من المعايير الدنيا، مقارنةً بالغاية المحددة التي قضت بإنجاز 6 معايير) فبرهنت عن تقدم ثابت في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين واستحداث بيئة مؤسسية تشجع على تعميم البعد الجنساني (الإطار 1 والجدول 1).

(ب) يقيّم المؤشر 6-3-ب أداء الفاو استناداً إلى المعايير التي حددتها خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ("خطة العمل"). ومع تمكن الفاو من تحقيق 13 معياراً من أصل 15 معياراً أو التفوق عليها، أكدت في عام 2015 على أدائها الجيد مقارنةً بنظيراتها من المنظمات ضمن منظومة الأمم المتحدة (الإطار 2 والجدول 2).

205- من أجل الاتساق والتنسيق في تنفيذ العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين اعتبرت عناصر ثلاثة رئيسية: أي الحفاظ على فريق قوي معني بالشؤون الجنسانية، وشبكة فنية على نطاق المنظمة معنية بالشأن الجنساني؛ وإنشاء نظام رصد لتتبع تقدم العمل الخاص بالشأن الجنساني؛ وإرساء نظام واضح للمساءلة. وقد تحققت إنجازات كبرى في مجالات الثقافة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي وتوليد المعارف.

206- أدت الشبكة الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين التي تتألف تقريباً من 200 جهة تنسيق للشؤون الجنسانية وخبراء في هذا المجال لدى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، دوراً مهماً في تنفيذ العمل الفني المتعلق بمسائل المساواة بين الجنسين عبر المنظمة وفي البلدان. وقدمت استراتيجيات تعميم البعد الجنساني فرصاً عديدة للمعالجة المنهجية لمسألة المساواة بين الجنسين في المجالات ذات الأولوية للمنظمة، مثل تنمية سلسلة القيمة، والزراعة الذكية مناخياً وبناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية.

207- أحرزت المنظمة تقدماً على صعيد إدراج بيانات مصنفة حسب الجنس في قواعد البيانات الإحصائية للفاو، وأنتجت سلسلة من المواد التوجيهية والتدريبية لدعم إدراج الشؤون الجنسانية في صياغة البرامج والمشاريع الميدانية ورصدها وكذلك في أطر البرمجة القطرية. وأدت الآليات المؤسسية والمساءلة المعززة دوراً هاماً في تنفيذ العمل الفني والمعياري للفاو.

208- وقد استخدمت المساهمات الطوعية بصورة استراتيجية لتحسين وصول الفاو إلى النساء في الأرياف وتأثيرها على تمكينهن. أطلقت مبادرات هادفة جديدة مثل البرنامج الممول من الوكالة السويدية للتعاون من أجل التنمية الدولية الذي يستهدف بوجه خاص تمكين النساء في سلاسل القيمة للصناعات الزراعية الغذائية في ثمانية بلدان في أفريقيا. ونجح برنامج "ديميترا"، من خلال أندية المستمعين في المجتمعات المحلية، في بلوغ أكثر من 300.000 امرأة ورجل في ستة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما عزز صوت نساء الريف ومشاركتهن في المؤسسات الريفية. ويسعى برنامج الأمم المتحدة المشترك (بين الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي) الذي يتناول التمكين الاقتصادي لنساء الريف، إلى بلوغ أكثر من 75.000 امرأة ريفية. حُققت نتائج ملحوظة في سبعة بلدان (هي إثيوبيا ورواندا وليبيريا والنيجر وغواتيمالا ونيبال وقيرغيزستان)، إذ تعززت مشاركة النساء في منظمات المنتجين وتحسنت قدراتهن ومهارتهن القيادية، وزاد إنتاج الأغذية وتعمم البعد الجنساني في السياسات الزراعية من خلال تنمية القدرات.

209- وقد ساهم تناول مسألة المساواة بين الجنسين عبر كافة برامج الأهداف الاستراتيجية وما يتصل بها من آليات تنفيذ، في إدراجها بصورة أكثر منهجية في عمل الفاو الفني والمعياري على المستويين العالمي والقطري، وفي تحقيق نتائج مهمة.

### أبرز إنجازات عمل الفاو على المستويين العالمي والإقليمي

210- على المستوى العالمي، من المعترف به أن الفاو هي الوكالة الرائدة في العمل من أجل تمكين نساء الريف وخفض اللامساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي، وخير دليل على ذلك هو الاهتمام المتزايد للشركاء الدوليين والوطنيين بالتعاون مع المنظمة. فعلى سبيل المثال قامت الفاو، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوضع دليل حول المساواة بين الجنسين في الزراعة الذكية مناخياً مستندة إلى الدروس المستخلصة وإلى تجارب المنظمة.

211- وقد تحققت إنجازات هامة للمنظمة من خلال إرساء مبادئ مستقلة بشأن المساواة بين الجنسين في إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

212- وجرى تقديم دعم كبير كذلك لتعزيز مشاركة النساء في سلاسل القيمة للصناعات الغذائية الزراعية (الجزور والدرنات، والبستنة ومصايد الأسماك وإنتاج الألبان) والوصول إلى الأسواق والخدمات الزراعية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا عبر توفير المدخلات والتكنولوجيات لإضافة القيمة والتدريب الفني وتطوير الأعمال.

213- أظهر استعراض لمشاريع التعاون الفني في أفريقيا أن 159 برنامجاً للتعاون الفني نُفذت في الفترة 2012-2014 لم تتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بسبب الاستخدام المحدود للبيانات المصنفة حسب الجنس. وسوف يعمل الموظفون الإقليميون بشكل وثيق على تحديد معايير لتقييم برامج التعاون الفني فيما خص المعيار 15 المتعلق بسياسة المساواة بين الجنسين، وقد أُعد دليل لمساعدة الموظفين في المكاتب الميدانية كما في المقر الرئيسي على صياغة وتقييم المشاريع المراعية للبعد الجنساني.

### أبرز إنجازات عمل الفاو على المستوى القطري

214- قُدّم الدعم على المستوى القطري إلى عدد كبير من المشاريع والمبادرات. وفي نهاية عام 2015، أبلغ أكثر من 100 مكتب قطري عن إنجازاته في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، فبرهنت عن الإدراج الناجح للقضايا الجنسانية في عمليات البرمجة القطرية. تبيّن التقارير أن الفاو تؤدي عبر الأقاليم كافة دوراً هاماً في توليد المعارف والأدلة من أجل إرشاد التدخلات المراعية للبعد الجنساني في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وأجريت تقييمات قطرية

للشؤون الجنسانية (لدى أكثر من 15 بلداً) وكذلك دراسات تتناول قطاعات معينة من أجل دعم صياغة السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، بما في ذلك في سياق الطوارئ. فعلى سبيل المثال، أجرت الفاو في العراق عدة تقييمات لسبل المعيشة مراعية للشأن الجنساني تناولت تأثير الصراعات في الأمن الغذائي لدى المجتمعات المتضررة.

215- وقد تحققت نتائج ملحوظة من حيث تعزيز مشاركة النساء في منظمات المنتجين والمؤسسات الريفية. أما في آسيا وأفريقيا فقد أثبتت مدارس المزارعين الحقلية عن أنها آلية ناجحة لإشراك النساء المزارعات وتحسين وصولهن إلى المدخلات الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والتدريب وممارسات الزراعة المستدامة مثل الزراعة الحافظة للموارد والإدارة المتكاملة للآفات وخفض احتمال الكوارث.

216- من أجل خفض عبء العمل على كاهل نساء الأرياف وزيادة كفاءة اليد العاملة، أجرت الفاو تقييمات عدة على التكنولوجيات والممارسات والخدمات المتاحة المقتصدة لليد العاملة، مع التركيز على توفير المياه والطاقة. وأجريت دراسات متخصصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على التكنولوجيات والممارسات المتعلقة بحفظ التربة والماء والتكيف مع تغير المناخ وتنمية زراعة الأحياء المائية. ويرد بعض من تلك الدراسات بمزيد من التفصيل في أقسام "أبرز أنشطة تعميم البعد الجنساني" تحت الهدف الاستراتيجي ذي الصلة.

217- استكملت دراسات حالة لسبعة بلدان (غانا ولاوس وملاوي والفلبين وسيراليون وتنزانيا وزامبيا) حول تداعيات البعد الجنساني والمساواة المترتبة على الاستثمارات المتعلقة بالأراضي من حيث فرص توليد العمل والدخل. وبناء على نتائج الدراسات، تم إدراج الشأن الجنساني والإدماج الاجتماعي في الخطوط التوجيهية الزراعية للمستثمرين.

### *النهج المطبقة لتناول الشؤون الجنسانية في العمل المعياري للفاو*

218- دعم الحوارات المتعلقة بالسياسات: وضعت الفاو أدوات مبتكرة لدعم حوارات أصحاب المصلحة وإدراج أبعاد المساواة بين الجنسين في سياسات الزراعة والأمن الغذائي وخفض الفقر والأطر القانونية (مثلاً في غانا وسيراليون). وأسديت المشورة بخصوص السياسات إلى البلدان حول كيفية خفض أوجه اللامساواة الحالية، كجزء من تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (مثلاً في منغوليا ونيبال وجنوب أفريقيا وإثيوبيا) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

219- توليد المعارف: استناداً إلى تجربة الفاو، جرى وضع مواد تتناول القضايا الحرجة والناشئة. على سبيل المثال، أعدت دراسة حول المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي وبناء السلم مع معهد دراسات التنمية لدعم إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتم توسيع قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة عبر إضافة ملامح لعشرين بلداً جديداً وخطوطاً توجيهية جديدة حول تحسين المساواة بين الجنسين في القضايا الإقليمية من أجل زيادة وصول النساء إلى الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية.

220- تنمية القدرات : من أجل تعزيز قدرات البلدان والموظفين، جرى وضع أدوات ودورات للتعليم الإلكتروني (دورة عن البعد الجنساني في الأمن الغذائي والتغذوي ودورة عن مشاريع ضمان الجودة) وجرى تنظيم حلقات عمل تدريبية لقطاعات محددة وأعدت مواد (مثل حيازة الأراضي المراعية للبعد الجنساني وحوكمة الموارد الطبيعية، والنساء وإدارة الثروة الحيوانية، والبعد الجنساني وخفض مخاطر الكوارث وإدارتها). في كل إقليم، جرى تدريب جهات تنسيق معنية بالشأن الجنساني وموظفين فنيين مختارين على كيفية الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء في البرامج الميدانية، ووضعت مواد إرشادية محددة لدعم الموظفين في تعميم البعد الجنساني في دورة المشروع وإطار البرمجة القطرية. بموجب برنامج الشراكة بين الفاو وتركيا، عُززت القدرات الوطنية من حيث تصميم وتقديم الإرشاد الزراعي المراعي للشأن الجنساني والخدمات الاستشارية الريفية في تركيا وأذربيجان .

221- الدعوة: نظمت الفاو أنشطة ناجحة في سياق لجنة وضع المرأة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمر الثاني عشر للأطراف عززت التوعية بالأبعاد الجنسانية المتعلقة بحيازة الأراضي وحوكمة المياه والزراعة الذكية مناخياً والزراعة الأسرية. وخلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بادرت الفاو إلى الدعوة لمعالجة المسائل الجنسانية في مجال استئصال الجوع وسوء التغذية. وجرى تنظيم معرض لتقاسم المعارف مع موظفي الفاو ونظرائهم الوطنيين من 10 بلدان بهدف تبادل أفضل الممارسات لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء .

222- الإحصاءات : ساهمت الفاو في تحسين إتاحة الإحصاءات المتعلقة بالبعد الجنساني فيما خص الزراعة والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية. ونُشرت الأدوات والمنهجيات لجمع البيانات المصنفة بحسب الجنس على البلدان واستخدمت كجزء من التعدادات والمسوح الزراعية الوطنية. وتم وضع خطوط توجيهية ومعايير محددة من أجل جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس بشأن ملكية النساء للأراضي والثروة الحيوانية وإدراج "توزيع القرارات وملكية الحيازة ضمن الأسر المعيشية" في الخطوط التوجيهية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020. ويوفر مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي ابتكره مشروع "أصوات الجياع"، قياساً قائماً على التجربة لحدة انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى الأفراد، وهو يتيح النظر في التفاوتات بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية من حيث الوصول إلى الغذاء. شاركت 38 مؤسسة وطنية بما فيها وزارات الزراعة والمكاتب الإحصائية الوطنية والأكاديميات في دورات تدريبية حول جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس في القطاع الزراعي.



## الإطار 1: المعايير الدنيا للمساواة بين الجنسين كوسيلة لتتبع التقدم في مجال تعميم البعد الجنساني في الفاو -

### تقرير موجز

تقدم الفاو تقارير عن تعميم البعد الجنساني من خلال سياستها الخاصة بالمساواة بين الجنسين التي تنطوي على 15 معياراً للحد الأدنى وضعت لضمان تحديد وتحقيق البعد الجنساني في العمل المعياري للفاو وفي برامجها ومشاريعها القطرية. صممت المعايير بحيث تتناسق وتتكامل مع معايير خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الإطار 2) التي تعتبر ملزمة لجميع منظمات الأمم المتحدة والتي تقوم الفاو برفع تقاريرها استناداً إليها كل سنة.

وضع إطار زمني لدفع تنفيذ المعايير الدنيا قدماً. وكان من المتوقع وضع المعايير الثلاثة عشرة الأولى التي تركز على إرساء الآليات المؤسسية لتعميم البعد الجنساني ضمن المنظمة، وعلى تحقيق بعض من النتائج الفنية، بحلول عام 2015. أما المعياران المتبقيان فيرتبطان بقياس زيادة التدخلات الخاصة بالنساء بحلول عام 2017. حين توضع آلية لتعميم البعد الجنساني، يمكن الاعتبار أن المعيار قد تحقق، لأن تلك الآلية تتيح جمع البيانات لقياس التقدم بمرور الوقت.

وقد أنشئت عملية تشاورية في عام 2013 شملت كل الوحدات المسؤولة من أجل مراجعة ومطابقة المساءلة على الهيكل المتغير للفاو وتحديد مجموعة من المؤشرات البسيطة والقابلة للقياس. بحلول مطلع 2014، تحددت عملية جمع البيانات والأدوات الملائمة لقياس التقدم فيما يتعلق بـ 14 من أصل 15 معياراً. لم يتمكن مكتب الموارد البشرية من تحديد مؤشر لمعيار الحد الأدنى رقم 12 الذي يرتبط بنظام تقييم وإدارة الأداء، بسبب الطبيعة السرية للعملية. وعلى الرغم من أن بعض المعايير قد صيغت على أنها غايات، فسوف تواصل الفاو تتبعها مع مرور الوقت حرصاً على استمرار تنفيذها.

في نهاية 2015 كان قد أنجز 11 معياراً من أصل 15 (بلغت نسبة الإنجاز 73 في المائة). قامت الشعب المسؤولة برفع تقاريرها كل سنة أو كل سنتين بناء على المؤشرات التي جرى تحديدها، وأصبحت المنظمة قادرة الآن على الارتكاز على خط الأساس هذا من أجل صياغة التحسينات ومناقشة الأهداف المرتبطة بالبعد الجنساني في فترة السنتين المقبلة. إلى جانب المعيارين 9 و12 المذكورين أعلاه، لا يزال جمع البيانات للمعيارين 14 و15، اللذين يتوجب إنجازهما في عام 2017، بحاجة إلى تحسين. وفيما أن تنفيذ أول 11 معياراً من أصل 13 قد تحقق بحسب ما خطط له، لا تزال النتائج قائمة على عينات صغيرة وتحتاج إلى توسيعها. سوف يستعرض الفريق المعني بالشأن الجنساني النتائج الأولية من بين نتائج فترة السنتين الأولى وسيناقش التحسينات مع بعض المكاتب.

يرد فيما يلي عرض مختصر لنتائج فترة السنتين حسب كل معيار من معايير الحد الأدنى في الجدول 1.

### الجدول 1: المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني

النتائج المختصرة للفترة 2014-2015	حالة التقدم	المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني (2015) والمساءلة	
إن 6 من أصل 8 قواعد البيانات الرئيسية للفاو المتاحة للعموم ذات صلة بتصنيف البيانات بحسب الجنس. وتحتوي أربع قواعد بيانات حالياً مجموعات بيانات مصنفة بحسب الجنس ويجري العمل على اثنين منها لكي تدرج فيهما بيانات خلال فترة السنتين الحالية.	منجز	تتضمن جميع قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في الفاو بيانات موزعة بحسب نوع الجنس عند الاقتضاء وحيثما يكون ذلك متاحاً.	1
شارك 38 بلداً في دورات تدريبية إقليمية أو وطنية	منجز	تستثمر الفاو في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء	2

النتائج المختصرة للفترة 2014-2015	حالة التقدم	المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني (2015) والمساءلة
تضمنت وحدات دراسية/تقاسم معلومات حول أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلها من أجل الأمن الغذائي. أنتجت 16 مادة معرفية جديدة تتناول تحديداً المؤشرات المصنفة بحسب الجنس ومنهجيات جمع البيانات و/أو تحليلها. وقد تم تقاسمها مع البلدان الأعضاء إما في حلقات العمل عبر مكاتب الفاو الميدانية وإما عبر شبكة الإنترنت.		على إعداد البيانات الموزعة بحسب نوع الجنس وتحليلها واستخدامها في تحليل السياسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتقييمها.
جرى تحديد مؤشرات مراعية للمساواة بين الجنسين للمؤشرات ذات الصلة للمخرجات والنواتج (11 مؤشراً) مرعياً للبعد الجنساني و23 مؤهلاً على مستوى المخرجات و20 مؤشراً مرعياً للبعد الجنساني و38 مؤهلاً على مستوى النواتج). استخدمت البيانات للإبلاغ عن المساواة بين الجنسين في التقرير التجميعي لمنتصف المدة وتقرير تنفيذ البرامج. وتم تحليل المساواة بين الجنسين واعتماد مؤشرات للمساواة بين الجنسين وأصبح بوسع الفاو تحليل الاتجاهات في مجال التخطيط للأنشطة الجنسانية.	منجز	3 بالنسبة لجميع الأهداف الاستراتيجية، يتم إجراء تحليل خاص بالمساواة بين الجنسين ووضع خطة عمل تتعلق بمساواة بين الجنسين؛ ويجري قياس التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بالنسبة لجميع نتائج المنظمة.
خصصت ميزانية لموضوع المساواة بين الجنسين الشامل لعدة مجالات وتم رفع تقرير في ختام العام.	منجز	4 يتم وضع غاية مالية لتخصيص الموارد لسياسة الفاو بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيقها
تضمن أكثر من 66 في المائة من أطر البرمجة القطرية التي جرت الموافقة عليها تقيماً للمساواة بين الجنسين في تحليلها للوضع.	منجز	5 يتم إجراء تقييم قطري بشأن المساواة بين الجنسين كجزء من البرمجة القطرية.
منذ عام 2010، قامت 34 وحدة/مكتباً للفاو باستعراض عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين. بين العامين 2014 و2015 جرى 19 نشاطاً استعراضياً: 2 في المقر الرئيسي و17 على المستوى القطري.	منجز	6 يجرى استعراض للمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع الخدمات، لتوفير أساس لتحسين تنفيذ تعميم منظور المساواة بين الجنسين، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والأداء.
يمكن تتبع تعميم البعد الجنساني في صياغة المشاريع والبرامج (من خلال مؤشرات المساواة بين الجنسين) والتنفيذ (من خلال التقارير الختامية) فيما خص الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، عبر النظام ابتداءً من يوليو/تموز 2015. يتبين حتى اللحظة، أن نسبة مئوية مرتفعة جداً (90 في المائة) من المشاريع قد صيغت (131 مشروعاً من أصل 145) بناءً على التحليل	منجز	7 يدرج تحليل المساواة بين الجنسين في صياغة جميع البرامج والمشاريع الميدانية، وتؤخذ القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاعتبار في عمليات الموافقة على المشاريع وتنفيذها.

النتائج المختصرة للفترة 2014-2015	حالة التقدم	المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني (2015) والمساءلة
الجنساني. وخلال الفترة نفسها، قام 10 في المائة فقط من التقارير الختامية باستيفاء معايير الأداء الجنساني، إلا أن 50 في المائة من تلك التقارير سجلت علامات عالية (ليست كل مشاريع الفاو ذات صلة بالإدماج الجنساني).		
احتوى 90 في المائة من تقارير التقييم التي استكملت في عام 2014 و2015 قسماً مخصصاً يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين مع تحليل جنساني حسن الصياغة غطى تصميم المبادرة الخاضعة للتقييم وإدارتها ونتائجها. وبناء على "الخطوط التوجيهية لضمان الجودة بشأن تعميم المساواة بين الجنسين في الفاو"، تتراوح الجودة الإجمالية لعملية التعميم الجنساني في تقييمات الفاو بين مقبولة ومرضية.	منجز	8 تتضمن جميع عمليات استعراض وتقييم البرامج بشكل كامل تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، وتقدم تقارير عن الآثار المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات التي تستعرضها.
وضعت الفاو ونفذت مواد تدريبية/دورات تعليمية أساسية بشأن المساواة بين الجنسين وأتاحتها على موقعها التعليمي.	أنجز جزئياً	9 يوضع وينفذ برنامج إجباري لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين بالنسبة لجميع الموظفين الفنيين والمدبرين.
تم اعتماد الدورة التدريبية المعنونة " Gender equality, UN Coherence and you" ونشرها من خلال حزمة التعليم الإلكتروني التوجيهية "Welcome to FAO"		
ساهمت الفاو في دورة تدريبية على نطاق الأمم المتحدة تناولت المساواة بين الجنسين بعنوان I know gender وهي متاحة حالياً فقط على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما صاغت دورة تعريفية تركز على معارف الفاو.		
في عام 2015، مول الاتحاد الأوروبي دورة تعلم إلكتروني - مدتها 15 ساعة تناولت "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذوي" أطلقت من موقع الفاو للتعلم وتوجهت إلى جميع جهات التنسيق المعنية بالشأن الجنساني.		
ويجري حالياً وضع حزمة أساسية جديدة للتدريب على المساواة بين الجنسين موجهة إلى ممثلي الفاو والموظفين الفنيين في المكاتب الميدانية.		

النتائج المختصرة للفترة 2014-2015	حالة التقدم	المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني (2015) والمساءلة
<p>يدرج إطار الكفاءات للفاو الشأن الجنساني تحت القيمة الأساسية: الاحترام للجميع. إن الإعلانات عن الوظائف الشاغرة لمختلف مستويات الوظائف الفنية لا تأتي تحديداً على ذكر الكفاءات الجنسانية. وتذكر تلك الكفاءات حين تقرر شعبة التوظيف التشديد على الخبرات أو المؤهلات في المجال الجنساني. في عام 2015 (تاريخ أو عملية جمع للبيانات)، من بين ما مجموعه 98 إعلاناً عن وظائف شاغرة تم نشرها، تضمن 7 في المائة اشتراط الخبرة أو المعرفة بالشؤون الجنسانية فيما تضمنت ثلاثة في المائة منها شرطاً صريحاً بتوفر مؤهلات في الشأن الجنساني.</p>	منجز	<p>10 يحدد الحد الأدنى من الكفاءات في تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، ويطلب من جميع المديرين والموظفين الفنيين استيفاءها.</p>
<p>تبلغ جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية عن مشاركة كبيرة في عملية الفرز القائمة على المساواة بين الجنسين: فمن 2014 إلى 2015، نمت نسبة الأطراف المشاركة دائماً من 15.5 في المائة إلى 38 في المائة فيما تدنت نسبة الأطراف الممتنعة دائماً عن المشاركة من 19 في المائة إلى 9 في المائة. وأبلغ 78 في المائة سنة 2014 و55 في المائة سنة 2015 أنهم قد نقحو واثق المشروع فيما أتى 20 في المائة و54 في المائة تبعاً على ذكر المنتجات المعرفية. وقد تمت الإشارة إلى القدرات الفنية وإتاحة الوقت على أنهما من القيود الرئيسية التي تعترض تقديم هذا الدعم لمكاتبهم.</p>	منجز	<p>11 تضع كل إدارة فنية عملية فرز قائمة على المساواة بين الجنسين لجميع الأنشطة المعيارية والبرامج والمنتجات المعرفية..</p>
<p>نظراً إلى الطبيعة السرية لنظام تقييم الأداء، لم يتمكن مكتب الموارد البشرية من تحديد مؤشر لتتبع هذا المعيار.</p>	غير منجز	<p>12 يدرج تقييم للمساهمة في تحقيق أهداف مسألة المساواة بين الجنسين الخاصة بالفاو في نظام تقييم وإدارة الأداء لجميع الموظفين الفنيين.</p>
<p>تدأب الفاو سنوياً على تعقب الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية وترفع تقارير عنها إلى الدول الأعضاء. ويتعقب إطار رصد الأهداف الاستراتيجية للفاو النتائج المتصلة بمسألة المساواة بين الجنسين من خلال مؤشرات ومؤهلاته ويتم الإبلاغ عنها للدول الأعضاء من خلال استعراض منتصف المدة.</p>	منجز	<p>13 يتم على نحو منهجي تعقب الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية ذات الصلة بمسألة المساواة بين الجنسين من المقرر إلى المستوى القطري ورفع تقرير عنها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وإلى منظومة الأمم المتحدة.</p>

النتائج المختصرة للفترة 2014-2015	حالة التقدم	المعايير الدنيا لتعميم البعد الجنساني (2015) والمساءلة
		المعايير الدنيا للتدخلات التي تستهدف النساء
أدرجت الفاو مؤشرات للمساواة بين الجنسين في نظام معلوماتها على المستوى الميداني اعتباراً من يوليو/تموز 2015. وعلى امتداد تلك الفترة، بلغت حصة المشاريع المصنفة G2b (التي تعتبر المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي لنشاطها) من مجمل المشاريع الموافق عليها نسبة 6.8 في المائة.	منجز جزئياً	14 تخصيص نسبة 30 في المائة من ميزانية الفاو وعملها التنفيذي على الصعيد القطري والإقليمي لغرض التدخلات التي تستهدف النساء تحديداً.
أدرجت الفاو مؤشرات للمساواة بين الجنسين في نظام معلوماتها على المستوى الميداني اعتباراً من يوليو/تموز 2015. أما البيانات المستخدمة لرصد هذا المعيار فمصدرها نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية على المستوى القطري. ولوحظ تقدم جيد: فإن مؤشرات المساواة بين الجنسين تشير إلى أن 47 في المائة من المشاريع التابعة لبرنامج التعاون الفني الموافق عليها في الفترة بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2015 تستوفي المؤهلات التي تفيد أنها تتناول المساواة بين الجنسين. ومن المتوقع لهذا المعيار أن ينجز بالكامل في نهاية عام 2017.	أنجز جزئياً	15 ارتفعت حصة إجمالي محفظة برنامج التعاون الفني المخصصة للبرامج والمشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين من 9 في المائة إلى 30 في المائة.

## الإطار 2: أداء الفاو بناء على المعايير التي حددتها خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إطاراً للمساءلة من أجل تعجيل عملية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع الوظائف المؤسسية لدى الهيئات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وقد أيدتها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أبريل/نيسان 2012 وقد حدد عام 2017 هدفاً لاستيفاء منظومة الأمم المتحدة مؤشرات الأداء. وتستوجب خطة العمل رفع تقارير سنوية من قبل كل هيئة وإدارة ومكتب مشارك.

تعترف الفاو بأهمية إطار المساءلة لخطة العمل كقوة دافعة لتحسين وتعميم الإجراءات الداخلية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء. ويصادف عام 2015 السنة الرابعة لرفع تقارير خطة العمل، وقد تم الاعتراف بالفاو على أنها من أفضل هيئات منظومة الأمم المتحدة أداءً من حيث الالتزامات المنفذة لضمان التقدم باتجاه الوفاء بالمهلة المحددة في عام 2017 والنتائج التي تحققت حتى الآن. على هذا المستوى، يبين تقرير عام 2015، بحسب ما تم تأييده وتقديمه، أن الفاو قد أنجزت 13 مؤشراً من أصل مؤشرات الأداء الـ15 لخطة العمل أو تفوقت عليها (الجدول 2).

وبشكل خاص مقارنة بفترة السنتين السابقتين: أولاً، تحققت خطوات كبيرة فيما خص عمليات التخطيط الاستراتيجي (مؤشر الأداء 3) والرصد والإبلاغ (مؤشر الأداء 4) والثقافة التنظيمية (مؤشر الأداء 11). وتم إدراج المنظور الجنساني بصورة تدريجية في العمل الفني والمعياري للمنظمة وقد أصبح الآن مدرجاً بصورة منتظمة في برامج الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ (على المستوى العالمي والإقليمي والقطري) وفي معظم العمليات الداخلية لتخطيط الإطار الاستراتيجي وتنفيذه والإشراف عليه. ثانياً، على مر السنين، سجّلت الفاو بصورة مستمرة أداءً مرتفعاً بحسب الكثير من مؤشرات الأداء، وأبرزها مؤشر الاتساق (مؤشر الأداء 15).

والمنظمة تشارك بالكامل في الشبكات ما بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء كما وأنها تشارك بانتظام فيها وتساهم فيها بموجب ولايتها. وفيما خص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن الفاو ملتزمة بما يلي: تعزيز الشراكات الحالية واستكشاف إمكانيات عقد شراكات جديدة مع هيئات أخرى من الأمم المتحدة؛ وضمان إنتاج وتوزيع تقارير ومواد معرفية عالية الجودة والاستمرار في المساهمة بمدخلات موضوعية عالية الجودة في الآليات ذات الصلة بين الوكالات.

الجدول 2: تصنيف أداء الفاو للفترة 2012-2015 فيما خص خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحسب مؤشرات الأداء

مؤشر الأداء	العنوان	2012	2013	2014	2015
1	السياسات والخطة	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته
2	إدارة الأداء المراعية للشأن الجنساني	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته
3	التخطيط الاستراتيجي	تدنو من إنجازه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
4	الرصد والإبلاغ	تدنو من إنجازه	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه
5	التقييم	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
6	التدقيق المراعي للاعتبارات الجنسانية	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
7	استعراض البرنامج	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته
8	تتبع الموارد	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته
9	تخصيص الموارد	لم تنجزه	أنجزته	أنجزته	أنجزته
10	الهيكلة الجنسانية والمساواة	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه
11	الثقافة المؤسسية	تدنو من إنجازه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
12	تقييم القدرات	أنجزته	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه
13	تنمية القدرات	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه
14	توليد المعارف والاتصال	أنجزته	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه
15	الاتساق	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه

### قواعد وآليات ومؤسسات حوكمة أكثر فعالية وشمولا (المخرج 4-6)

223- تهدف منظمة الأغذية والزراعة، من خلال الموضوع الشامل المتصل بالحوكمة، إلى تعزيز فعالية دعمها في مجال السياسات لقواعد وآليات ومؤسسات أكثر شمولا وفعالية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في برامج الأهداف الاستراتيجية. ويتم ذلك من خلال تقديم المفاهيم، والأساليب، والأطر، وكذلك المشورة الاستراتيجية لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية، والدعم المباشر لعمل المنظمة بالنسبة إلى التزاماتها في بلدان ومبادرات إقليمية معنية، وتوسيع شبكة الموظفين العاملين في مجال الحوكمة على جميع المستويات في المنظمة ككل. ويتم قياس الأداء من حيث الخدمات، وتوفير القيادة لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية، وتقديم الدعم لأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين.

### الإنجازات

224- تم تحقيق النتائج المخططة لفترة السنتين بالكامل. وهناك زيادة في الوعي، في جميع أنحاء المنظمة، بشأن المساهمة التي يمكن أن يحققها فهم واهتمام أفضل بقضايا الحوكمة في مجال الوظائف الفنية والبرامجية ووظائف دعم السياسات في المنظمة. ويخضع نهج المنظمة للحوكمة الآن لاتفاق واسع النطاق، وتم التوصل خلال فترة السنتين إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات ذات الصلة في جميع الأهداف الاستراتيجية. وتم تحسين جودة واتساق مساهمة الفاو في آليات عالمية مختارة للحوكمة (4-6-1)، بفضل استراتيجية مؤسسية للمشاركة مع وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتوجيه وتنسيق للمشاركة والمساهمة في فرق العمل التقنية والعملية الحكومية الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قدرات الموظفين، بشكل كبير، في مجال تحديد ومعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات والحوكمة في المبادرات الإقليمية والالتزامات على المستوى القطري، من خلال تطوير مواد مبتكرة وأنشطة لتنمية القدرات (4-6-2).

### أبرز النقاط

225- تم وضع وتنفيذ آلية للاستراتيجية والتنسيق مشتركة بين المنظمات، للمشاركة في العملية العالمية لتحديد جدول أعمال ما بعد عام 2015. ونتيجة لذلك، تم تحقيق مواءمة كبيرة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويعكس تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة الأهداف العالمية للأعضاء في المنظمة، ولا سيما الهدفين 1 و2 بشأن القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. وتعكس الأهداف الإضافية لأولويات الفاو بشأن المياه (الهدف 6) وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الهدف 12)، وتغيير المناخ (الهدف 13)، والمحيطات والبحار والموارد البحرية (الهدف 14)، والنظم الإيكولوجية الأرضية، والغابات، والتصحر، وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي (الهدف 15).



226- وبفضل عمل المدير العام كنائب للرئيس التنفيذي لفريق العمل الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي والتغذية، استضافت المنظمة فريق التنسيق وروجت لتوافق الآراء بين 24 وكالة وصندوقاً وبرنامجاً تابعين للفريق، بشأن المفاهيم والتعاريف والمؤشرات والسياسات والفرص البرامجية. وأثرت المنظمة على إعادة تنظيم برنامج العمل لدعم تحدي القضاء على الجوع وروجت لرسائل شراكات أساسية لكل من العناصر الخمسة.

227- وساهمت الفاو في تحقيق تقدم كبير في مجال إصلاح الهيكل المؤسسي للتغذية، مما أدى إلى اعتراف واسع النطاق بالدور المركزي للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية "كأساس لحوكمة التغذية الحديثة"<sup>15</sup>، وإعادة إطلاق لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية تستضيفها الفاو، وتوسيع دور لجنة الأمن الغذائي باعتبارها منصة منظومة الأمم المتحدة للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين وتقارب السياسات بشأن التغذية.

228- وقدمت شبكة فنية قوية ومنتامية لدعم الحوكمة، الدعم الفني من النظراء والمدخلات لموظفي المنظمة في التعامل مع قضايا الحوكمة المتصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة. وسهلت الشبكة تبادل المعلومات بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وتحسين الاتساق في فهم مفهوم الحوكمة وآثارها على تدخلات المنظمة، وتعزيز طبيعة عمل المنظمة المتعدد التخصصات. كما سهلت الشبكة تعميم نهج الحوكمة داخل المنظمة وتكامله مع العمل على المستويين الإقليمي والقطري من خلال الندوات، والمناقشات التقنية (بما في ذلك الجلسات الموضوعية مع الخبراء الخارجيين) والمدخلات التقنية، والدعم لإعداد واستخدام المواد للمؤتمرات الإقليمية وأيام الأراضي والمياه في المنظمة.

<sup>15</sup> بيان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي العالمي والتغذية، الدكتور David Nabarro، في حدث جانبي خاص في مجلس المنظمة بشأن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، يوم 3 ديسمبر/كانون الأول 2015.

## جيم- النتائج الخاصة بالأبعاد الإقليمية

229- تمثل الأهداف الاستراتيجية الخمسة مجالات العمل التي تنصب فيها جهود المنظمة دعماً لدولها الأعضاء. وقد بحثت كل من المؤتمرات الإقليمية خلال سنة 2014 في الأولويات بالنسبة إلى أنشطة المنظمة في كل إقليم في ضوء ما يلي :

(أ) الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 مع الأطر الخاصة بنتائج الأهداف الاستراتيجية من أجل تنظيم الاستجابة للأولويات في الإقليم؛

(ب) والأولويات الإقليمية التي تركز على الاحتياجات الخاصة للإقليم بالاستناد إلى أطر البرمجة القطرية؛

(ج) ومجموعة من المبادرات الإقليمية المقترحة باعتبارها آليات للتنفيذ مستندة إلى النتائج من أجل تعزيز محور تركيز عمل المنظمة لإحداث التأثيرات المنشودة وتعبئة الموارد على المستوى القطري.

230- وترد في الجدول 3 المبادرات الإقليمية البالغ عددها 15 مبادرة تم إقرارها وتنفيذها في الفترة 2014-2015 وعُرضت الإنجازات الإقليمية باعتبارها مساهمة في تحقيق نواتج الأهداف الاستراتيجية على كل من المؤتمرات الإقليمية المنعقدة في سنة 2016<sup>16</sup>. ويرد ضمن الملحق 4 على الويب ملخص على إنجازات المنظمة والدروس المستخلصة من المبادرات الإقليمية.

الجدول 3: المبادرات الإقليمية في الفترة 2014-2015

الإقليم	الهدف الاستراتيجي الرئيسي	المبادرات الإقليمية في الفترة 2014-2015
أفريقيا	الهدف الاستراتيجي 1	تحدي القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025
	الهدف الاستراتيجي 2	الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية الزراعية في أفريقيا
	الهدف الاستراتيجي 5	بناء القدرة على الصمود في المناطق الجافة في أفريقيا
آسيا والمحيط الهادئ	الهدف الاستراتيجي 1	تحدي القضاء على الجوع في آسيا والمحيط الهادئ
	الهدف الاستراتيجي 2	مبادرة الأرز الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ
	الهدف الاستراتيجي 2	مبادرة النمو الأزرق في آسيا والمحيط الهادئ
	الهدف الاستراتيجي 4	سلاسل القيمة للأمن الغذائي والتغذية في جزر المحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى	الهدف الاستراتيجي 3	تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية في أوروبا وآسيا الوسطى
	الهدف الاستراتيجي 4	التجارة الزراعية الغذائية والتكامل الإقليمي في أوروبا وآسيا الوسطى

<sup>16</sup> الوثائق ARC/16/5 وAPRC/16/7 وERC/16/6 وLARC/16/5 وNERC/16/2.

دعم مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الهدف الاستراتيجي 1	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
الزراعة الأسرية والتنمية الإقليمية في المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الهدف الاستراتيجي 3	
تحسين نظم الأغذية في منطقة البحر الكاريبي	الهدف الاستراتيجي 4	
المبادرة الخاصة بندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	الهدف الاستراتيجي 2	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
الزراعة على نطاق صغير من أجل التنمية الشاملة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	الهدف الاستراتيجي 3	
بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	الهدف الاستراتيجي 5	

## دال- الدروس الرئيسية المستخلصة

231- استُهلَّ في فترة السنتين 2014-2015 تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الجديدة. وحولت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) عملها وركزته استجابةً لبيئة آخذة في التطور، بما في ذلك التغييرات في طرق عملها. وتُعرض أدناه الدروس المستفادة التي ستساعد على تحسين تحقيق النتائج وقياسها.

### تحقيق النتائج

232- أثبتت الشراكات مع الشركاء الاستراتيجيين في الاستثمارات أنها عنصر نجاح رئيسي في الحالات التي تمكنت فيها المنظمة من ترجمة دورها القوي في إتاحة منتدى للتفاوض بشأن الخطوط التوجيهية وغيرها من صكوك السياسات على الصعيد العالمي على شكل إصلاحات ملموسة في مجال السياسات الوطنية، والبرامج والأطر القانونية على المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، تشكل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة ضمن مبادرة تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول خطوةً واعدة ومثلاً يُحتذى به في هذا الصدد؛ وشملت المبادرات الإقليمية بشأن تحدي القضاء على الجوع اتخاذ إجراءات من خلال جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الإفريقي، برهنت أنه بالإمكان الاستفادة من القدرات المتاحة والتواصل مع المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي بغية تحقيق نتائج متسقة في سياقات قطرية متعددة.

233- ومن أجل اتخاذ خطوات ملحوظة نحو إقامة نظام إيكولوجي مستدام، تستلزم الإدارة من أصحاب المصلحة والشركاء في الموارد فهم الاستدامة عبر قطاعات إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك وليس ضمنها. وتتيح خطة عام 2030 واتفاق باريس فرصة للمنظمة كي تقدم الدعم المنسق إلى البلدان بشأن الحوارات المتعددة أصحاب المصلحة المتعلقة بالسياسات ومسائل الحوكمة بغرض تشجيع الزراعة المستدامة. ويمكن توسيع نطاق تنفيذ إطار الأغذية والزراعة المستدامة الذي أعدته المنظمة واختبرته في أثناء فترة السنتين باعتباره مقارنة منهجية للاستدامة في عدد كبير من البلدان. ويتيح هذا الإطار فرصة أمام التكامل الشامل وبين عدة قطاعات بغرض تحقيق أوجه التآزر وتقليل المقايضات إلى أقصى حد ممكن.

234- وأثبت تحديد الفرص السانحة للنهوض بالعمل الجاري على الصعيد القطري بشأن العمل اللائق في الريف والحماية الاجتماعية في البرامج والمشاريع في مجمل الأهداف الاستراتيجية أنه استراتيجية فعالة من أجل تحقيق نتائج في هذه المجالات. وعلى سبيل المثال، طُبّق هذا النهج بنجاح في إثيوبيا وتونس لدعم سياسات الحد من الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة.

235- وفي مجالات سلاسل القيمة والخدمات المالية، روجت المنظمة لنهج جديدة تشدد على نظم غذائية شاملة يقودها القطاع الخاص وتركز على الأسواق. ويتمثل أحد مواطن الضعف في صعوبة تعميم الإنجازات والدعوة إلى إقامة

شراكات استراتيجية أكثر بغية ضمان تحفيز تغييرات مؤسسية طويلة الأجل في قطاع الأغذية الزراعية في البلدان. وسيستلزم الأثر المتنامي على النظم الغذائية بفعل المسائل المتصلة بتغير المناخ، والتغذية والتحصن إعادة النظر في نطاق هذا العمل الجاري والتركيز على الدفع به قُدماً.

236- وتوجد ثغرات هامة في مجال المعارف والبيانات تتصل بالأضرار الناتجة عن الصدمات والكوارث والخسائر التي يتكبدها قطاع الزراعة. وأطلقت المنظمة نظام معلومات بغية تحديد نطاق الأضرار والخسائر الناتجة عن الكوارث والمتربة على الزراعة وقطاعاتها الفرعية (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات)، ومن المتوقع تقديم تقرير سنوي عن تأثيرات الكوارث والأزمات التي تضرّ بالزراعة في كل أرجاء العالم ونظام معلومات بشأن الأضرار والخسائر المتكبدة في الزراعة.

237- ورأى تقييم مساهمة المنظمة في المعرفة بشأن الأغذية والزراعة لعام 2015 بموجب الهدف 6 بشأن الجودة الفنية والمعارف والخدمات أن مجموعة واسعة من منتجات وخدمات المعرفة التي توفرها المنظمة تستجيب استجابةً كبيرةً لولاية المنظمة ولطلبات البلدان الأعضاء، وأن هناك اعترافاً واسعاً بالتفوق الفني لعدد منها، مثل قواعد البيانات الإحصائية. ولكن التقييم اعتبر أيضاً أنه ينبغي بذل جهود إضافية بغية تحسين تصميم المنتجات (من ضمنها قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة) من أجل الاحتياجات الخاصة التي تستلزمها فئاتها المستهدفة بغية تيسير الحصول عليها، بما في ذلك جوانب التغطية اللغوية. وتعمل المنظمة أيضاً على تحديد أنواع تكنولوجيا جديدة وسبلاً أحدث وأكثر مرونة لجمع البيانات من أجل التخفيف من العبء الواقع على البلدان. وهذه مسألة استراتيجية للغاية نظراً إلى المتطلبات الإحصائية المتزايدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### تحقيق النتائج

238- بموجب الإطار الاستراتيجي المراجع، تُطبّق مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج بصورة منهجية أكثر في مختلف مراحل دورة البرامج، من التخطيط إلى الرصد والإفادة بالنتائج والموارد. وطبقت المنظمة للمرة الأولى إطاراً للنتائج يدمج التخطيط ورصد النتائج على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، مع مؤشرات تقيس التقدم الذي أحرزه عمل المنظمة في عمليات السياسات والحوكمة واستيعاب المنافع العامة العملية بطريقة متعددة التخصصات وشاملة لعدة قطاعات.

239- الإبلاغ على مستوى المخرجات: أتاح تقييم المخرجات فرصة جيدة لزيادة بروز عمل المنظمة والتوعية بشأنه وتوطيد العلاقات مع كبار ممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة. كما أتاح معلومات محدثة عن توزيع البلدان حسب درجة تنفيذ المخرجات المقاسة بالمؤشرات. وهذه ميزة هامة بالمقارنة مع الاعتماد فقط على مؤشرات بيانية ثانوية، مما يضع قيوداً مشددة على توافر البيانات والتغطية القطرية. وأخيراً، تتيح البيانات المجموعة معلومات تكتسي أهمية مباشرة في مجالات عمل المنظمة، وأتاح إجراء أول تقييم بشأن الإسهامات المشهودة للمنظمة في التغييرات.

240- ويمكن تحسين هذه العملية من خلال زيادة الوقت المخصص لجمع ردود أصحاب المصلحة، وبالتالي تمكين المجيبين من عقد كل الاستشارات الضرورية على نحو أفضل، وزيادة احتمال تحديد المجيبين الأكثر درايةً بعمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون الوقت الفاصل بين تقييم وآخر أقل من عامين في عمليات الرصد المستقبلية، لأن التجربة الأخيرة بيّنت أن التغييرات الحاصلة في غضون عام واحد ليست هامة بما يكفي في أغلب الأحيان لملاحظتها على هذا المستوى من النتائج. وفي نهاية المطاف، ستستفيد عمليات تحديد الغايات في المستقبل من تحسن المعرفة بالبيئة المشجّعة الحالية السائدة على المستوى القطري من خلال البيانات المجموعة أثناء عملية تقييم المخرجات.

241- الإبلاغ على مستوى النواتج: كانت الكثير من غايات المؤشرات على مستوى النواتج بطيئة للغاية. ويرجع ذلك في معظم الأحيان إلى أن المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة لم تكن عند تحديد الغايات في بداية عام 2014 قد حددت بعد النواتج التي سوف تسهم فيها أطر البرمجة القطرية والمشاريع الميدانية ذات الصلة. واستُكملت هذه العملية في أكتوبر/تشرين الأول 2014 في إطار عملية الرصد التي أدت إلى عملية تعلّم هامة في المكاتب الميدانية. وبالنتيجة، أُفيد في نهاية فترة السنتين عن إسهامات على الصعيد القطري أكثر مما كان مخططاً له. وقد جرى تناول هذه المسألة في عملية التخطيط للفترة 2016-2017، التي بدأت بتحديد الغايات على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى تحديد الغايات لمحة عامة جيدة عن الاحتياجات المستقبلية للبلدان والأقاليم لفترة السنتين 2016-2017، وشكّل الأساس لتحسين نتائج الرصد على مستوى المنظمة بالاستناد إلى الأدلة.

242- وفي الختام، سوف يولى الانتباه خلال إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 لصياغة النواتج والمخرجات ومؤشراتها، بغية ضمان التركيز على الأولويات المتفق عليها بشأن عمل المنظمة وتبسيط قياسها ومواءمتها مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتحسينها. وفي غضون ذلك، من المطلوب إيلاء المزيد من الانتباه وبذل جهود إضافية لزيادة قدرات البلدان على قياس البيانات وتحليلها، على سبيل المثال تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والعمل اللائق في الزراعة والمناطق الريفية، والحسابات الاقتصادية البيئية المتصلة بالزراعة بهدف تحسين وضع السياسات.

## ثانياً – الإدارة الحكيمة للموارد والتحسينات في مجال التنفيذ

### ألف – وسائل التنفيذ المحسنة في المنظمة – النقاط البارزة

243- تسعى المنظمة باستمرار إلى تحسين بيئتها المشجعة لمؤازرة تحقيق النتائج. وفي ما يلي النقاط البارزة لبعض التحسينات الرئيسية التي شهدتها وسائل التنفيذ في المنظمة.

(أ) تحسّن الاتجاه نحو تحقيق النتائج من خلال الإفادة عن 31 مؤشراً على مستوى المخرجات من أصل 34 مؤشراً ومن بينها 24 مؤشراً (77 في المائة) سجّلت تقدماً من خلال تحقيق الغايات بالكامل أو جزئياً؛ و45 مؤشراً (88 في المائة) من مؤشرات النواتج المحققة بالكامل؛ و5 (10 في المائة) مؤشرات محققة جزئياً ومؤشر واحد فقط (2 في المائة) لم يتحقق.

(ب) تحسّن التنفيذ من الناحية المالية مع إنفاق 99.4 في المائة من الاعتمادات الصافية (مليار 1 دولار أمريكي) أي 7 في المائة أعلى من الإنفاق المقدر والممول من المساهمات الطوعية (1.5 مليار دولار أمريكي) وزيادة بنسبة 29 في المائة في التنفيذ في إطار برنامج التعاون التقني (126 مليون دولار أمريكي).

(ج) زيادة تعبئة الموارد من خارج الميزانية للأعمال الجارية والمقبلة بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، نصفها تقريباً على المستوى القطري، وإطلاق آلية التنفيذ التشغيلية للشركاء التي تهدف إلى توسيع نطاق آلية التنفيذ القطري.

(د) إقامة أكثر من 100 شراكة استراتيجية وإشراك جهات فاعلة غير حكومية من خلال 33 نشاطاً رئيسياً على صعيدي التواصل والدعوة.

(هـ) تصميم ترتيبات جديدة لإدارة البرامج الاستراتيجية والمباشرة بتنفيذها استناداً إلى التجارب السابقة مع التركيز بقدر أكبر على التأثيرات على المستوى القطري.

(و) تحسّن الرقابة على المشاريع الميدانية مما أدى إلى تحسّن الأداء من خلال توفير البيانات وبناء القدرات لتصميم المشاريع وإدارتها ورصدها بما يتماشى مع المساءلة في المكاتب الميدانية.

(ز) إضفاء طابع رسمي على عمليات التخطيط والرصد ورفع التقارير والمساءلة في المنظمة لتحقيق نتائج مستندة إلى البراهين وتنفيذ هذه العمليات بمشاركة جميع المكاتب القطرية، بما في ذلك اتباع نهج مبسّط لأطر البرمجة القطرية.

(ح) إطلاق لوحة التحكم الخاصة بالنتائج في المنظمة ضمن نظام المعلومات الخاص بإدارة برامج المنظمة لمؤازرة عمليتي الرصد ورفع التقارير.

(ط) تعزيز شبكة المكاتب الميدانية مع استحداث مكاتب للشراكة والاتصال في كل من أذربيجان وكازاخستان والكامبيرون، بالإضافة إلى غينيا الاستوائية.

- (ي) تحديث الإجراءات الإدارية مع استحداث لجان اختيار موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.
- (ك) تحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وصدور رأي المراجع الخارجي بلا تحفظات بشأن الحسابات المراجعة المطابقة لتلك المعايير (عن سنة 2014).
- (ل) إجراء تحسينات في نظم الدعم الإداري على غرار الأداة الخاصة بالمشتريات والنظام الآلي لإدارة الوثائق لدعم عمليات الرقابة الداخلية، خاصة في المكاتب الميدانية.
- (م) إقرار المجلس سياسة المنظمة الجديدة لاسترداد التكاليف على أن يجري تطبيقها في سنة 2016.
- (ن) تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة قدرها 36.6 مليون دولار أمريكي من خلال إعادة النظر في الوظائف الموجودة في المكاتب غير الفنية واحتواء تكاليف الموظفين وتحقيق وفورات في عمليات السفر والخدمات الداخلية والعقود.



## باء- مؤشرات الأداء الرئيسية

244- يجري قياس التحسينات في تنفيذ الأهداف الوظيفية (التواصل، تكنولوجيا المعلومات، حوكمة المنظمة، الإشراف والتوجيه، والإدارة الكفؤة) والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني) والإفادة عنها بواسطة مؤشرات رئيسية للأداء وغايات ذات الصلة. ويقوم رؤساء وحدات الأعمال، باستخدام المنهجيات المعتمدة، بجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية ويجرون تقييماً للأداء يخضع من ثم للاستعراض والمصادقة من جانب رؤسائهم. وترد في ما يلي الأرقام الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية والإنجازات والدروس المستخلصة؛ فيما يرد أداء برنامج التعاون التقني في القسم الثاني-جيم.

### الهدف الوظيفي 8: التواصل

#### الغرض والنطاق

245- يوفر الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظائف التواصل في المنظمة، التي تضم الشراكات والدعوة وتنمية القدرات؛ والاتصالات؛ وتعبئة الموارد، والتعاون بين بلدان الجنوب. ووحدات الأعمال المسؤولة هي، على التوالي، مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات؛ ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد.

246- وتوجه أربع أولويات العمل المنفذ في إطار هذا الهدف وهي: (1) جعل الاستراتيجية والسياسة العامة المتعلقة بالاتصالات في المنظمة وبالشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص جزءاً من طرق عمل المنظمة؛ (2) زيادة بروز أنشطة المنظمة، ولا سيما على الصعيد الميداني، من خلال علاقات أفضل مع وسائل الإعلام، وبروز علامة تجارية أكثر اتساقاً خاصة بالمنظمة ووجودها على شبكة الإنترنت؛ (3) تحسين مواءمة حشد الموارد في المنظمة والتعاون بين بلدان الجنوب مع الإطار الاستراتيجي؛ (4) تلبية احتياجات المنظمة في مجال التمويل من خارج الميزانية وشراكات التعاون بين بلدان الجنوب.

247- وفي فترة السنتين، أدمجت الوظائف التي كان يضطلع بها مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد السابق في شعبتين، هما مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، ومكتب الاتصالات المنشأ حديثاً في المنظمة<sup>17</sup>. وأتاح هذا التغيير توفير دعم أفضل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال إنشاء جهة متخصصة واحدة معنية بالاتصالات وتبسيط وإعادة توجيه الأعمال المتعلقة بتنمية القدرات والتواصل. وأفضى هذا أيضاً إلى تحقيق وفورات ناشئة من الكفاءة تبلغ 3.76 مليون دولار أمريكي وإلى إلغاء 14 وظيفة.

<sup>17</sup> الفقرات 20-27 من الوثيقة CL 148/3.

## الإنجازات

248- حققت فترة السنتين هذه نجاحاً كبيراً بالنسبة إلى المنظمة في مجال التواصل، ببلوغ كل الغايات الست الموضوعة وتجاوز عدة غايات (الملحق 5)، على النحو المبين أدناه.

### الشراكات والدعوة وتنمية القدرات

249- أقامت المنظمة أكثر من 100 شراكة جديدة، أي أكثر بسبع مرات من الغاية المرجوة، وهذا نتيجة الاستراتيجيات المنقحة بشأن الشراكات والتي أدت إلى تبلور رؤية أوضح عن إمكانية إسهام الشراكات وحددت النهج الواجب اتباعه (بما في ذلك تحسين الاستهداف والتسويق والتوريد).

250- وزادت المنظمة فرص الحصول على المعلومات على المستوى العالمي بشأن الأغذية والزراعة، مثلاً من خلال إطلاق مركز للتعليم الإلكتروني<sup>18</sup> في عام 2014 قام بزيارته أكثر من 400 000 مستخدم من كل أرجاء العالم بحلول نهاية عام 2015. ويتضمن المركز مواد عن مواضيع مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والقضايا الجنسانية والأمن الغذائي، وعمل الأطفال وتغيير المناخ. وفضلاً عن ذلك، أطلعت 3 000 مؤسسة في 120 بلداً على مجلات وكتب بالمجان أو بتكلفة زهيدة بفضل إمكانية الوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت، واستخدم 2 000 موظف مهني معني بإدارة المعلومات معايير إدارة المعلومات الزراعية، وهي عبارة عن بوابة إلكترونية للمعلومات عن المعايير والتكنولوجيا والممارسات الجيدة في مجال الزراعة.

251- وأشركت المنظمة جهات فاعلة من غير الدول في عملية صنع القرارات من خلال 33 نشاطاً هاماً من أنشطة التواصل والدعوة، وفي التوعية وأنشطة الدعم الأخرى في سياق السنة الدولية للزراعة الأسرية لعام 2014 والسنة الدولية للتربة لعام 2015 وإطلاق السنة الدولية للبقول لعام 2016.

### الاتصالات في المنظمة

252- وصلت رسائل المنظمة إلى جماهير جديدة عن طريق عدد متزايد من الشراكات الحديثة العهد مع وسائل الإعلام، ولا سيما مع تعميم وسائل الإعلام، وكذلك عن طريق توسيع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصال الإقليمية.

253- وأصبح من الأسهل إيجاد رسائل المنظمة من خلال موقع إلكتروني محسّن ومبسّط يتضمّن مركزاً للوثائق الإلكترونية، مما يتيح معلومات وافية أكثر عن أنشطة المنظمة وبلغات إضافية وبشكل يبسّر للمستخدمين ولمحركات البحث تصفح الموقع.

254- وأصدرت المنظمة أكثر من 2 300 مطبوع خلال الفترة 2014-2015، مع تحسّن النوعية والرقابة على الإنتاج، نتيجةً لاستخدام نظام آلي لإدارة تدفق العمل.

### حشد الموارد والتعاون في ما بين بلدان الجنوب

255- حشدت المنظمة 1.8 مليار دولار أمريكي، مما تجاوز الغاية الموضوعة للفترة المالية، ويُعزى هذا التحسن إلى حد كبير إلى إدخال تحسينات في مجالات أربعة هي: استعراض الحوكمة والمساءلة بشأن حشد الموارد؛ ووضع أدوات أفضل وتقارير رصد بغية إسناد الأولوية للجهود المبذولة في سبيل حشد الموارد؛ والاستثمار في المهارات في مجال حشد الموارد والتسويق؛ والتنوع في قاعدة تمويل المنظمة.

256- وبالمقارنة مع الفترة المالية السابقة، تشمل الآن الجهات المانحة العشرون الأولى للمنظمة عدداً أكبر من المؤسسات والبلدان ذات الدخل المتوسط (القسم الثاني - واو عن تعبئة الموارد). وعلى سبيل المثال، أُطلق في عام 2014 حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا والذي تعهد بمقتضاه بلدان أفريقيان اثنتان (أنغولا وغينيا الاستوائية) بتقديم 40 مليون دولار أمريكي تم حتى الآن تعبئة 34 مليون دولار أمريكي منه وتخصيصه لاستخدامه من قبل بلدان أفريقية أخرى.

257- وازداد عدد البلدان التي تقدم إسهامات مالية للتعاون بين بلدان الجنوب بمقدار الضعف وبلغ 16 بلداً منذ الفترة 2010-2011، وازدادت كذلك قيمة الأموال التي حُشدت إذ بلغت 70 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014-2015. وبالإجمال، أدارت المنظمة مباشرةً أكثر من 60 من مشاريع ومبادرات التعاون بين بلدان الجنوب؛ وطوّرت أدوات تمكّن البلدان من إطلاق مشاريع ثنائية إضافية. ومن الأمثلة على ذلك، بوابة المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب وهي منصة إلكترونية لمساعدة البلدان الأعضاء في الحصول على الخبرات والمعارف والحلول الإنمائية المتاحة في بلدان الجنوب. وقد وفّرت استراتيجية المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتي أقيمت خلال فترة السنتين الدعم لتوسيع نطاق الاستراتيجيات واستخدام طرق أكثر مرونة وتنوعاً لتبادل الخبرات، بما في ذلك على المدى القصير، وتنظيم رحلات دراسية وإقامة حوار بشأن السياسات ونقل التكنولوجيا.

## الدروس المستخلصة

258- استُخلصت الدروس الرئيسية الثلاثة التالية من العمل بموجب هذا الهدف الوظيفي، وسوف تُستخدم لتوجيه الأنشطة في المستقبل:

(أ) تشكل التطبيقات القائمة على شبكة الإنترنت، أكانت مرافق التعليم الإلكتروني أو مرافق الموارد مثل الوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت أو معايير إدارة المعلومات الزراعية، وسائل فعالة جداً من حيث التكلفة لإتاحة المعرفة بشأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على نطاق أوسع. وسوف تبحث المنظمة عن مزيد من الفرص للبناء على هذه النجاحات المحققة؛

(ب) مكن وضع نهج منظم ومنهجي بشأن المطبوعات، أُدرجت ضمنه معايير الجودة، من تحسين الرقابة على التكاليف، والوقت اللازم للتجهيز وموثوقية البيانات، وقلص التفاوت في عرض مطبوعات المنظمة وسهولة قراءتها؛

(ج) نظراً إلى الطابع اللامركزي لعمليات صنع القرارات من قبل المانحين، تبدأ نصف عمليات تعبئة الموارد تقريباً من عقود مانحين على المستوى القطري. وستتابع المنظمة جهود التواصل التي تبذلها بما يكفل زيادة الموارد المعبأة لدعم أولوياتها الاستراتيجية وآليات التنفيذ لديها، خاصة على المستوى القطري.

## الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

### الغاية والنطاق

259- يشمل الهدف الوظيفي 9 توفير حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات تتسم بدقة توقيتها ونوعيتها وفعاليتها ومردوديتها التكاليفية ومراعاتها لاحتياجات الزبائن، على أن يُقاس ذلك بواسطة مؤشرات رئيسية ثلاثة للأداء. والوحدة المسؤولة عن هذه العمليات هي شعبة تكنولوجيا المعلومات.

260- جرى ترشيد عمليات شعبة تكنولوجيا المعلومات في مطلع السنة المالية مما أدى إلى وفورات مرتقبة بقيمة 11 مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى الهدف الوظيفي 9 في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، بما في ذلك إلغاء 41 وظيفة وخفض عدد الموظفين بعقود قصيرة والاستشاريين.

261- وتمثلت الأولوية الرئيسية خلال الفترة 2014-2015 في المواءمة بين قدرات المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات (البنى التحتية والنظم والبرامج) بشكل وثيق أكثر مع الاحتياجات الاستراتيجية للمنظمة وخفض التكاليف من خلال تحسين الرقابة على الإدارة؛ تطوير حلول وخدمات جديدة لتكنولوجيا المعلومات؛ دعم المنتجات والخدمات الموجودة حالياً لتكنولوجيا المعلومات. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في تقديم اقتراح لخفض المتطلبات من استثمارات النفقات الرأسمالية في المستقبل المخصصة للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ونظمها ضمن الباب 14 من أبواب الميزانية، وهو ما تمت الموافقة عليه من ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017.<sup>19</sup>

### الإنجازات

262- تتناول ثلاث غايات خاصة بالأداء هذا الهدف الوظيفي وقد تم تحقيقها جميعاً أو أنها كانت ضمن الهامش المقبول (الملاحق 5). وخلال فترة السنتين، أضفت شعبة تكنولوجيا المعلومات مزيداً من المهنية على الممارسات التي تتبعها في عملها لكي تتواءم أكثر مع القواعد السائدة في هذا القطاع. وانطوت هذه العملية على مجموعة تدابير من ضمنها تحديد نموذج استحقاق لتوفير الخدمات ووضع معايير جديدة للأداء ضمن إطار اتفاقات خاصة بمستوى الخدمات. وبسبب وجود هذا النظام المتطلب أكثر على مستوى الأداء، حقق مؤشر الأداء الرئيسي 9-1-باء (أي النسبة المئوية من الاتفاقات الخاصة بمستوى الخدمات التي حققت الغايات المرجوة منها) نتائج ضمن الهامش المقبول لكن دون الغاية المحددة على مستوى المنظمة ككل.

<sup>19</sup> الفقرات من 129 إلى 133 و263 و285 في الوثيقة C 2015/3.

## إدارة وظيفة تكنولوجيا المعلومات

263- شهدت إدارة وظيفة تكنولوجيا المعلومات، خلال الفترة المالية، إصلاحات بغرض فهم توقعات الأداء من جانب مستخدمي تكنولوجيا المعلومات وتكاليفها والموارد اللازمة لتلبية تلك التوقعات، وبالتالي إدارتها على نحو أفضل. وتمحورت عملية الإصلاح حول ستة عناصر هي:

(أ) إعادة الهيكلة - قامت شعبة تكنولوجيا المعلومات بتقسيم عملها والعاملين فيها ضمن ثلاث فئات متخصصة:

(1) العمليات، أي صيانة المعدات والبرمجيات والبيانات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والمحافظة عليها، مع كفاءة توافرها وموثوقيتها وتكاملها؛ (2) التطوير، أي الحرص على تطوّر معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرافقة لها لتلبية الاحتياجات المتغيرة في المنظمة؛ و(3) الرقابة على الإدارة، أي توليد المعلومات واستخدامها من التخطيط وإعداد الميزانية والرصد وصولاً إلى الأنشطة المباشرة.

(ب) المعلومات والمساءلة - قامت شعبة تكنولوجيا المعلومات بزيادة عدد الخدمات والوظائف الخاضعة للغايات الموضوعية بموجب الاتفاقات الخاصة بمستوى الخدمات وأعدت النظر في نظم التخطيط والرصد لديها واعتمدت نظام تسجيل الوقت لجميع العاملين فيها. وأدت المعلومات الناشئة عن ذلك إلى زيادة الشفافية، مما أتاح لمديري الشعبة تحسين رصد تأدية الخدمات ومراقبتها وتكاليف استكمال النتائج ووقت الموظفين والاستجابة بالتالي بسرعة أكبر وبمزيد من الفعالية لتغيير الأولويات واحتياجات المستخدمين.

(ج) التركيز على العمل الميداني - أقامت شعبة تكنولوجيا المعلومات وحدة تتولى فهم تغير الاحتياجات في شبكة المكاتب الميدانية من حيث الدعم على صعيد تكنولوجيا المعلومات، وإدراج هذه الاحتياجات ضمن الاستراتيجية المتطورة للشعبة ومن ثمّ توحيد ممارسات تكنولوجيا المعلومات على نطاق الشبكة ككل.

(د) تعزيز تثمين الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات - باتت الطلبات الخاصة بمبادرات جديدة متصلة بتكنولوجيا المعلومات خاضعة من الآن فصاعداً للاستعراض من جانب قسم متخصص يكفل تبسيط الاقتراحات وإدراجها ضمن النظم الموجودة أو الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة.

(هـ) مراقبة الجودة - استحدثت شعبة تكنولوجيا المعلومات وظيفة مراقبة الجودة وأوكلتها لجميع جوانب مراقبة الجودة انطلاقاً من اختبار البرمجيات قبل إطلاقها وصولاً إلى استعراض صحة المستندات المصاحبة. واستند أيضاً تحسين النوعية إلى توخي قدر أكبر من الدقة في المعايير الموضوعية للاتفاقات الخاصة بمستوى الخدمات، مما أدى إلى مزيد من المواءمة وبالتالي القدرة على توقع تأدية خدمات تكنولوجيا المعلومات.

(و) التعاقد مع الخارج - تجري شعبة تكنولوجيا المعلومات تدريجياً اختبارات لمعرفة مدى توفر خدمات الدعم لتكنولوجيا المعلومات في الأسواق الخارجية. ونتيجة لهذا التحليل، يستضيف الآن مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة نظامين إداريين رئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة، هما النظام العالمي لإدارة الموارد الذي يُعتبر في صلب نظام تخطيط الموارد في المنظمة، وشبكة معلومات المكاتب القطرية. وقد أظهر التحليل الذي أجرته المنظمة أن المركز، نظراً إلى حجمه، مؤهل على نحو أفضل لتقديم الدعم اللازم، خاصة من حيث الخدمة

على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، والبنى التحتية العالية الجودة والقدرة على النهوض بعد حدوث الكوارث.

#### تطوير منتجات وخدمات جديدة لتكنولوجيا المعلومات

264- شهدت فترة السنتين 2014-2015 زيادة ملحوظة في الطلب على المعلومات لأغراض الرقابة والرصد على مستوى المنظمة ككل. وقامت شعبة تكنولوجيا المعلومات بتطوير مجموعة من أدوات المعلومات عن الأعمال تعطي فكرة في الوقت الفعلي لمتابعة حالة الأعمال المالية والتشغيلية لدعم الأهداف الاستراتيجية، فضلاً عن إضفاء مزيد من الشفافية على العمليات الإدارية الرئيسية كالمشتريات والشؤون المالية والموارد البشرية والسفر. وتتيح هذه الأدوات للمديرين على جميع المستويات في المنظمة إمكانية استباق التحديات الممكنة ومعالجتها على نحو أفضل وصولاً إلى تحقيق أولويات المنظمة.

265- وخلال فترة السنتين، استحدثت شعبة تكنولوجيا المعلومات الأدوات والبيئة المناسبة لخفض وقت وكلفة تطوير نظم جديدة للمعلومات وكفالة تكامل البيانات على نحو أكبر. وقامت الشعبة أيضاً بتحديث التكنولوجيا المستخدمة في النظام العالمي لإدارة الموارد وحسنت نوعية البيانات الموجودة فيه وزادت الوظائف التي يؤديها لدعم إصلاح إدارة الموارد البشرية وإجراء عمليات الدفع التلقائي والتسويات المصرفية في الميدان، وأتمتة عملية إتمام مستحقات السفر. وطوّرت الشعبة أكثر من 150 موقعا إلكترونياً ووفرت الدعم للأنشطة على مستوى المنظمة ككل على غرار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والسنة الدولية للزراعة الأسرية واستحدثت مواقع إلكترونية جديدة لجميع المكاتب الإقليمية ولنحو 50 من المكاتب القطرية.

#### الدعم لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات الموجودة حالياً

266- قامت شعبة تكنولوجيا المعلومات بإعداد ونشر دليل للخدمات يتضمن حافظة بجميع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات الموجودة حالياً. وسعيًا إلى إبراز تساؤلات المستخدمين والمشاكل التي تعترضهم على نحو أفضل وللدرد عليها بالشكل الملائم، استحدثت الشعبة جهة اتصال وحيدة وأضفت طابعاً رسمياً على كيفية توثيق الحوادث وطلبات الحصول على الخدمات. واستطاعت إدارة الشعبة بفضل هذه التحسينات أن ترصد على نحو أفضل سرعة إيجاد الحلول للحوادث المشار إليها وتلبية طلبات المستخدمين واسترجاع المعلومات عن رضا المستخدمين، مما يساعد على تحديد الأنماط وبالتالي استباق متطلبات المستخدمين لإجراء تحسينات في خدمات ونظم تكنولوجيا المعلومات.

267- وفي ظلّ المحاولات المنتظمة لخرق وسائل الدفاع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، اتخذت المنظمة تدابير مشددة لتأمين تكنولوجيا المعلومات. فأعادت شعبة تكنولوجيا المعلومات النظر في سياسات المنظمة وخطوطها التوجيهية المتصلة بأمن تكنولوجيا المعلومات بحيث تشمل جميع مكونات تكنولوجيا المعلومات في مكاتب المنظمة كافة؛ وقامت بتحديث

أدوات رصد أمن النظم؛ وزادت عمليات تقييم المخاطر الأمنية على تكنولوجيا المعلومات؛ وأطلقت حملة توعية جديدة على الأمن المتصل بتكنولوجيا المعلومات.

### الدروس المستخلصة

268- تم استخلاص ثلاثة دروس رئيسية من العمل المنجز في إطار هذا الهدف الوظيفي وسوف يُستفاد منها في الأنشطة المنفذة في المستقبل:

(أ) أدت المساءلة، من خلال تحسين المعلومات وتحديد المعايير، إلى تحسين الأداء وسيتواصل العمل بشأنها خلال الفترة 2016-2017؛

(ب) يؤدي تدعيم النظم إلى تحسين جودة البيانات وموثوقيتها وإلى تخفيض الكلفة والوقت اللازمين لتطوير نظم جديدة. وسوف تسعى شعبة تكنولوجيا المعلومات إلى إيجاد مزيد من الفرص لخفض مستوى التشتت في نظم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة؛

(ج) من الضروري العمل بانتظام على تحديث السياسات الخاصة بأمن تكنولوجيا المعلومات وإجراءاتها وتدريب المستخدمين عليها، ونشرها وتطبيقها من أجل حماية المنظمة على أكمل وجه من أي مخاطر مستجدة على أمن تكنولوجيا المعلومات.



## الهدف الوظيفي 10: حوكمة منظمة الأغذية والزراعة والإشراف والتوجيه

### الغرض والنطاق

269- يحدّد الهدف الوظيفي 10 الأسس التي تسمح بقياس الوظائف المرتبطة بحوكمة منظمة الأغذية والزراعة والإشراف والتوجيه. وتتمثّل وحدات الأعمال المسؤولة بالمؤتمر والمجلس وشعبة شؤون المراسم ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية ومكتب المدير العام ومكتب التقييم ومكتب المفتش العام ومكتب دعم اللامركزية ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد.

270- وتساعد هذه الوظائف الأعضاء في الاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال الإشراف على المنظمة وتحدّد استراتيجية المنظمة وتوجّه تنفيذ الاستراتيجية. ويشمل ذلك آليات تسمح بإنجاز مهمة التقييم واتخاذ الإجراءات المناسبة في ما يتعلق بالنتائج البرمجية وسلامة المنظمة الضمنية إضافة إلى دعم عملية الحوكمة الفعّالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية والسياسات التي يعتمدها الأعضاء.

271- وقد بسّطت التعديلات المدخلة إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 الوظائف المتصلة بالحوكمة والإشراف والتوجيه، ما أدى إلى إلغاء 11 وظيفة والتخطيط لوفورات ناشئة من الكفاءة بقيمة 6.09 مليون دولار أمريكي.

### الإنجازات

272- تسمح أربعة مؤشرات وغايات بقياس أداء هذا الهدف الوظيفي وقد أنجز ثلاثة منها أو كانت ضمن هامش مقبول وهي: تطبيق قرارات الأجهزة الرئاسية ضمن المهل الزمنية المقررة (90 في المائة) ووفقاً لغايات المخرجات التنظيمية (73 في المائة) ونسبة توصيات المراجعة والتقييم المنفذة (86 في المائة).

273- ولم تبلغ المنظمة الغاية المتمثلة في تسليم وثائق الأجهزة الرئاسية باللغات المطلوبة ضمن المهلة المحددة (63 في المائة مقارنةً مع الغاية المحددة بنسبة 90 في المائة)، وقد أثار ذلك مشكلة خاصة في لجنة البرنامج ولجنة المالية. والعمل جارٍ على معالجة المسألة بالتشاور مع الرئيس المستقل للمجلس ومع رئيسي اللجنتين.

274- وبلغت النسبة الخاصة بتوصيات المراجعة والتقييم حيث كان رد الإدارة المتفق عليه مستوفاً بحلول الموعد المحدد 86 في المائة، وهي نسبة أدنى بقليل من النسبة المستهدفة أي 93 في المائة. ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى اعتماد إجراء أكثر صرامة لمراقبة إنجاز التوصيات من قِبل مكتب التقييم. وبالشكل نفسه، كانت نسبة غايات المخرجات المحصنة أقلّ بـ 1 في المائة فقط من الغاية المحددة لها وقدرها 78 في المائة.

2675- وتمثلت إحدى الإنجازات الرئيسية في استكمال عملية التغيير التحويلي من خلال اعتماد تدابير لتطبيق الإطار الاستراتيجي ومراقبة النتائج والتبليغ عنها بناءً على الأدلة على المستوى المؤسسي. وباتت جميع العمليات والإجراءات والنظم سارية إضافة إلى تقوية الضوابط الإدارية.

## الإنجازات

276- جرى استحداث تقنية إلكترونية جديدة للاقتراع في القاعة العامة من أجل تعزيز شفافية احتساب الأصوات المسجلة والتصويت بمناداة الأسماء. كما جرت ترقية البوابة الإلكترونية الخاصة بالأعضاء من أجل تسهيل النفاذ إلى المعلومات المرتبطة بالحوكمة، إلى جانب العمل على الأتمتة الإضافية لترجمة الوثائق.

277- وجرى إسداء المشورة القانونية والدستورية والأخلاقية إلى الأجهزة الرئاسية والإدارة من أجل حماية مصالح المنظمة على المديين القصير والبعيد والتشجيع على احترام قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها ومعاييرها الخاصة بالسلوك الأخلاقي.

278- وجرى النظر بمجموعة متنوعة من القضايا من خلال 11 تقييماً موضوعياً و3 تقييمات قطرية و44 عملية تقييم للمشاريع بما في ذلك مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية وإصلاحات الحوكمة وإنتاج المحاصيل والتعاون مع البلدان ذات الدخل المتوسط والانتقال من الإغاثة إلى التنمية وتنسيق المجموعة المعنية بالأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته ونشر المعرفة والتنمية الرعوية.

279- وأدى إسداء المشورة إلى مكتب المفتش العام إلى تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وإطار السلامة والإطار الائتماني في المنظمة من خلال 45 عملية تدقيق للمكاتب اللامركزية و20 عملية تدقيق لبرامج أو مبادرات المنظمة الرئيسية والردود على أكثر من 50 طلب مشورة آخر. وقد حقق المكتب أيضاً في ادعاءات تزوير وحالات سوء سلوك وفقاً لما ورد في التقارير السنوية التي قدمها المفتش العام إلى لجنة المالية.

280- وجرى تدعيم شبكة المكاتب الميدانية من خلال افتتاح أو تعزيز أربعة مكاتب ومراجعة الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة في سبعة بلدان من خلال استحداث آلية جديدة لإعداد التقارير السنوية من أجل تعزيز المساءلة وإبراز المجالات التي تحتاج المكاتب القطرية فيها إلى الدعم، إلى جانب تدعيم عملية تعيين ممثلي المنظمة (الاطلاع على القسم ثانياً - دال للمزيد من المعلومات). وقد جرى تنظيم أربع زيارات ميدانية للممثلين الدائمين بهدف التآلف مع عمليات المنظمة في ستة بلدان.

281- وجرى تحسين أعمال التخطيط والرصد وإعداد التقارير والمساءلة للتوصل إلى نتائج مستندة إلى الأدلة داخل المنظمة وإضفاء طابع رسمي عليها وتحسينها من أجل توحيد جميع أعمال المنظمة ضمن سلسلة نتائج مشتركة تشمل

إعداد التقارير عن النتائج المحققة على المستوى القطري؛ وتبسيط خطوط القيادة وترشيد المسؤوليات لأغراض إدارة البرامج الاستراتيجية وبرامج المكاتب القطرية والإشراف عليها؛ وتبسيط التخطيط ووضع البرامج، لا سيّما على المستوى القطري من أجل تركيز العمل على القضايا الأساسية بالنسبة إلى إنجاز النتائج المتفق عليها وقياسها؛ وإضفاء الشفافية على عمليات المنظمة من خلال تطوير لوحات إعلامية عن الإدارة تقوم على معلومات مثبتة من مصادر متعددة، إلى جانب تدعيم السياسات المساندة لعمل المنظمة في مجال المساءلة وإدارة المخاطر، وتطوير إطار للرقابة الداخلية وإطار مالي شامل يلبين حاجات المنظمة الحالية على نحو أفضل.

### الدروس المستخلصة

282- يتمثل الدرسان الأساسيان المستخلصان من العمل بموجب هذا الهدف الوظيفي واللدان سيجري الاسترشاد بهما في الأنشطة المستقبلية بما يلي:

(أ) لم تؤد المتابعة الداخلية لتحضير وثائق الأجهزة الرئاسية إلى النتائج المتوقعة. بالتالي، تنوي المنظمة مراجعة العملية المعتمدة من أجل زيادة وتيرة المتابعة وإتاحة المعلومات المرتجعة للوحدات المسؤولة بهدف تحديد المشاكل في وقت أكبر وتحسين المساءلة؛

(ب) تجاوزت البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي بشكل جيد مع المفهوم الجديد المتمثل بمكاتب الشراكة والاتصال. وغالبًا ما أفضت عملية التفاوض إلى زيادة البلدان المضيفة لمساهماتها العينية لإدارة المكاتب إضافة إلى مساهماتها الأوسع نطاقاً لتحقيق غايات المنظمة.

## الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

### الغرض والنطاق

283- يشكّل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والتنظيم الكفؤين والفعالين للموارد البشرية والمالية وغيرها من الأصول المادية من خلال مؤشرات أساسية ستة للأداء مع غايات محددة لفترة سنتين. وشملت وحدات العمل المسؤولة إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية ومكتب الموارد البشرية.

284- وتتمحور أوليات العمل في إطار هذا الهدف الوظيفي خلال فترة السنتين حول (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الكشف المالية الأولى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام<sup>20</sup>؛ (ب) الاستمرار في إصلاح إجراءات الأعمال، من خلال تحقيق اللامركزية وتبسيط نظم الرصد وتعزيزها؛ و(ج) تقوية قدرات الموظفين، ولا سيما في الميدان.

285- وقد جرى تبسيط تقديم الخدمات البشرية والمالية والإدارية في بداية فترة السنتين، مما أتاح إلغاء 16 وظيفة في إطار التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015<sup>21</sup>، كجزء من الوفورات التي ينبغي تحقيقها في فترة السنتين. وأدى الاستمرار في إصلاح إجراءات الأعمال أثناء فترة السنتين إلى تقديم اقتراحات لتبسيط وظيفة الموارد البشرية، وقد تمت الموافقة عليها في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017<sup>22</sup>.

### الإنجازات

286- تقيس مؤشرات وغايات ستة أداء هذا الهدف الوظيفي، وقد جرى تحقيق خمس غايات منها أو كانت ضمن الهامش المقبول (الملاحق 5). وتم تفويت عنصر الغاية المتعلقة برضا العملاء التي تشمل مركز الخدمات المشتركة. وبعد القرار الصادر عن وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة بنقل الوظائف الإدارية من المقر الرئيسي إلى بودابست، شهد عدد الوظائف الشاغرة في مركز الخدمات المشتركة التابع للمنظمة في بودابست ارتفاعاً كبيراً، مما أدى إلى زيادة في الوقت اللازم لتجهيز المعاملات وإلى تراجع في النوعية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع لمعالجة مسألة فترة دوران الموظفين بإجراء استعراض هيكلية لمركز الخدمات المشتركة خلال عام 2016.

287- وعلى صعيد التمثيل الجغرافي، كان الأداء ضمن الهامش المقبول ولكن دون الغاية المرجوة (الملاحق 2). وأسهمت ثلاثة عناصر في هذا الصدد: وضع تعريف أكثر صرامة للموظفين الذين يتعين إدراجهم في حساب التوزيع

<sup>20</sup> المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

<sup>21</sup> الفقرة 109 من الوثيقة CL 148/3.

<sup>22</sup> الفقرات من 98 إلى 103 من الوثيقة C 2015/3.

الجغرافي، وانضمام ثلاثة بلدان أخرى إلى عضوية المنظمة؛ وعدد الوظائف الشاغرة. ومن شأن التعديلات في الطبيعة الدورية للوظائف الشاغرة والمقترنة بالتدابير القائمة، خاصة الانخفاض الكبير في الوقت الذي تستغرقه عملية التعيين، أن يعالج هذا الوضع. وبموازاة ذلك، تستخدم المنظمة التوعية ونشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة بالشراكة مع بعض المعاهد المهنية والجامعات، وبرنامج الفنيين المبتدئين والتي تتوجه جميعاً إلى البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة.

288- ويمكن ملاحظة تحسينات ملموسة وهامة في عمليات المنظمة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: تحسين المعلومات الداخلية والخارجية؛ تقليص العمليات وخفض التكاليف؛ وتحسين الرقابة الميدانية الداخلية.

### تحسين المعلومات الداخلية والخارجية

289- أبدى المراجع الخارجي في عام 2015 رأياً دون تعديل (أي غير مشفوع بتحفظات) بشأن الكشف المالية للمنظمة لعام 2014، وهي المرة الأولى التي تعدّ فيها باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.<sup>23</sup> ولا يبرهن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على رفع تقارير مالية أعلى جودة ومصداقية وقابلية للمقارنة فحسب، بل يشير أيضاً إلى نجاح المنظمة في تحسين نظمها المالية والنظم المتصلة بها على الصعيد العالمي بهدف تحقيق إدارة مالية أقوى وحماية أصولها على نحو أفضل.

290- ويستخدم تحسين المعلومات أيضاً من أجل توسيع نطاق المعلومات المتاحة لموظفي المنظمة ومديريها، وزيادة الشفافية وتحسين التخطيط وعليه السماح للإدارة باستباق المشاكل والاستجابة لها بسرعة أكبر وعلى نحو حاسم فور نشأتها. وتشمل تقارير الرصد والإبلاغ عن الاستثناءات المعدّة خلال فترة السنتين مجالات من قبيل إدارة المشتريات والمدفوعات والعقود، وصحة الموظفين المهنية، ومجالات مهمة لإدارة الموارد البشرية مثل التمثيل الجغرافي والجنساني، والتوقعات المتعلقة بالتعاقد، والتوظيف وفترة دوران الموظفين. ويشكل تحسين جودة المعلومات والحصول عليها عنصراً هاماً في إطار الرقابة الداخلية الذي يُعد في أثناء فترة السنتين.

### تقليص العمليات وخفض التكاليف

291- مثلما جرى في فترة السنتين السابقة، اتخذت المنظمة تدابير لخفض تكاليف المدخلات وتبسيط الإجراءات. وأدى التبسيط في إدارة الموارد البشرية إلى تقليص الوقت اللازم لإتمام عملية التعيين بمقدار الثلث تقريباً من 303 أيام في عام 2012 إلى 118 يوماً في عام 2015. وأفضت عمليات التوحيد والأتمتة، بما في ذلك وضع إجراءات العمل النموذجية، إلى تضافر الجهود الإدارية، مما أسفر عن زيادة موثوقية المخرجات الناجمة عن العمليات وجودتها. وتتيح أداة تخطيط إلكترونية جديدة للمشتريات توطيد الاحتياجات المتعلقة بالمشتريات في المقرر الرئيسي، وخفض تكاليف

<sup>23</sup> الوثيقتان C 2015/5A و C 2015/5B.

المعاملات، وتسهيل تحديد فرص الشراء والاستجابة لها ورصدها بالنسبة إلى أصحاب العطاءات. وفي إطار عملية تخضير المنظمة، تم تركيب إضاءة جديدة في الممرات وتحسين إدارة النفايات واتخاذ تدابير أخرى للاقتصاد في الطاقة.

### تحسين الرقابة الميدانية الداخلية

292- ما زال مستوى الامتثال، ولا سيما على نطاق شبكة المكاتب الميدانية، للوائح المنظمة وأنظمتها يشكل مجالاً مثيراً للقلق. ولمواجهة هذا الأمر، قامت المنظمة بما يلي:

(أ) تحسين فهم إجراءات الأعمال ونظم الدعم في المنظمة مثل البرنامج العالمي لإدارة الموارد، من خلال برنامج تدريب ميداني مكثف على عمليات المشاريع، وكذلك المحادثات الهاتفية الجماعية والرسائل الإخبارية والدعم المباشر؛

(ب) زيادة نطاق التدريب المنتظم المتاح للموظفين الميدانيين، بما يتيح للموظفين في المكاتب الميدانية نفس إمكانية الحصول على فرص التعليم والتدريب تماماً كما الموظفين في المقر الرئيسي. وتمثلت إحدى النتائج الفورية لهذا الأمر في زيادة الدورات التدريبية الافتراضية بنسبة 20 في المائة؛

(ج) جعل السياسات والإجراءات الإدارية متاحة ومجدية أكثر لتلبية احتياجات المستخدمين على الصعيد العالمي من خلال دليل المنظمة الإلكتروني على شبكة الإنترنت؛

(د) تحسين القدرات التقنية والإدارية من خلال تنقل الموظفين. وفي الفترة 2014-2015، انتقل 96 موظفاً إلى مراكز عمل جديدة، وكان معظمهم من المقر الرئيسي إلى الميدان، بالمقارنة مع العدد البالغ 15 موظفاً في فترة الأساس 2010-2011؛

(هـ) جعل الخبرة التقنية في مجال المشتريات غير مركزية من أجل معالجة أعداد كبيرة من بيئات الشراء المعقدة وزيادة القدرات المحلية عبر التدريب والتوجيه وتطوير الإجراءات.

293- وبموازاة ذلك، ساعدت الوحدة الطبية مديري وموظفين على مواصلة تنفيذ العمليات بسلامة وإنتاجية في الأماكن العالية المخاطر، ولا سيما في أثناء تفشي وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وجرى أيضاً تقديم الدعم لمعالجة الأخطار الصحية المرتبطة بالعمل في مناطق أخرى تشوبها مشقات.

294- ومع تحسن الرصد الداخلي والتدابير المتخذة لدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر أعلاه)، أدت هذه الخطوات الداخلية للرقابة إلى تحسينات قابلة للقياس في مجال التقييد بلوائح المنظمة وأنظمتها، وبصورة خاصة على المستوى الميداني. ومن المتوقع تحقيق تحسينات إضافية عندما تصبح السياسة الجديدة لإدارة أداء الموارد البشرية سارية، من خلال مساءلة شخصية أكبر (مع ما لذلك من عواقب) بشأن الأداء والتطوير، واستراتيجية لمعالجة ضعف الأداء.

## الدروس المستخلصة

295- استُخلصت دروس رئيسية ثلاثة من العمل الجاري بموجب هذا الهدف الوظيفي، وسوف يُستعان بها في الأنشطة المنفذة في المستقبل:

(أ) تثمّن وكالات أخرى للأمم المتحدة الموظفين الإداريين الذين تدريبهم المنظمة. وسوف تعد المنظمة خططاً للطوارئ وسوف تزيد التنسيق مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة، بالاستناد إلى خبرتها المكتسبة في مركز الخدمات المشتركة في بودابست، لتفادي الآثار التشغيلية السلبية الناتجة عن زيادة مفاجئة في الطلب على موظفيها. ومن شأن هذا التعاون الوثيق أن يساعد أيضاً على تحديد مجالات ذات اهتمام مشترك مثل المرافق المشتركة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ودعم تكنولوجيا المعلومات؛

(ب) يملك تحسين إدارة المعلومات وتنقل الموظفين ولا سيما من المقر الرئيسي إلى الميدان والمساءلة واستخدام قنوات اتصال متعددة لتنمية القدرات طاقات كامنة هامة من أجل تطوير عمليات الرقابة الميدانية الفعالة من حيث التكلفة؛

(ج) رفع التحليل القائم على المخاطر مستوى التوعية، وساعد على إيلاء الأولوية للإجراءات وحشد الدعم من أجل الصيانة الحرجة لمبنى المقر الرئيسي في روما، مما أتاح طرح هذه المسألة على أعلى المستويات في المناقشات بين المنظمة والحكومة الإيطالية.

### الباب 13 : الإنفاق الرأسمالي

296- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي بموجب قرار المؤتمر رقم 2003/10 بغية إدراج تخطيط الإنفاق الرأسمالي ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المالي والخاص بالميزانية. وتسعى استثمارات المنظمة الرأسمالية إلى تحقيق أرباح من خلال بنية تحتية وبيئة عمل معززة القدرات والفعالية بما يخدم احتياجات المنظمة لتأدية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد تناول برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 ثلاثة مجالات من مجالات الاستثمارات الرأسمالية هي: (1) تكنولوجيا المعلومات وتشاطر المعرفة؛ (2) خدمات الدعم التشغيلي والإداري؛ و(3) البنى التحتية والتجهيزات.

297- وفي نهاية سنة 2013، قامت المنظمة بمراجعة معايير الموافقة على اقتراحات الإنفاق الرأسمالي. وأفضت المعايير الجديدة إلى مزيد من التشدد في عملية تقييم نوعية الاستثمارات الواردة في الاقتراحات، خاصة في ما يتعلق بجدواها بالنسبة إلى المنظمة وإمكانية قياس الأرباح والتكاليف الناشئة عنها والمهل الزمنية والمخاطر. ونتيجة لذلك، أعدت الوحدات اقتراحات تميّزت بجودة أعلى وتلبي هذه المتطلبات المتشددة. وكان لذلك تأثيرات على ثلاثة أصعدة هي: (1) استغرقت صياغة مشاريع الإنفاق الرأسمالي والموافقة عليها مدة أطول من الماضي؛ (2) بالتالي، كان التنفيذ بموجب الإنفاق الرأسمالي في الفترة 2014-2015 أقلّ منه في الفترات المالية السابقة؛ و(3) بدأت بعض المشاريع في وقت متأخر من الفترة المالية وستُنجز في عام 2016. وعلاوة على ذلك، بناءً على ما جاء في الهدف الوظيفي 9، أدى ترشيد قدرات تكنولوجيا المعلومات إلى خفض متطلبات الاستثمارات من الإنفاق الرأسمالي في المستقبل بالنسبة إلى البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدماتها.

298- ويقيس مؤشران وغايتان أداء الإنفاق الرأسمالي وقد تحقق كلاهما (الملحق 5). وفي ما يلي أبرز الإنجازات.

#### تكنولوجيا المعلومات وتشاطر المعرفة

299- تمّ إطلاق ثلاثة مشاريع لتحسين تكنولوجيا المعلومات وتشاطر المعرفة ومن المقرر إنجازها في سنة 2016. وهي تشمل: (1) تطوير لوحة تحكم على مستوى المنظمة لإدارة أفضل من خلال رؤية أفضل وآنية للتقدم المحرز في تحقيق النتائج المرجوة في المنظمة؛ (2) تطوير نظام آلي لإدارة الوثائق بما يتيح فرص أفضل للحصول على المنتجات المعيارية للمنظمة ووثائقها المتعلقة بالحوكمة بواسطة مجموعة متنوعة من المنصات الرقمية؛ و(3) تحسين نظام العمل الإحصائي في المنظمة وتوسيع نطاقه بحيث يشمل جميع المجالات الإحصائية في المنظمة، بما في ذلك تلك المنبثقة عن احتياجات البرامج الاستراتيجية.



### خدمات الدعم التشغيلي والإداري

300- من بين المشروعات الممولين لتحسين خدمات الدعم التشغيلي والإداري، استُكمل المشروع الخاص بتحسين النظم الإدارية في المنظمة خلال الفترة المالية في الوقت المحدد وضمن الميزانية الموضوعة له. وقد حقق المشروع أهدافه المتمثلة في تبسيط إجراءات الأعمال وأتممتها ودمجها وتطبيق العمليات وإصدار التقارير اللازمة لإعداد الكشوف المالية المستوفية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومراقبة احترام المعايير الإدارية في المنظمة. أما مشروع تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل إدارة الموارد البشرية، فمن المتوقع استكمالها في مطلع سنة 2016.

### البنى التحتية والتجهيزات

301- استُكملت ثلاثة مشاريع خاصة بالبنية التحتية والتجهيزات في موعدها وضمن الميزانية الموضوعة لها. وهي:

(1) استحداث وظيفة البريد الإلكتروني الموحد لجميع مكاتب المنظمة في مختلف أنحاء العالم من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات وخفض تكاليف التشغيل وتيسير التعاون بين المكاتب والانتقال إلى منصات البريد الإلكتروني المستقبلية؛ (2) تحسين النظام العالمي لإدارة الموارد لمعالجة أوجه القصور الوظيفية والمتعلقة بالأداء وتحسين نوعية البيانات وتحديث النسخة التي تقوم عليها المنصة لكي يسهل توفير خدمات الدعم لها في المستقبل؛ (3) إجراء تحسينات في البنى التحتية للقاعة العامة لاستحداث مقاعد لأربعة أعضاء جدد وتعزيز الامتثال لقواعد السلامة وإضافة مقابس كهربائية جديدة للأعضاء الذين يستخدمون أجهزة إلكترونية محمولة.

### الدروس المستخلصة

302- تمثلت العبرة الأساسية المستخلصة في أنّ إشراك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة وبشكل مستمر في عملية تحديد الخيارات وتقييمها وتصميم النهج المتوخى ورصد التنفيذ وتكييفه قد مكّنت جميعاً من تجنب المشاكل المحتملة وبقي محور تركيز المشاريع على تلبية الاحتياجات الفعلية للمنظمة.

## الباب 14: الإنفاق الأمني

### الغاية والنطاق

303- يشكل مرفق الإنفاق الأمني في الباب 14 من أبواب الميزانية منطلقاً لقياس مدى توفير مناخ آمن ومأمون للعمل في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وكانت الوحدات العاملة المسؤولة خلال فترة السنتين كل من فرع أمن المقر الرئيسي في إدارة الخدمات المؤسسية وهو الفرع المسؤول عن تأمين السلامة في مباني المقر الرئيسي والعاملين في روما، وتقديم الدعم لوظيفة المدير العام باعتباره المسؤول المكلف بشؤون الأمن بالنسبة إلى إيطاليا، والتواصل والتنسيق مع الحكومة المضيفة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ ووحدة الأمن في الميدان التابعة لمكتب نائب المدير العام (العمليات) التي تضمن أمن الموظفين وسلامتهم في مقر العمل الميدانية .

304- وفي مطلع فترة السنتين، أدت عملية التبسيط الجارية إلى إلغاء 10 وظائف في فرع أمن المقر الرئيسي. واستناداً إلى التجربة خلال فترة السنتين وسعيًا إلى توفير قدر من المرونة لتعزيز الأمن في المقار كافة، تمت الموافقة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 على إلغاء تسع وظائف شاغرة من فئة الخدمات العامة في فرع أمن المقر الرئيسي وجرى تعزيز هذا الفرع بواسطة وحدة الأمن في الميدان وصولاً إلى إنشاء دائرة الأمن الموحدة الخاضعة لسلطة نائب المدير العام (العمليات) المباشرة في التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017. وإضافة إلى ذلك، أُعدت خطوط توجيهية لكفالة توافر التمويل الكافي لجميع النفقات الأمنية من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية .

### الإنجازات

305- تقيس خمسة مؤشرات وغايات الأداء في الباب الخاص بالإنفاق الأمني، وقد جرى تحقيق أربعة منها. والمؤشر المتعلق بالنسبة المثوبة من الموظفين الذين أنجزوا مؤخرًا التدريب الأمني الأساسي (المؤشر 14-1 ألف) لم يتحقق على اعتبار أن نسبة 40 في المائة الفعلية هي أقل بكثير من الغاية المحددة بنسبة 100 في المائة ويُعزى السبب الرئيسي لذلك إلى عدم توافر معلومات موثوق بها وكاملة حتى مطلع سنة 2015. وفور تبليغ المنظمة تدني مستوى المشاركة هذا في الغاية المؤسسية، قامت الفاو بترجمة التدريب الأمني إلى مزيد من اللغات وأتاحته للمستخدمين بسهولة أكبر. وعلاوة على ذلك، وجّهت المنظمة رسائل لتذكير جميع الموظفين الذين لم يكملوا التدريب بضرورة القيام بذلك. وبموازاة هذا، أتاحت للمديرين ولممثلي المنظمة وللممثلين الإقليميين قائمة بهؤلاء الموظفين مع تذكيرهم بمسؤولياتهم الإدارية لكفالة سلامة الموظفين. وقد أفضت هذه التدابير إلى رفع مستوى الامتثال وسيعمل بها بصورة دائمة .

306- وقد وفر فرع الأمن في المقر الرئيسي مناخاً آمناً ومأموناً للعمل في المنظمة. وشملت أنشطته تدابير أمنية روتينية خاصة بالموظفين إلى جانب أحداث بارزة أخرى.

307- أما بالنسبة إلى الأمن في الميدان، فقد عالجنا دائرة الأمن في المنظمة 237 حادثة أمنية ميدانية كانت في معظمها أعمال سرقة وسطو واعتداءات بسيطة وأضرار في الممتلكات وحوادث سير. وفي حين أن الأعمال الإرهابية لا تزال تشكل خطراً كبيراً في بعض أنحاء العالم، تبقى حوادث السير مصدر أخطر الحوادث الأمنية التي يتعرض لها موظفو الفاو في الميدان. وقد أُسندت الأولوية للتدابير الاستباقية للحوادث الأمنية في الميدان وتدابير الاستجابة لها في أشد مقار العمل عرضة للمخاطر. واستعانت المنظمة بموظفين فنيين دوليين معنيين بالأمن في المقار الأشد عرضة للمخاطر (أي جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية) يعاونهم موظفون فنيون محليون. وخلال العام الفائت، أسدت وحدة الأمن في الميدان المشورة بشأن الجوانب الأمنية للاستجابة لحالات طوارئ من المستوى 3 (في اليمن وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى) والتخطيط والاستجابة لحوادث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، وأطلعت الإدارة العليا باستمرار على المخاطر الأمنية في الميدان. وعمدت أيضاً إلى تعزيز الحماية للموظفين في مختلف أنحاء العالم من خلال زيادة امتثال المكاتب الميدانية للمنظمة لمعايير الأمم المتحدة الأمنية .

### الدروس المستخلصة

308- يحتاج المديرون والموظفون على المستويات كافة في المنظمة إلى معلومات ملائمة ودقيقة من حيث التوقيت للاضطلاع بمسؤولياتهم ومساءلة الموظفين المسؤولين عنهم في هذا الميدان. والفصل بين الوحدات بالنسبة إلى الموارد المجزأة للأمن في كل من المقر الرئيسي والميدان والمسؤوليات والتراتبية. وقد تمثل الحلّ في دمج الوحدات تحت سلطة نائب المدير العام (العمليات) اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2016.

## جيم- برنامج التعاون التقني

### الغرض والنطاق

309- يسمح برنامج التعاون التقني للمنظمة بالاستفادة من موارد البرنامج العادي، بتيسير وصول الدول الأعضاء إلى معرفة وخبرة الفاو التقنية في جميع المجالات ذات الأولوية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتعتبر الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية دليلاً لاستخدام برنامج التعاون التقني، لتقديم المساعدة التقنية المستندة إلى الطلب بهدف الاستجابة لاحتياجات الحكومات، وتعزيز التغيير وتنمية القدرات، والمساعدة في تعبئة الموارد. ويتم تصميم مشاريع برنامج التعاون التقني لتحقيق نتائج ملموسة وفورية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ولتحفيز التغييرات من أجل التنمية.

### تعزيز دعم برنامج التعاون التقني لأولويات الأعضاء - الإنجازات الكبيرة خلال فترة السنتين

310- تم تنفيذ التدابير التي وافق عليها المجلس خلال دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2013، خلال فترة السنتين 2014-2015. وتحقق التدابير مواءمة أفضل بين برنامج التعاون التقني والتغيرات التحولية للمنظمة، وتضمن تعزيز البرمجة والرصد وعملية التنفيذ في برنامج التعاون التقني، لتحسين استجابة المنظمة لأولويات القطرية، وتحقيق النتائج المرجوة وتحسين الأثر. وعلى وجه التحديد:

(أ) تم إدراج استخدام أطر البرمجة القطرية كنقطة دخول لتحديد أولويات المساعدة التقنية في برنامج التعاون التقني، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإطار الاستراتيجي للمنظمة، في دليل برنامج التعاون التقني المراجع والصادر في عام 2015. وبالتوازي مع ذلك، تم تعديل الخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية لكي تشمل ملحقاً لبرنامج التعاون التقني يسلط الضوء على نواتج مصفوفة نتائج أطر البرمجة القطرية، التي يمكن أن تساهم فيها المساعدة الإنمائية لبرنامج التعاون التقني. تشكل مساهمات برنامج التعاون التقني المحتملة، التي تم تحديدها في أطر البرمجة القطرية، مؤشراً إرشادياً لمشاريع برنامج التعاون التقني يستفيد من إجراءات الموافقة المبسطة والأسرع. وقد شملت جميع أطر البرمجة القطرية، التي تم صياغتها حديثاً منذ شهر مايو/أيار 2015، مؤشراً إرشادياً لبرنامج التعاون التقني كملحق.

(ب) تم وضع عملية لضمان مواءمة أفضل لبرنامج التعاون التقني مع الإطار الاستراتيجي. من التصميم إلى الموافقة النهائية، يتم فحص المشاريع للتأكد من مواءمتها مع الإطار الاستراتيجي وأهدافه الاستراتيجية. كما كان هناك تركيز متجدد على نوع الجنس، وهو موضوع مشترك بين القطاعات في الإطار الاستراتيجي. ويُطلب من جميع مشاريع برنامج التعاون التقني الخضوع لتحليل جنساني أثناء صياغة المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدامات المؤشرات الجنسانية من قبل ممثلي المنظمة لتعقب مساهمة مشاريع برنامج التعاون التقني في النهوض بالمساواة بين الجنسين على المستوى القطري.

(ج) تم تبسيط إجراءات برنامج التعاون التقني ومواءمتها مع توجيهات دورة مشاريع المنظمة. وعلى وجه التحديد، تم مراجعة دليل برنامج التعاون التقني لتسهيل ومواءمة الإجراءات، من تحديد المشاريع وصياغتها وتقديمها والموافقة عليها، وصولاً إلى تقديم التقارير النهائية. ويشكل دليل برنامج التعاون التقني الآن جزءاً لا يتجزأ من دليل دورات المشاريع، مما يسمح للمستخدمين الاستفادة من مصدر واحد للتوجيه في المنظمة.

(د) تم إطلاق مبادرات التعلم والدعم لتسهيل تنفيذ الإجراءات المراجعة من قبل المكاتب الميدانية. وتشمل هذه المبادرات: (1) دعم النظراء المستمر لصياغة المشاريع وتقديم المشورة الشاملة للمكاتب الميدانية؛ (2) حلقات العمل لبناء القدرات والدورات الإعلامية على المستوى الإقليمي لعرض الأدوات المحدثة والمواد الإرشادية، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين في التخطيط على المستوى القطري وفي دورة المشروع؛ (3) تصميم أدوات مستهدفة للتعلم، بما في ذلك تطوير وحدة التعلم الإلكتروني للمنظمة، ليستخدمها الموظفون في جميع المواقع كجزء من برنامج ممثليات الفاو وكمنصة للتعلم الجماعي.

### لمحة عامة عن التمويل المعتمد والتنفيذ

311- تم الموافقة على 501 مشروع لبرنامج التعاون التقني خلال فترة السنتين، بمجموع بلغ 145.7 مليون دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول 4، مقارنة بفترة 2012-2013 و438 مشروعاً بمجموع بلغ 119.9 مليون دولار أمريكي. وعموماً، ارتفع مستوى الموافقات بنسبة 11 في المائة والمشاريع التي تمت الموافقة عليها بنسبة 8 في المائة، مقارنة بفترة السنتين السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن 68 في المائة من مخصصات الميزانية الموافق عليها هي للمشاريع الوطنية.

### الجدول 4: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني خلال فترة 2014-2015 بحسب المناطق الجغرافية

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	مجموع الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	متوسط ميزانية المشروع الواحد (بالآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
وطني	99.8	302	331	68
إقليمي فرعي	8.8	23	384	6
إقليمي	12.1	34	354	8
بين الأقاليم	2.4	6	397	2
مرافق برنامج التعاون التقني*	22.6	136	167	16
<b>المجموع</b>	<b>145.7</b>	<b>501</b>	<b>291</b>	<b>100</b>

\* يشمل 4 مرافق إقليمية فرعية و9 مرافق إقليمية لبرنامج التعاون التقني

312- يرد في الجدول 5 توزيع موارد برنامج التعاون التقني وفقاً لأقاليم منظمة الأغذية والزراعة.

## الجدول 5: توزيع موارد برنامج التعاون التقني بحسب الأقاليم

الإقليم	إجمالي الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
أفريقيا	61.1	194	42
الشرق الأدنى	12.7	41	9
آسيا والمحيط الهادئ	30.8	118	21
أوروبا	14.0	47	9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.7	95	17
ما بين الأقاليم	2.4	6	2
<b>المجموع</b>	<b>145.7</b>	<b>501</b>	<b>100</b>

313- تعالج مشاريع برنامج التعاون التقني احتياجات دعم التنمية والمساعدة في حالات الطوارئ على حد سواء. ويرد في الجدول 6 أدناه التوزيع بحسب فئة تدخل المشروع.

## الجدول 6: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني لفترة 2014-2015 بحسب الفئات

فئة المشروع	إجمالي الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع
المساعدة في حالات الطوارئ	27.4	61
دعم التنمية	95.7	304
مرفق برنامج التعاون التقني	22.6	136
<b>المجموع</b>	<b>145.7</b>	<b>501</b>

(أ) المساعدة في حالات الطوارئ: نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بالكوارث والتهديدات والأزمات، فإن معدل الطلب على المساعدة في حالات الطوارئ قد يختلف بين فترة مالية وأخرى. وتمت الموافقة على 61 مشروعاً للطوارئ بما مجموعه 27.4 مليون دولار أمريكي، خلال فترة 2014-2015. ومقارنةً بذلك، تمت الموافقة على 31 مشروعاً للطوارئ بمجموع 13.7 مليون دولار أمريكي في فترة 2012-2013، و43 مشروعاً للطوارئ بمجموع 17.4 مليون دولار أمريكي في فترة 2010-2011. وبشكل خاص، تمت الموافقة على مشاريع استجابةً للآفات والأمراض العابرة للحدود (مثل أنفلونزا الطيور، وفيروس الإيبولا، وحالات تفشي الجراد، والحمى القلاعية، وطاعون المجترات الصغيرة)، وكذلك حالات الجفاف والفيضانات (مثل النينيو والأعاصير).

(ب) دعم التنمية : تمت الموافقة على 304 مشاريع بمبلغ إجمالي بلغ 95.7 مليون دولار أمريكي لدعم التنمية، في فترة 2014-2015.

(ج) وصل عدد مشاريع مرفق برنامج التعاون التقني إلى 136 مشروعاً (22.6 مليون دولار أمريكي). ويُستخدم هذا المرفق للاستجابة لاحتياجات التنمية الملحة في بلد ما وتوفير الخبرة التقنية الحرجة، ووضع مقترحات المشاريع والوثائق للتفاعل مع شركاء الموارد وتعزيز التخطيط للبرامج.

314- خلال فترة السنتين، بلغ التنفيذ ما مجموعه 125.8 مليون دولار أمريكي، بما يتماشى مع تنفيذ تبسيط العمليات، وتحسين أدوات الرصد، والجهود المبذولة لتنمية القدرات، ورصد التنفيذ وتعزيز الرقابة، مقارنةً بفترة 2012-2013 بمجموع 99.5 مليون دولار أمريكي. ويرد في الجدول 7 توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني خلال فترة السنتين<sup>24</sup> بحسب فئة تدخل المشاريع.

الجدول 7: التنفيذ في فترة 2014-2015 بحسب فئة المشروع

النسبة المئوية	مليون دولار أمريكي	فئة المشروع
20.9	26.3	المساعدة في حالات الطوارئ
65.6	82.5	دعم التنمية
13.5	17	مرفق برنامج التعاون التقني
100	125.8	المجموع

### لمحة عامة عن مساهمة برنامج التعاون التقني ومواءمته مع الإطار الاستراتيجي

315- يرد في الجدول 8 والشكل 3، توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني بحسب الأهداف الاستراتيجية، مع أكثر من 57 في المائة من التنفيذ في إطار برنامجين استراتيجيين: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة (الهدف الاستراتيجي 2) وزيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5).

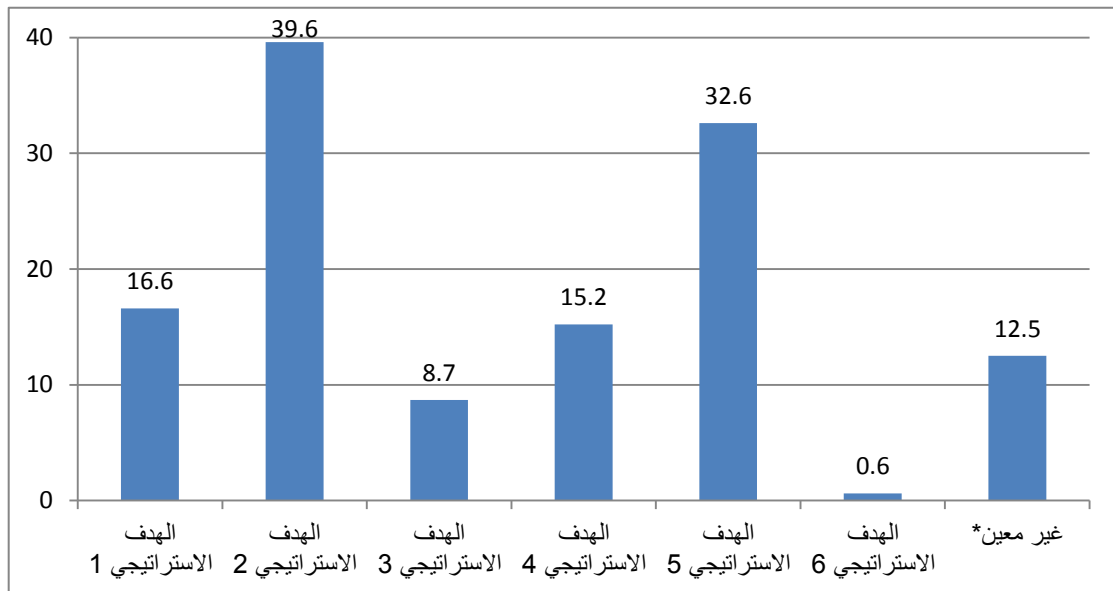
<sup>24</sup> تنفيذ المشاريع المعتمدة مقابل اعتمادات فترتي 2012-2013 و2014-2015.

**الجدول 8: تنفيذ برنامج التعاون التقني في فترة 2014-2015 بحسب الأهداف الاستراتيجية**

النسبة المئوية من إجمالي التنفيذ	التنفيذ في فترة 2014-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية)	الهدف الاستراتيجي
13.2	16.6	1 المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
31.5	39.6	2 زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
6.9	8.7	3 الحد من الفقر في الريف
12.1	15.2	4 تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
25.9	32.6	5 زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
0.5	0.6	الهدف 6 الجودة التقنية، والمعرفة والخدمات، بما في ذلك المواضيع الشاملة: المساواة بين الجنسين، والحكومة، والتغذية، وتغير المناخ
9.9	12.5	* غير معين
<b>100</b>	<b>125.8</b>	<b>المجموع</b>

\* المشاريع الموافق عليها خلال فترة 2012-2013 (للتنفيذ خلال فترة 2014-2015) التي لم يتم بعد الانتهاء من تحديدها وفقاً للإطار الاستراتيجي.

**الشكل 3: تنفيذ برنامج التعاون التقني في الفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية (بملايين الدولارات الأمريكية)**



\* المشاريع الموافق عليها خلال فترة 2012-2013 (للتنفيذ خلال الفترة 2014-2015) التي لم يتم بعد الانتهاء من تحديدها وفقاً للإطار الاستراتيجي.



## الدروس المستخلصة

316- مع إدخال التدابير الجديدة لتعزيز برنامج التعاون التقني، خلال فترة السنتين 2014-2015، لوحظت الاتجاهات التالية:

- (أ) استُخدمت موارد برنامج التعاون التقني تدريجياً بطريقة أكثر استراتيجية وتكاملاً، مما سمح أيضاً للمكاتب الإقليمية بالاضطلاع بتخطيط أفضل للدعم التقني والتشغيلي استجابةً لاحتياجات البلاد، كنتيجة للمؤشر الإرشادي لبرنامج التعاون التقني المدرج في أطر البرمجة القطرية التي وضعت حديثاً.
- (ب) يُستخدم برنامج التعاون التقني كأداة تحفيز بشكل متزايد، على سبيل المثال، لتطوير المشاريع على نطاق أوسع بدعم من الشركاء في الموارد، مما يسمح برفع مستوى الدعم للأولويات الوطنية.
- (ج) تحسين الرقابة على المشاريع وتنفيذها، بسبب مواءمة برنامج التعاون التقني مع إجراءات دورة المشاريع، إلى جانب تدابير التنمية والرصد وتعزيز القدرات.

317- وخلال فترة السنتين 2016-2017، سيواصل التركيز على التخطيط الاستراتيجي لبرنامج التعاون التقني لدعم الأولويات المتفق عليها بموجب أطر البرمجة القطرية، وتعزيز قدرات المكاتب الميدانية للتخطيط لموارد برنامج التعاون التقني وإدارتها من خلال مبادرات تنمية القدرات والتعلم، وتنفيذ تعزيز الرقابة على تنفيذ المشاريع، والاستخدام المتواصل لبرنامج التعاون التقني لتعبئة شراكات إضافية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## دال - شبكة المكاتب الميدانية

318- تحرص منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) أكثر من أي وقت مضى على أن يستهدف عملها المستوى القطري وزيادة آثار هذا العمل. وتركز سلسلة نتائج المنظمة على نتائج يمكن تحديدها وتحديثها داخل البلدان الأعضاء، وتسعى الوحدات مع بعضها بعضاً على جميع المستويات التشغيلية (المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية)، بالتنسيق مع شركاء آخرين، إلى إضافة قيمة إلى جهود الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية.

319- وتؤدي المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة، والموجودة في أكثر من 120 بلداً، دوراً أساسياً في هذا المسعى. ولهذه الغاية، أدمجتها المنظمة بصورة أوثق في تنفيذ الإطار الاستراتيجي وسلسلة نتائجه؛ وهي تقدم الآن، على غرار الوحدات الأخرى، التقارير بشأن مجموعة مشتركة من النواتج ذات الأولوية، مما يؤدي إلى تحقيق مخرجات مذكورة في هذا التقرير.

320- ومع ذلك، لا بد من تدعيم شبكة المكاتب الميدانية من أجل تلبية هذه التوقعات الجديدة في خمسة مجالات رئيسية، ألا وهي: (1) التغطية الجغرافية؛ (2) البرمجة في المكاتب الميدانية؛ (3) التفويض والتمكين؛ (4) المساءلة والرقابة الداخلية؛ و(5) قيادة المكتب.

### التغطية الجغرافية

321- تعتزم المنظمة تحسين حضورها في بلدان نامية، شريطة أن يكفل البرنامج الحالي أو الممكن ذلك، ويوافق البلد العضو على ذلك، ويكون التغيير عديم التأثير على التكلفة من حيث موارد ميزانية البرنامج العادي. واستجابةً لهذا الهدف، استحدثت المنظمة أو عززت أربعة مكاتب في الفترة المالية في أذربيجان وغينيا الاستوائية وكازاخستان والكامبيرون.

322- وتقيّم المنظمة وأجهزتها الرئاسية حالياً خيارات تعطي شبكة المكاتب الميدانية ككل تغطية جغرافية مناسبة، وكي يتماشى حجم كل مكتب وتشكيله وترتيبات التمويل الخاصة به مع الفرص المتاحة أمام عمل المنظمة في البلد المعني بغرض المساهمة في تحقيق الأهداف الحكومية المؤسسية والوطنية للمنظمة. ويتناول هذا الاستعراض ضمن نطاقه ومعاييره كيفية استخدام ملاك الموظفين في المكاتب الميدانية وموقع المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية من أجل مواصلة تطوير الشراكات مع المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاستفادة من هذه الشراكات، ومن أجل توسيع نطاق استخدام التعاون بين بلدان الجنوب.

### البرمجة في المكاتب الميدانية

323- استعرضت المنظمة الطريقة التي تتبعها ممثلات المنظمة لوضع أولوياتها المتوسطة الأجل في أطر برمجتها القطرية. وأدى الاستعراض إلى اتساق استراتيجي أكبر في البرمجة في المكاتب الميدانية من خلال دمج النتائج المرجوة على المستوى القطري مع الأولويات الإقليمية والنتائج المؤسسية للمنظمة؛ وربط هذه النتائج المرجوة ربطاً وثيقاً بالجهود الإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛ ووضع أولويات وغايات متفق عليها بغية حشد الموارد على المستوى القطري وإقامة الشراكات؛ وتضمين التنفيذ والرصد وتقديم التقارير في العمليات المؤسسية القائمة من أجل تحسين الإشراف على الإدارة؛ وخفض تكاليف المعاملات عبر تنظيم وتبسيط كيفية صياغة البرامج واستعراضها والموافقة عليها وتوثيقها.

### التفويض والتمكين

324- من أجل زيادة قدرة المكاتب الموجودة في الخطوط الأمامية على الاستجابة بمرونة وبسرعة لتغير الظروف والتوقعات، واصلت المنظمة عملية تفويض المسؤوليات والسلطات إلى المكاتب الميدانية. فعلى سبيل المثال، مُنحت مكاتب إقليمية المزيد من السلطات والمسؤوليات في مجال التعيين المحلي لموظفي فئة الخدمات العامة والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وفي مجال القرارات في المراحل المبكرة من مراحل إعداد المشاريع الممولة من خارج الميزانية. وفي يتعلق بالمشتريات، زادت المنظمة القدرات المحلية، من خلال التدريب والإرشاد وتطوير الإجراءات وأيضاً من خلال انتداب خبراء المشتريات لبيئات معقدة ويتم فيها تداول حجم كبير من المشتريات.

### المساءلة والرقابة الداخلية

325- عززت المنظمة خطوط المساءلة وتطبيق الرقابة الداخلية في المكاتب الميدانية استجابةً لزيادة حالات التفويض واكتسابها أهمية أكبر بالنسبة إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وأصدرت المنظمة في عام 2015 توجيهات بشأن التقارير القطرية السنوية لعام 2014، كي يجسّد شكل التقارير ومحتوياتها على نحو أفضل احتياجات البلدان المضيفة والمديرين في المنظمة من المعلومات. واستخدمت المكاتب الإقليمية الفرعية والإقليمية القطرية للموافقة على أوليات مشتركة بهدف تحسين أداء المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المكاتب القطرية والمقر الرئيسي بتحليل التقارير بشأن المسائل المشتركة والمتكررة على الصعيد الإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد العالمي، حدد التحليل 25 إجراء متابعة منبثقة عن التقارير القطرية السنوية لعام 2014، وقد استُكمل 11 (44 في المائة) إجراءً منها بحلول فبراير/شباط 2016.

326- وزادت المنظمة أيضاً شفافية العمليات في المكاتب الميدانية عبر تحسين استخدام البيانات المؤسسية للمقارنة بين أداء المكاتب الميدانية والمعايير وفي ما بينها. وبدأت هذه التدابير، مع التدريب الهادف، تحدث تأثيراً قابلاً للقياس على كفاءة المكاتب الميدانية وامتثالها، لا سيما في الأنشطة الممولة من خارج الميزانية. ويجري حالياً تعيين مسؤولين ماليين منتدبين لتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية على الإشراف على الأنشطة المالية للمكاتب الميدانية ودعمها.

### استخدام التدريب والمساءلة لتحسين مراقبة المشاريع الميدانية

حدد تحليل أجري في نهاية عام 2014 شواغل إزاء الإدارة التشغيلية للمشاريع الممولة من خارج الميزانية. وسعى بعض مديري المشاريع جاهدين إلى فهم متطلبات المانحين المحددة وتبليتها على نحو كامل؛ واستلزم عدد كبير جداً من المشاريع تدخلات على مستوى الإدارة، بسبب بطء وتيرة الإنفاق أو الإنفاق الأعلى من المستوى المدرج في الميزانية أو التأخير في تقديم التقارير الختامية أو الإجراءات غير المنفذة من أجل اختتام مشروع ما من الناحية الإدارية.

وأدى النظر في الأسباب الضمنية إلى نهج ثلاثي الأبعاد. أولاً، مدّت المنظمة المكاتب الإقليمية ببيانات عن نطاق مراقبة ممثليات المنظمة للمعايير المؤسسية، مما سلط الضوء على المشاريع التي تستلزم إجراءات تصحيحية عاجلة. وحوّل هذا نقطة التركيز من ممثليات المنظمة إلى المشرفين في المكتب الإقليمي وبهذه الطريقة واءم المساءلة من أجل ضمان الإجراءات التصحيحية مع السلسلة القيادية، الأمر الذي عزز بالنتيجة الحوافز.

ثانياً، لقد عمل فريق من المقر الرئيسي، مدعوماً من ميسرين متشاركين في المكاتب الإقليمية، ويستخدم حلقات عمل يليها دعم ميداني متخصص ومكرس، مع أكثر من 400 شخص من الموظفين التنفيذيين وموظفي الرقابة من شبكة المكاتب الميدانية بأكملها، ومن المقر الرئيسي، سعياً إلى تحسين فهمهم لأهداف العملية وإجراءاتها وأدواتها، ومساعدتهم على ترشيد ممارسات العمل وإعادة تركيزها. وبموازاة ذلك، أعدت المنظمة دورة تدريبية على الإنترنت بشأن مسؤوليات المسؤولين عن الميزانية والمبادئ الأساسية لدورة المشاريع، وهي متاحة لجميع الموظفين، بصرف النظر عن مكان وجودهم.

أخيراً، استُحدثت آليات لتلبية الاحتياجات الخاصة للمكاتب الميدانية. وتضمنت هذه الآليات تعيين أخصائي للمراقبة وإسداء المشورة بشأن الامتثال لاتفاقات المشاريع الأكثر تعقيداً، واستهلال وضع إجراءات بغية تناول ابتكارات متصلة بمشاريع نقدية وإدارة مجموعات المشاريع ورصدها.

وبحلول نهاية عام 2015، بدأت هذه التدابير تحسّن الأداء: فقد انخفض عدد المشاريع التي تستلزم إجراءات تصحيحية عاجلة بأكثر من الثلث.

### تعيين ممثلي المنظمة وإحاطتهم

327- اعتبر مكتب المفتش العام أن تحسين مكانة ممثلي المنظمة قد شكّل عاملاً مساهماً هاماً في تعزيز الرقابة الداخلية في المكاتب الميدانية في الآونة الأخيرة. وبناءً على هذا النجاح، واصلت المنظمة صقل عملياتها لاختيار ممثلي المنظمة. وكملت المنظمة هذا الأمر بإعادة تركيز عملية الإحاطة والحث لكي يحدد ممثلو المنظمة بسرعة أكبر الأولويات البرنامجية والاستراتيجية التي يحتاجون فيها إلى الدعم من المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي.

### الدروس المستخلصة

328- تتحسن مراقبة إدارة المشاريع الممولة من خارج الميزانية نتيجة الجهود المستدامة المبذولة في سبيل بناء الخبرات، وتبسيط الإجراءات، والتركيز على الاحتياجات والضغوط المفروضة على المكاتب الميدانية واستخدام المعلومات لجعل العمليات شفافة للمشرفين وترسيخ خطوط المساءلة.

## هاء- الصندوق المتعدد الاختصاصات

329 يُشكل الصندوق المتعدد الاختصاصات وسيلة لتوطيد التعاون بين مختلف الاختصاصات والمستويات التنظيمية بما يعزز كفاءة المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية، فضلاً عن التشجيع على اتخاذ تدابير خلاقة تزيد الكفاءة والفعالية عند تنفيذ برامج المنظمة ورصدها .

330- واستُخدمت الموارد المخصصة للعمل المشترك بين الاختصاصات خلال الفترة 2014-2015 لوضع مبادرات إقليمية برامجية مشتركة وتنفيذها ولتوفير القدرة على الاستجابة للمسائل المستجدة باستخدام نهج جديدة ولتشجيع الابتكارات في مجال الأعمال.<sup>25</sup>

331- ويبيّن الجدول 9 الإنفاق من الصندوق المتعدد الاختصاصات وقدره 9.4 مليون دولار أمريكي في مجالات العمل المذكورة. ويرد الرصيد البالغ 0.6 مليون دولار أمريكي ضمن الموارد غير المنفقة المرحّلة إلى الفترة 2014-2015 (القسم الثاني - و) على نحو ما أجازه المؤتمر بموجب قراره 2015/6، بالنسبة إلى أي نفقات إضافية لمرة واحدة ناشئة عن تعزيز التغييرات التحويلية.

### الجدول 9: موارد الصندوق المتعدد الاختصاصات في الفترة 2014-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية)

الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)	مجال العمل (2014-2015)
5.0	1 وضع وتنفيذ 15 مبادرة إقليمية في المجالات ذات الأولوية التي حددها المؤتمرات الإقليمية في سنة 2014 والمشاركة مع الأهداف الاستراتيجية.
4.1	2 دعم الاستجابة للمسائل المشتركة المستجدة على المستويين العالمي والإقليمي: إعداد خطة التنمية ما بعد عام 2015؛ المفاوضات بشأن تغير المناخ؛ إدارة الموارد المائية وحوكمتها؛ نظم التراث الزراعي؛ التحضيرات للمؤتمر العالمي للغابات؛ الاجتماعات الإقليمية بشأن الإيكولوجيا الزراعية؛ ندوة عن التكنولوجيات البيولوجية الزراعية؛ الزراعة والتغذية في الجزر المرجانية في المحيط الهادئ؛ نطاق التجارب في مجال انعدام الأمن الغذائي ("أصوات الجوع")؛ والتعداد الزراعي العالمي.
0.3	3 الابتكارات في مجال الأعمال لتحسين الكفاءة والفعالية: عملية تقييم النواتج على مستوى المنظمة.
9.4	مجموع الإنفاق من الصندوق المتعدد الاختصاصات

<sup>25</sup> الفقرة 410(ج) في برنامج العمل والميزانية والمذكرة الإعلامية رقم 2

## واو- تطور الموارد الإجمالية

332- يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتقرير تنفيذ البرامج في الإبلاغ عن استخدام الموارد خلال الفترة المالية في ما يتعلق بتسليم المنتجات والخدمات. ويوجز هذا القسم تطور واستخدام الموارد الكلية المتاحة من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية. ويشير التحليل إلى مجموع الإنفاق كما ورد في الحسابات المالية لفترة السنتين والذي بلغ 2 496 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014-2015، أي أعلى بمقدار 17.5 مليون دولار أمريكي (1 في المائة) مما كان عليه في الفترة 2012-2013.

333- وترد مصادر التمويل الرئيسية في الجدول 10 ضمن فئتين هما:

- (أ) "الحساب العام والحسابات ذات الصلة" بما يشمل الأنشطة الممولة من المساهمات المقررة الناشئة عن اعتمادات البرنامج العادي وما يتصل به من مصادر، بما في ذلك نشاطات دعم الاستثمار الممولة بصورة مشتركة واسترداد تكاليف الدعم، وبنود أخرى؛
- (ب) "حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بما يشمل الأنشطة الممولة من مساهمات طوعية من خلال مشاريع، بما في ذلك تلك الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

334- وقد انخفض الإنفاق من الحساب العام والحسابات ذات الصلة بشكل طفيف مقارنة بالفترة المالية السابقة بما قدره 2.4 مليون دولار أمريكي (0.2 في المائة) في حين أن الإنفاق المتصل بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ازداد بما قدره 19.9 مليون دولار أمريكي (1 في المائة) كما هو مبين في الجدول 10.

الجدول 10: موجز عن الإنفاق بحسب مصدر الأموال (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2013-2012	2014-2015	الفارق بالدولارات الأمريكية	نسبة الفارق
الحساب العام والحسابات ذات الصلة				
الإنفاق من البرنامج العادي مقابل ميزانية تبلغ 1 005.6 مليون دولار أمريكي <sup>(1)</sup>	996.0	1,000.1	4.1	0.4%
أنشطة الاستثمار الممولة بصورة مشتركة	35.8	35.5	(0.3)	(1%)
المساهمات الطوعية والأموال المحصلة بمقتضى ترتيبات بين المنظمات	112.2	131.7	19.5	15%
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	18.2	21.4	3.2	15%
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (الجدول 11)	(10.7)	(28.6)	(17.9)	63%
فرق العملات <sup>(2)</sup>	(20.2)	(30.7)	(10.5)	34%
غير ذلك <sup>(3)</sup>	(20.1)	(20.6)	(0.5)	3%
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>1,111.2</b>	<b>1,108.8</b>	<b>(2.4)</b>	<b>(0.2%)</b>
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع حالات الطوارئ)	580.9	770.7	189.8	25%

(28%)	(169.9)	616.8	786.7	عمليات الإغاثة الخاصة (مشاريع حالات الطوارئ)
<b>1%</b>	<b>19.9</b>	<b>1,387.5</b>	<b>1,367.6</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>1%</b>	<b>17.5</b>	<b>2,496.3</b>	<b>2,478.8</b>	<b>مجموع الإنفاق</b>
ملاحظات:				
(1) يُستثنى من الإنفاق من البرنامج العادي للفترة 2014-2015 مبلغ 9.4 مليون دولار أمريكي ممول من ترحيل الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2012-2013 التي أجازها المؤتمر بموجب قراره 2013/7.				
(2) يمثل فرق العملات تسويات ناشئة عن تحويل المعاملات باليورو المسجلة بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضاً عن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ إجراء كل معاملة.				
(3) يمثل البند الرئيسي ضمن بند "غير ذلك" مبلغ 20.3 مليون دولار أمريكي لأقساط التأمين الصحي المسجلة كخفض لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض التقارير المالية.				

**الجدول 11: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني في الفترة 2014-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية)**

الفارق	2014-2015	2012-2013	مصدر التمويل
11.3	76.8	65.5	اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بالفترة المالية السابقة المحوّلة إلى الفترة المالية الجارية
(2.7)	(79.5)	(76.8)	اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة للفترة المالية التالية
(4.1)	-	4.1	موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي في الفترة المالية السابقة المحوّلة إلى الفترة المالية الجارية
(15.4)	(15.4)	-	موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية التالية
-	-	-	موارد مرفق الإنفاق الأمني الخاصة بالفترة المالية السابقة المؤجلة إلى الفترة المالية الجارية
(7.0)	(10.4)	(3.4)	موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى الفترة المالية التالية
(17.9)	(28.6)	(10.7)	صافي المبلغ المحوّل إلى الفترة المالية الحالية / (المؤجل إلى الفترات المالية اللاحقة)

**برنامج العمل - الأداء**

335- جرى وضع ميزانية برنامج العمل للفترة 2014-2015 استناداً إلى مستوى الاعتمادات الصافية الموافق عليها وإلى الموارد المالية الطوعية المقدرة من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق الغايات المتعلقة بنواتج السنتين بمقتضى أطر النتائج للأهداف الاستراتيجية والوظيفية وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني.

336- ويحدد الجدول 12 أداء المنظمة بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية مقارنة مع أبواب ميزانية الفترة 2014-2015<sup>26</sup> بالنسبة إلى الاعتمادات الصافية في البرنامج العادي والتقديرات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة من خارج الميزانية. والتقديرات وتوزيع الأبواب للموارد من خارج الميزانية هي التي نُشرت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 في فبراير/ شباط 2013. وقد نُقح توزيع أبواب الميزانية لصافي اعتمادات البرنامج العادي خلال الفترة

<sup>26</sup> الوثيقة C 2013/3.

المالية بسبب عملية التغيير التحولي وتوزيع ميزانية البرنامج العادي في الجدول 12 هو الذي وافق عليه مجلس المنظمة في ديسمبر/ كانون الأول 2013.<sup>27</sup>

337- ولا بد أن يختلف استخدام موارد الاعتمادات الصافية عما كان مقرراً نتيجة عوامل عدة مثل تغير الأولويات مع تغيير المتطلبات الخارجية على المستويين العالمي والقطري والتدابير المتخذة للاستجابة لاحتياجات الأعضاء الأكثر إلحاحاً والتكاليف غير المنظورة وتأثير أسعار الصرف.

338- ففي الفترة 2014-2015، أنفقت المنظمة 99.4 في المائة من الاعتمادات الصافية البالغة 1 005.6 مليون دولار أمريكي، ما أسفر عن نقص إجمالي في الإنفاق قدره 5.6 مليون دولار أمريكي. وسوف يُستخدم هذا الرصيد في الفترة 2016-2017 على النحو الذي أجازته المؤتمر بموجب قراره 6/2015، لتغطية أي نفقات إضافية لمرة واحدة مرتبطة بالتغيرات التحولية.

339- وفقاً للمادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، عُرض أداء الميزانية على لجنة المالية خلال الدورة التي عقدتها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 للاطلاع على النتائج الشاملة المتوقعة للميزانية في الفترة 2014-2015 وعمليات النقل بين أبواب الميزانية<sup>28</sup>. وتحوّل أي أرصدة غير منفقة في برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني إلى الفترة المالية التالية لاستخدامها تماشياً مع ما نصت عليه اللائحة المالية الحالية للمنظمة، وهي ترد بالتالي في الجدول 12 على أنها أنفقت بالكامل.

340- وفي إطار التنفيذ من خارج الميزانية<sup>29</sup>، بلغ الإنفاق 1.5 مليار دولار أمريكي، أي أنها كانت أعلى بنسبة 7 في المائة من المبلغ المقدّر في برنامج العمل والميزانية. ويعزى ذلك إلى التوقعات الحريصة المستخدمة في التوقعات المتصلة بهذه الموارد نظراً إلى تعدّد توقع هذا النوع من تدفقات الأموال.

<sup>27</sup> الوثيقة CL 148/3 والفقرتان 7 و8 في الوثيقة CL 148/REP

<sup>28</sup> الوثيقة FC 160/7.

<sup>29</sup> يشمل الإنفاق في الخانة الخاصة بالموارد من خارج الميزانية عائدات الدخل المحسوبة على الحساب العام. ويتماشى هذا مع عرضها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 حيث وردت عائدات الدخل ضمن الموارد من خارج الميزانية

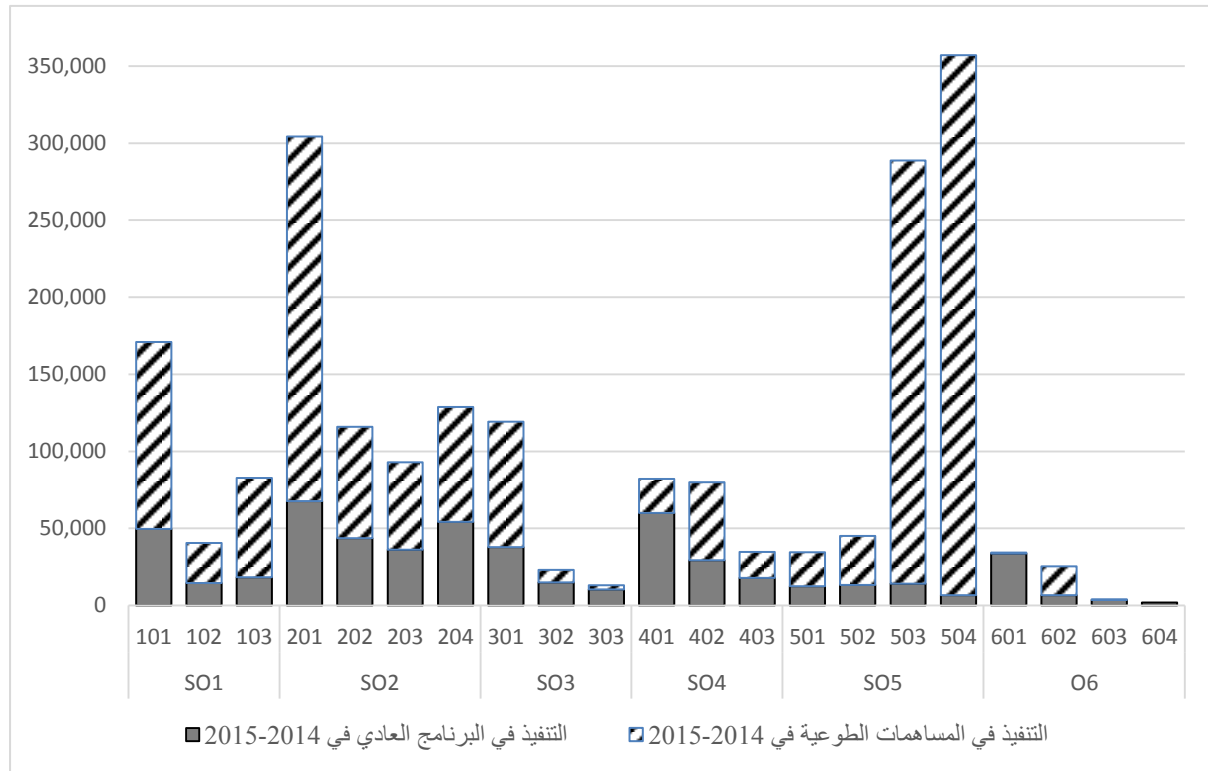


**الجدول 12 : أداء برنامج العمل في الفترة 2014-2015 (بآلاف الدولارات الأمريكية)**

مجموع التنفيذ			التنفيذ من خارج الميزانية			التنفيذ من البرنامج العادي			
الاعتمادات الصادقة في برنامج العمل والميزانية	الباب	الإنفاق/ (بالزيادة)	الإنفاق من الاعتمادات الصافية بحسب سعر الصرف المعتمد في الميزانية	الاعتمادات الصادقة في برنامج العمل والميزانية	الباب	الإنفاق/ (بالزيادة)	الإنفاق من الاعتمادات الصادقة بحسب سعر الصرف المعتمد في الميزانية	الاعتمادات الصادقة في برنامج العمل والميزانية	الباب
(46,913)	294,289	247,376	(58,866)	211,625	152,759	11,953	82,664	94,617	1
(171,955)	641,796	469,841	(168,805)	439,965	271,160	(3,150)	201,831	198,681	2
(38,714)	155,306	116,592	(37,575)	92,025	54,450	(1,139)	63,281	62,142	3
49,269	196,794	246,063	41,244	89,602	130,846	8,025	107,192	115,217	4
107,889	725,303	833,192	116,704	678,583	795,287	(8,815)	46,720	37,905	5
(10,789)	65,627	54,838	(19,654)	19,746	92	8,865	45,881	54,746	6
0	134,721	134,721	0	0	0	0	134,721	134,721	7
(11,276)	77,433	66,157	(2,250)	3,695	1,445	(9,026)	73,738	64,712	8
629	34,876	35,505	4	0	4	625	34,876	35,501	9
15,599	88,475	104,074	22,154	1,707	23,861	(6,555)	86,768	80,213	10
5,595	83,374	88,969	1,411	5,867	7,278	4,184	77,507	81,691	11
600	0	600	0	0	0	600	0	600	12
0	21,886	21,886	0	0	0	0	21,886	21,886	13
181	23,017	23,198	181	0	181	0	23,017	23,017	14
<b>(99,887)</b>	<b>2,542,895</b>	<b>2,443,010</b>	<b>(105,454)</b>	<b>1,542,815</b>	<b>1,437,361</b>	<b>5,567</b>	<b>1,000,082</b>	<b>1,005,649</b>	<b>المجموع</b>

341- ويبين الشكل 4 الأداء المالي بحسب المخرجات بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6. ويرد الإنفاق بحسب المخرجات ضمن الملحق 5 على الويب لكل من أبواب الميزانية.

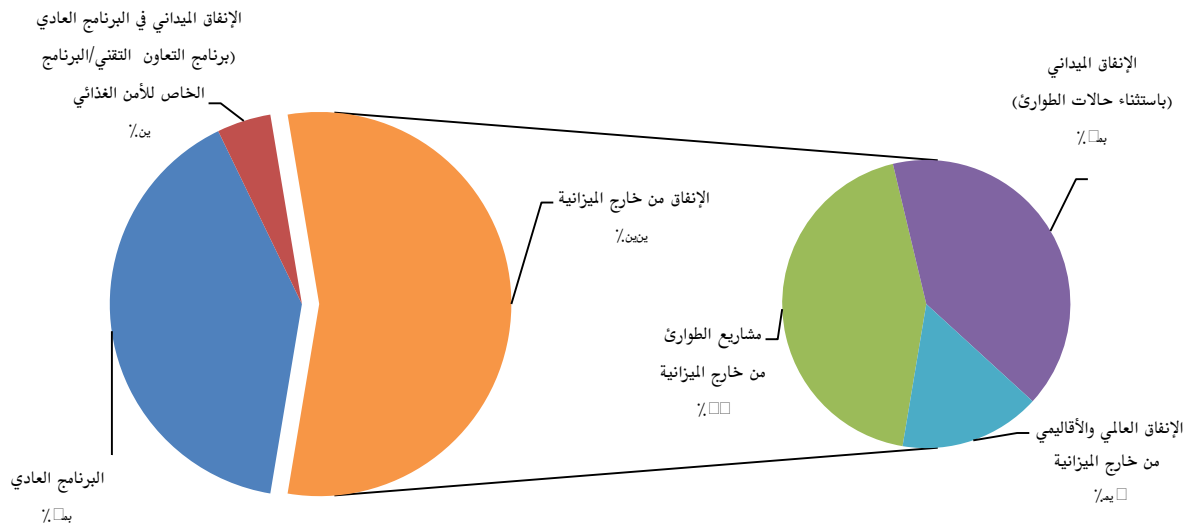
الشكل 4: التنفيذ على مستوى المخرجات بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6 (بآلاف الدولارات الأمريكي)



342- ويبين الشكل 5 الإنفاق من البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية خلال الفترة المالية 2014-2015 كحصة من مجموع الإنفاق. ويتضمن هذا الشكل أيضاً توزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع: المكاتب الميدانية وحالات الطوارئ وتقديم الدعم إلى البرنامج العادي. وخلال الفترة 2014-2015، بلغت حصة الإنفاق من البرنامج العادي 45 في المائة من مجموع الإنفاق، منها 5 في المائة لبرنامج التعاون التقني. ومقارنة مع الفترة 2012-2013، انخفضت حصة البرنامج العادي من مجموع الإنفاق بنسبة 1 في المائة بعدما بلغت 46 في المائة، بسبب انخفاض الإنفاق من خارج الميزانية.

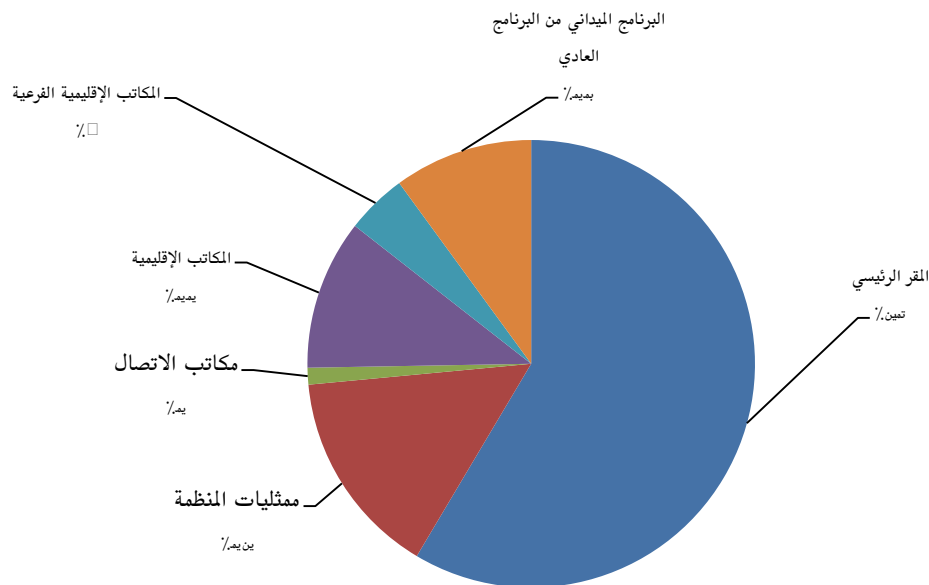
343- واستأثرت مشاريع المساعدة الطارئة بأكثر حصة من الإنفاق من خارج الميزانية (44 في المائة)، تلتها المشاريع الميدانية في غير حالات الطوارئ (40 في المائة)، والدعم من خارج الميزانية المقدم إلى المشاريع العالمية والأقليمية (16 في المائة).

الشكل 5: الإنفاق من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية كحصة من مجموع الإنفاق في الفترة 2014-2015، وتوزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع



344- وقد تم إنفاق معظم موارد البرنامج العادي في المقر الرئيسي بنسبة تصل إلى 59 في المائة من الإنفاق (الشكل 6). غير أن هذه النسبة أقل بنسبة 6 في المائة مما كانت عليه في الفترة 2012-2013 مما يدل على التداخيات المالية المتوقعة لزيادة اللامركزية في أنشطة المنظمة. وازدادت بنوع خاص حصة الإنفاق في المكاتب الإقليمية من 9 إلى 11 في المائة وفي ممثلات المنظمة من 12 إلى 15 في المائة بين الفترتين 2012-2013 و2014-2015.

الشكل 6: الإنفاق من البرنامج العادي في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، 2014-2015



### استخدام الأموال المرحّلة من الفترة 2012-2013

345- وفقاً لما أجاز به المؤتمر في عام 2013<sup>30</sup>، استُخدم الرصيد غير المنفق من الفترة المالية 2012 - 2013 وقدره 9.4 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 0.3 مليون دولار أمريكي لخطة العمل الفورية، في الفترة المالية 2014 - 2015 من أجل تمويل أي إنفاق إضافي مرة واحدة مقترن بالتغيرات التحويلية. وقد استخدم المبلغ بأكمله لتمويل ثلاثة مجالات من هذه النفقات لمرة واحدة:

(أ) 6.9 مليون دولار أمريكي لتمويل تكاليف إنهاء الخدمة وإعادة توزيع الموظفين الناشئة في الفترة 2014-2015 من الفترة 2012-2013 والتدابير المتصلة بالتغيرات التحويلية الجارية؛

(ب) 2.3 مليون دولار أمريكي للتمويل لمرة واحدة لجزء من حصة المنظمة في تكلفة نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة، والتي سيتم تمويلها في المستقبل من تدابير تحقق وفورات في الكفاءة وإعادة تخصيص الموارد<sup>31</sup> ويرتبط التعاون المعزز مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بشكل وثيق بطرق العمل الجديدة في المكاتب الميدانية؛

(ج) 269 000 دولار أمريكي لتغطية التكاليف لمرة واحدة للاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة الناتجة عن الإجراء 2-74 من خطة العمل الفورية.

### الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة

346- لا يزال السعي إلى تحقيق وفورات ومكاسب نتيجة زيادة الكفاءة يحظى بأولوية عالية بالنسبة إلى المنظمة. وقد شملت التغيرات التحويلية التي أطلقها المدير العام بالنسبة إلى المنظمة، اعتباراً من سنة 2012، عنصراً رئيسياً تمثل في الحاجة إلى التحلي بفكر مختلف قائم على القيمة مقابل المال داخل المنظمة والسعي تبعاً لذلك باستمرار إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في طرق عملها. وقد أفضى هذا بالفعل إلى مستوى غير مسبوق من الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة بما مقداره 71.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين 2012-2013 بموازاة تنفيذ برنامج العمل الموافق عليه.

347- ولدى الموافقة على اعتمادات الميزانية وعلى برنامج العمل للفترة 2014-2015، أخذ المؤتمر علماً بالوفورات المخطط لها نتيجة زيادة الكفاءة وقدرها 14 مليون دولار أمريكي وطلب إلى المدير العام اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مزيد من الوفورات بمقدار 22.6 مليون دولار أمريكي بموازاة تنفيذ برنامج العمل الموافق عليه. وكان يتعيّن

<sup>30</sup> الفقرة 3 من قرار المؤتمر CR 7/2013

<sup>31</sup> الفقرات 72-74 في الوثيقة PWB 2016-17 C 2015/3

تحقيق وفورات إجمالية خلال الفترة 2014-2015 بفضل زيادة الكفاءة بما مقداره 36.6 مليون دولار أمريكي وهو ما تمّ بالفعل.

348- وشدد المؤتمر على أهمية خفض الزيادات في تكاليف الموظفين في المنظمة وأكد على أنّ تحديد مزيد من الوفورات والمكاسب نتيجة زيادة الكفاءة يجب أن ينبع من الهدف المتمثل في استخدام الموارد المتاحة في إطار المنظمة المتجددة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية وليس على حساب تنفيذ برنامج العمل. وعليه، فقد تمّ وضع النهج المتبع لتحديد الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة انطلاقاً من المبدأ الشامل الذي يقضي بالحد قدر المستطاع من تأثيرات هذه العملية على المكاتب الميدانية وعلى الإدارات الفنية في المنظمة.

*استعراض الوظائف في الفئة الفنية وفي فئة الخدمات العامة في المكاتب غير الفنية  
(وفورات بقيمة 25 مليون دولار أمريكي)*

349- تمثلت العملية الرئيسية لتحديد الوفورات في التكاليف المتصلة بالموظفين في إجراء استعراض نقدي للوظائف المنشأة في 17 من المكاتب غير الفنية الموجودة في المقر الرئيسي للمنظمة، خاصة على مستوى الإدارة العليا وإدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية. وأفضى هذا الاستعراض النقدي إلى إلغاء عدد صافٍ من الوظائف بلغ 100 وظيفة في الفترة 2014-2015، أُضيفت إلى الوظائف الملغاة في الفترة 2012-2013 وعددها 135 وظيفة وأفضت إلى وفورات قدرها 25 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية الواحدة. وشملت هذه العملية تحديث شعبة تكنولوجيا المعلومات وترشيد كفاءة مكتب الاتصالات في المنظمة بقدر أكبر ومكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات.

*استعراض الوظائف من رتبة مدير (وفورات بمقدار 1.3 مليون دولار أمريكي)*

350- جرى استعراض الوظائف من رتبة مدير سعيًا إلى تفعيل الإدارة على نحو أكبر. وحدد الاستعراض عدداً من المجالات التي بالإمكان تحسين الإدارة فيها وأفضى ذلك إلى إلغاء أو تخفيض درجة سبع وظائف من رتبة مد-1 في المقر الرئيسي، مما حقق وفورات قدرها 1.3 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية.

*امتيازات الموظفين (وفورات بمقدار 3.9 مليون دولار أمريكي)*

351- أقرّ المؤتمر بأنّ معظم امتيازات ومستحقات موظفي الفاو تحدد بموجب النظام المشترك في الأمم المتحدة وتوافق عليها لجنة الخدمة المدنية الدولية أو الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد اتبعت المنظمة عن كثب الاستعراض الشامل الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية لحزمة التعويضات لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا خلال فترة السنتين ووافقت اللجنة والجمعية العامة في نهاية سنة 2015 على التدابير الواجب اتخاذها، مع ما قد يكون لذلك من تداعيات مالية في المستقبل.

352- وفي تلك الأثناء، جمّدت لجنة الخدمة المدنية الدولية أجور الموظفين في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في عامي 2014 و2015 وأبقت التأمين الصحي الأساسي (BMIP) على حاله في عام 2015 مما أدى إلى وفورات في تكاليف الموظفين في جميع أبواب الميزانية مقارنة مع الميزانية. وقابل جزء من الانخفاض في التكاليف الفعلية للموظفين تأثير الزيادة في التكاليف الحالية لخدمة الموظفين الناجمة عن التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، مما أدى إلى وفورات صافية في فترة السنتين قدرها 2.7 مليون دولار أمريكي.

353- وجرى أيضاً استعراض الامتيازات الخاضعة لرقابة المدير العام. وتقرر خفض العدد الأقصى من أيام الإجازات السنوية المتراكمة والمدفوعة للموظفين عند التقاعد من 60 إلى 30 يوماً، مما أدى إلى وفورات خلال فترة السنتين قدرها 1.2 مليون دولار أمريكي.

#### الوفورات الناشئة عن تكاليف غير الموظفين (بمقدار 6.4 مليون دولار أمريكي)

354- جرى استعراض تكاليف التشغيل لغير الموظفين وتم تحقيق وفورات متكررة في فترة السنتين قدرها 6.4 مليون دولار أمريكي. وكانت هذه الوفورات التشغيلية بالدرجة الأولى نتيجة زيادة كفاءة استخدام السفر في مهام رسمية والخدمات الداخلية والعقود مع جهات خارجية مقدمة للخدمات. وتم تحديداً إجراء تغييرات في معايير مدة السفر من أجل تحديد درجة السفر لجميع موظفي المنظمة وللمسافرين من غير الموظفين؛ وتم تمديد العمل ببرنامج الفنادق المفضلة؛ وجرى التركيز بقدر أكبر على التعلم الإلكتروني لتطوير مهارات الموظفين؛ واستخدام آلات تجفيف اليدين في الحمامات؛ تبسيط المساعدة المؤقتة؛ وإعادة التفاوض بشأن العقود مع الجهات الخارجية المقدمة لخدمات التنظيف والعتالة، فضلاً عن صيانة تجهيزات تكنولوجيا المعلومات.

#### تعبئة الموارد

355- تعتمد الفاو بشكل كبير على المساهمات الطوعية بالإضافة إلى الاشتراكات المقررة لتنفيذ برنامج عملها ومساعدة الأعضاء على تحقيق الأهداف التي يطمحون إليها. وفي الفترة 2014-2015، قامت المنظمة بتعبئة 1.8 مليار دولار أمريكي من المساهمات الطوعية، أي بزيادة نسبتها 6 في المائة قياساً بالفترة 2012-2013. وكان تقريباً نصف الموارد المعبأة خلال فترة السنتين من خلال اتفاقات ناشئة عن المكاتب الميدانية.

356- ووفّر الشركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب العشرين الأولى نحو 75 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية في الفترة 2014-2015 كما هو مبين في الجدول 13، مقارنة مع 71 في المائة خلال فترة السنتين السابقة. واستحوذ الشركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب الخمسة الأولى على نحو 50 في المائة من إجمالي الموارد المعبأة مقارنة مع نحو 43 في المائة خلال الفترة 2012-2013.

**الجدول 13: الموارد المعبأة – الشركاء في الموارد الذين احتلوا المراتب الأولى خلال الفترة 2014-2015**

2015-2014	2013-2012	الشريك في الموارد / نوع التمويل
334	327	الاتحاد الأوروبي
212	145	الولايات المتحدة الأمريكية
139	47	مرفق البيئة العالمية
120	124	المملكة المتحدة
79	83	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
65	68	اليابان
52	59	حساب الأمانة المشترك للمانحين والتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
39	24	البرازيل
13	0	من بينها مشاريع ممولة من حسابات أمانة أحادية
38	43	ألمانيا
38	49	النرويج
29	24	سويسرا
25	17	المكسيك
9	17	من بينها مشاريع ممولة من حسابات أمانة أحادية
25	33	إيطاليا
24	11	كندا
23	23	هولندا
22	19	البنك الدولي
22	17	الصندوق المشترك للعمل الإنساني في السودان
22	1	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
21	33	بلجيكا
18	27	السويد
98	156	مشاريع أخرى ممولة من حسابات أمانة أحادية*
177	188	متعددة الأطراف
34	0	
23	1	
178	183	الشركاء الآخرون في الموارد
<b>1,800</b>	<b>1,701</b>	<b>مجموع الموافقات</b>

\* باستثناء البرازيل والمكسيك لإدراجهما في الخانات المناسبة أعلاه

357- واستحوذت حسابات الأمانة المتعددة الشركاء وحسابات الأمانة العالمية والإقليمية على ما نسبته 10 في المائة تقريباً من مجموع الموارد المعبأة وبقيت مستقرة مقارنة مع ما كانت عليه في فترة السنتين السابقة. وقد شجعت المنظمة التمويل المخصص بشكل طفيف من خلال آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة، مما يمكن شركاء المنظمة في الموارد من تخصيص مساهماتهم لمجالات معينة من برنامج العمل هي بأمس الحاجة إلى الموارد. وخلال الفترة 2014-2015، تمت تعبئة 23 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 13 في المائة من مجموع حسابات الأمانة المتعددة المانحين، من أجل دعم الآلية المذكورة بمساهمات من بلجيكا وهولندا والسويد.

358- ويُعدّ حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا حساباً مبتكراً بقيادة البلدان الأفريقية لدعم المبادرات الإنمائية في تلك البلدان وفي المنظمات الإقليمية من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية ووضع حد للفقر في الريف وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. وقد اتخذت تدابير في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي حيث بلغت التبرعات حتى اليوم 40 مليون دولار أمريكي (أنغولا وغينيا الاستوائية) منها 34 مليون دولار أمريكي تمت تعبئتها خلال فترة السنتين وتمثل 19 في المائة من مجمل الموارد المعبأة بواسطة حسابات الأمانة المتعددة المانحين.

359- وتشكل حسابات الأمانة الأحادية أسلوب التمويل الرئيسي لإشراك البلدان في عمليات التنمية الخاصة بها. فهي من جهة تتيح للبلدان الاستفادة من الخبرات الفنية للمنظمة بموازاة تمويل البرامج بالكامل من جانبها. ومن جهة أخرى، يسمح ازدياد نصيب حسابات الأمانة الأحادية للبلدان تشاطر ما لديها من معارف من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وقد استحوذت حسابات الأمانة الأحادية على 7 في المائة من المساهمات الطوعية الإجمالية المعبأة للفترة 2014-2015، وقد تمت الموافقة على 120 مليون دولار أمريكي في أكثر من 40 بلداً. أما البلدان التي كانت مشاركتها الأنشط في مشاريع حسابات الأمانة الأحادية خلال الفترة 2014-2015 فهي البرازيل وكولومبيا وتشاد واستحوذت البلدان التي احتلت المراكز الخمسة الأولى على حوالي نصف الموارد الإجمالية المعبأة من خلال هذه الحسابات. وكانت أذربيجان والكاميرون وكازاخستان وتركيا من الشركاء الهامين الآخرين في الموارد.

360- وتمّ توسيع قاعدة شركاء الفاو في الموارد من خلال التعاون بين بلدان الجنوب (القسم الثاني -باء). وجرى تعبئة ما مجموعه 70 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إبرام اتفاقات جديدة مع البرازيل والمكسيك والمغرب وفنزويلا. وجدير بالذكر التزام الصين الجديد خلال سنة 2015 تقديم مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب الذي يجمع الصين بالمنظمة دعماً للأولويات الاستراتيجية للمنظمة.

361- وخلال الفترة 2014-2015، حسّنت المنظمة شكل أطر البرمجة القطرية ومضمونها لكي تركز على نحو أفضل عمل المنظمة داخل البلدان وتعبئة الموارد، بما يشمل الغايات (القسم الثاني - دال). وإن أطر البرمجة القطرية الجديدة، فضلاً عن المساعدة على إشراك الشركاء داخل البلد، تيسّر تعبئة الموارد والاستثمارات أيضاً من خلال مؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية والصناديق العالمية الكبرى.

362- وخلال فترة السنتين، ساعدت المنظمة الأعضاء، بواسطة مركز الاستثمار لديها، على برمجة استثمارات فاقت قيمتها 7.5 مليار دولار أمريكي ممولة من مؤسسات التمويل الدولية لمشاريع مخصصة لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والحد من الفقر في الريف والإنتاج المستدام ولتعزيز النظم الغذائية والقدرة على الصمود. وجرى وضع استراتيجية لعمل المنظمة في مجال الاستثمارات لمساعدة البلدان على تعميم النتائج ضمن الإطار الاستراتيجي.



363- وفي سنة 2006، أصبح بإمكان المنظمة النفاذ بشكل كامل إلى التمويل للبلدان الأعضاء من مرفق البيئة العالمية. وقد ساهم التآزر بين أولويات كل من المنظمة والمرفق في إعطاء زخم لنمو الحافظة المشتركة بينهما اعتباراً من سنة 2006. وقد تجلّى هذا من خلال ازدياد عدد وقيمة المشاريع المشتركة بين المنظمة والمرفق والتي تمت الموافقة عليها على مرحلتين من التمويل من جانب المرفق مدة كل واحدة منها أربع سنوات وأطلقت عليها تسمية (26) GEF-4 مشروعاً تمت الموافقة عليها في الفترة من يوليو/تموز 2006 حتى يونيو/حزيران 2010) و(69) GEF-5 مشروعاً تمت الموافقة عليها في الفترة من يوليو/تموز 2010 حتى يونيو/حزيران 2014).

### تكلفة دعم البرامج الميدانية

364- يشكل تقديم المساعدة الفنية جزءاً من ولاية المنظمة، على النحو الوارد في المادة طاء-3 (أ) من دستور المنظمة. ويمكن تقديم المساعدة الفنية من البرنامج العادي والمساهمات الطوعية وغير ذلك من الترتيبات (مثل التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات). وتشمل المساهمات الأساسية للمساعدة الفنية ودعم الأنشطة ما يلي: (1) خدمات الدعم الفني التي عادة ما تُقدم مباشرة إلى الأعضاء؛ و(2) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي لضمان تنفيذ الأنشطة بفعالية من خلال المشاريع.

365- ولقد بذلت المنظمة جهوداً متسقة لقياس تكاليف دعم البرامج الميدانية وغيره من الأنشطة الممولة من خارج الميزانية والإبلاغ عنها بطريقة شفافة. ويتحقق ذلك من خلال المسح السنوي لقياس العمل الذي يشمل إجراء استبيان مفصل من جانب الموظفين المعنيين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

366- وقد استُخدمت البيانات الناشئة عن ذلك بالشكل التالي: (1) في حالة خدمات الدعم الفني، من أجل توفير تقديرات عن الوقت الذي يخصصه الموظفون لتقديم هذه الخدمات وما يرتبط بذلك من تكاليف في إطار البرنامج العادي؛ و(2) في حالة خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، من أجل توفير أساس واقعي لتحديد معدلات استرداد تكاليف خدمة المشاريع وتيسير الإجراءات الرامية إلى الحدّ من هذه التكاليف أو تحسين وسائل استردادها.

367- وستكون فترة السنتين هذه هي الفترة الأخيرة التي ستُبلّغ فيها الفاو عن تكاليف دعم البرامج الميدانية بهذا الشكل. وتستند السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف في الفاو، التي تمت الموافقة عليها في عام 2015، إلى مبدأ الاسترداد الكامل والنسبي للتكاليف. وينطوي ذلك على تغيير طريقة رصد تكاليف الدعم والإبلاغ عنها في المنظمة بموازاة التوقّف عن إجراء مسوحات لقياس العمل.

### خدمات الدعم الفني

368- إن الكلفة الإجمالية لخدمات الدعم الفني، التي تمثل الكلفة المقدّرة للوقت الذي ينفقه الموظفون الممولون من الميزانية لتوفير الدعم الفني إلى المشاريع، ارتفعت من 99.4 مليون دولار أمريكي في الفترة 2012 - 2013

إلى 111.3 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014 – 2015 (الجدول 14). ولقد تمت تغطية مبلغ 20.6 مليون دولار أمريكي (18.5 في المائة) من ميزانيات المشاريع، أي أقل بكثير من نسبة فترة السنتين السابقة (27.8 في المائة)، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على القدرات الفنية للمنظمة المرصودة في الميزانية لتوفير خدمات الدعم الفني. وإن تكاليف خدمات الدعم الفني كنسبة من التنفيذ الإجمالي للمشاريع، ارتفعت من 6.9 في المائة إلى 7.3 في المائة مما يبرز زيادة الطلب على قدرات الفاو ومهاراتها الفنية في الميدان.

#### الجدول 14: خدمات الدعم الفني\*

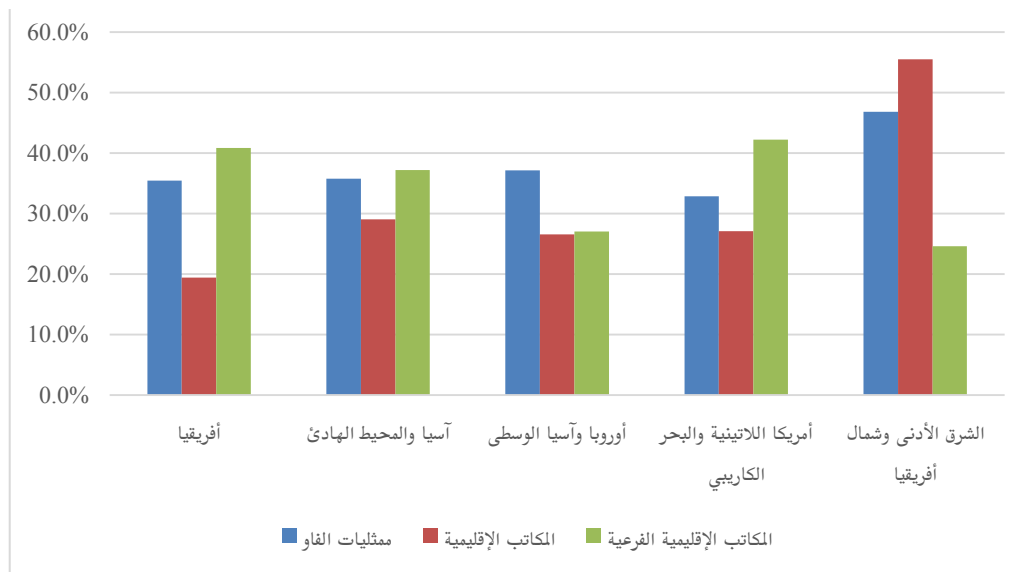
2015 – 2014 (مليون دولار أمريكي)	2013 – 2012 (مليون دولار أمريكي)	
1,520.9	1,450.1	التنفيذ الإجمالي للمشاريع (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)
111.3	99.4	الكلفة الإجمالية لخدمات الدعم الفني المقدّمة للمشاريع
7.3%	6.9%	المجموع كنسبة مئوية من مجموع تنفيذ المشاريع

\* تشمل الأرقام أثر الفروق في تكاليف الموظفين بما يعكس التكاليف الفعلية بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي المطبق في الميزانية

369- ويشكّل الموظفون من الفئة الفنية في المكاتب الميدانية المصدر الرئيسي لتوفير خدمات الدعم الفني بنسبة 51 في المائة، في حين يوفر الموظفون من الشعب الفنية في المقر الرئيسي نسبة 49 في المائة. ويرد التوزيع الإقليمي لخدمات الدعم الفني من حيث نسبة الوقت الذي ينفقه الموظفون من الفئة الفنية من أجل توفيرها في الشكل 7. ولقد كرّست المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية متوسط 34.5 في المائة من وقت الموظفين من الفئة الفنية لخدمات الدعم الفني في الفترة 2014 – 2015.

#### الشكل 7: النسبة المئوية للوقت الذي ينفقه الموظفون من الفئة الفنية على دعم البرامج الميدانية،

الفترة 2015 – 2014



### خدمات الدعم الإداري والتشغيلي

370- بموجب سياسة الفاو الخاصة بتكاليف الدعم التي دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة 2014 - 2015، تُمثّل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي التكاليف غير المباشرة والمتقلّبة المتكبّدة في إطار البرنامج العادي، والمرتبطة بعملية تنفيذ المشاريع، والواجب استردادها من ميزانيات المشاريع<sup>32</sup> وكما هو مبين في الجدول 15، بلغ مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي خلال الفترة 2014-2015 مبلغ 143.3 مليون دولار أمريكي. ولقد تم استرداد حوالي 88.4 في المائة من هذه التكاليف من ميزانيات المشاريع، أي بنسبة أقل بقليل من فترة السنتين السابقة.

**الجدول 15: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي والمبالغ المستردة من ميزانيات المشاريع مقارنة بنسبة التنفيذ الإجمالية**

2015 - 2014 (مليون دولار أمريكي)	2013 - 2012 (مليون دولار أمريكي)	
1,520.9	1,450.1	إجمالي تنفيذ المشاريع (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)
143.3	139.4	تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي
126.6	125.4	المبالغ التي تم استردادها من ميزانيات المشاريع*
16.7	14.0	تكاليف الدعم قيد الاسترداد
88.4%	90.0%	النسبة المئوية الصافية للتكاليف المستردة
9.4%	9.6%	إجمالي تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من التنفيذ الإجمالي للمشاريع

\* تشمل التكاليف الإدارية والتشغيلية المستردة كتكاليف مباشرة

371- ولقد ارتفعت كلفة الدعم الإداري والتشغيلي بنسبة 3 في المائة وبمعدّل أدنى من نسبة الإنفاق على المشاريع (التي ارتفعت بنسبة 6 في المائة). وكنتيجة لذلك، لقد شهدت تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المتعلقة بالإنفاق الإجمالي على المشاريع انخفاضاً طفيفاً من 9.6 في المائة خلال الفترة 2012 - 2013 إلى 9.4 في المائة خلال الفترة 2014 - 2015. ولقد ساهم تحسين كفاءة عدد من العمليات الداخلية خلال فترة السنتين هذه في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية.

<sup>32</sup> المنظمة ملتزمة بموجب المادة 6-7 من اللائحة المالية باسترداد كامل تكاليف الدعم المقدم من البرنامج العادي إلى المشاريع من خارج الميزانية.

## الملحق 1: سياسة اللغات في المنظمة

### مقدمة

372- منذ نقل تاريخ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يونيو/حزيران في السنة الثانية من الفترة المالية، لم تكن الوحدات الفنية تملك مُتسعاً من الوقت لتخطيط اجتماعاتها مسبقاً. وبالتالي تراجع عدد الدورات كما كان مخططاً في برنامج العمل والميزانية، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الدورات غير المقررة التي عقدت خلال الفترة المالية. ومع أن العدد الإجمالي للدورات التي عقدت في الفترة 2014-2015 انخفض قليلاً، إلا أن هذا العدد يتماشى مع نظيره في الفترة المالية السابقة.

373- وفي عام 1999، أكد مؤتمر المنظمة في دورته الثلاثين من جديد ضرورة القسوى لضمان التعادل والتوازن في استخدام لغات المنظمة، والحاجة إلى الإشراف على جودة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية. وإذ تطلع المؤتمر إلى تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل، وافق على ضرورة أن يرصد الأعضاء عن كثب التقدم المحرز عبر المتابعة والتقييم الدوريين. ونظر الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية في الفترة 2014-2015 في تقريرين مفصلين بشأن التقدم المحرز لتحقيق التوازن بين اللغات في منتجات المنظمة<sup>33</sup>. ورحّب المجلس في دورته الحادية والخمسين بعد المائة بالتحسينات التي طرأت على التوازن بين اللغات وشدد على أهمية مواصلة الجهود، لا سيما بالنسبة إلى اللغات التي لا يزال التقدم فيها بطيئاً.

### اجتماعات المنظمة

374- كان عدد دورات برنامج العمل والميزانية الموافق عليها للفترة 2014-2015 (133) أقل مما كان عليه في الفترة 2012-2013 (157). وكانت هناك 135 دورة غير مقررة (68 دورة في إطار البرنامج العادي و67 بتمويل من حسابات الأمانة) وبلغ عدد الدورات الملغاة 24 دورة (كما هو ملخص في الجدول 16 وكما يرد في الملحق 3 على الويب المتاح على الموقع [www.fao.org/pir](http://www.fao.org/pir)) ما أسفر عن عقد 244 دورة خلال الفترة 2014-2015، ويشكّل ذلك انخفاضاً نسبته 4 في المائة عن الفترة المالية السابقة.

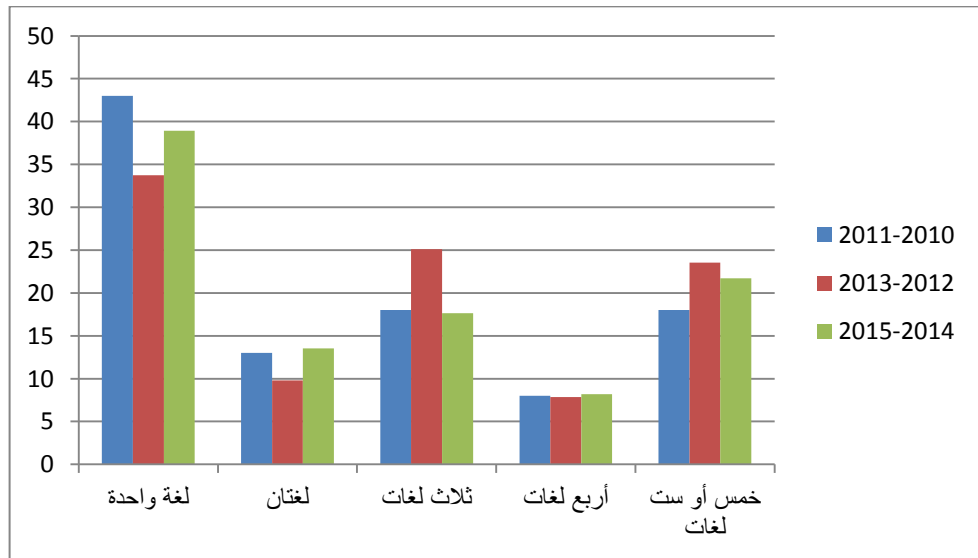
<sup>33</sup> الوثيقتان JM 2014.2/3 و JM 2015.1/2

**الجدول 16: الدورات التي عقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية**

2015-2014	2013-2012	2011-2010	الوصف
133	157	171	دورات موافق عليها في برنامج العمل والميزانية
(24)	(11)	(15)	دورات ملغاة، البرنامج العادي
67	35	55	دورات غير مقررة، البرنامج العادي
68	74	57	دورات غير مقررة، حسابات الأمانة
<b>244</b>	<b>255</b>	<b>268</b>	<b>المجموع</b>
134	147	134	المقر الرئيسي
110	108	134	المواقع الميدانية
<b>244</b>	<b>255</b>	<b>268</b>	<b>المجموع</b>
%45	%42	%50	نسبة الدورات في المواقع الميدانية

375- ويتمثل أحد مؤشرات التوازن بين اللغات في النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدت بعدة لغات من لغات المنظمة (الشكل 8). ففي الفترة 2015-2014، عقد 21 في المائة من الاجتماعات بخمس أو ست لغات من لغات المنظمة، في حين بقيت نسبة الاجتماعات التي عقدت بأربع لغات 8 في المائة. وبلغت نسبة الاجتماعات التي عقدت بثلاث لغات 18 في المائة.

**الشكل 8: نسبة الاجتماعات حسب عدد اللغات (نسبة مئوية)**



**المطبوعات**

376- أعدّ للإصدار بلغات المنظمة الرسمية خلال 2015-2014 ما مجموعه 2 367 مطبوعاً، وشكّل ذلك زيادة بنسبة 35 في المائة عن المطبوعات التي صدرت في الفترة المالية السابقة وعددها 1 745 مطبوعاً. وتتصل الزيادة في حجم المطبوعات المسجلة في أثناء الفترة المالية بالزيادة في إنتاج المطبوعات وتحسين التتبع من خلال نظام تدفق العمل

في مجال المطبوعات الذي استُحدث في منتصف عام 2014. وصدور، من المجموع الكلي، 56 في المائة بالإنكليزية، و12 في المائة بالفرنسية، و18 في المائة بالإسبانية، و3.8 في المائة بالعربية، و4.1 في المائة بالروسية، و3.7 في المائة بالصينية (بما في ذلك تلك الممولة من خلال برنامج المطبوعات الصينية). وصدرت النسبة المتبقية وقدرها 2.4 في المائة بلغات متعددة. ونظراً للأهمية المنوحة للمطبوعات ونشر المعرفة، صُمم نظام تدفق العمل في مجال المطبوعات باعتباره أداة لوضع مواصفات لمراقبة الجودة بواسطة رصد المطبوعات على نطاق المنظمة ككل. ويُستخدم هذا النظام تلقائياً منذ يناير/كانون الثاني 2015 في كل المنتجات الإعلامية للمنظمة.

### المواد الإلكترونية

377- استمر تحسّن التغطية اللغوية لموقع FAO.org خلال عام 2014-2015 بفضل التنفيذ الصارم للسياسات المؤسسية ذات الصلة. وامتثلت كل المواقع الإلكترونية الجديدة التي أُطلقت أثناء الفترة المالية للتغطية اللغوية الإلزامية حسب الاقتضاء. وفي ما يتعلق بمركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة، بُذلت جهود إضافية لزيادة تغطية الوثائق المعدّة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية ودعمًا لسياسة موقع FAO.org. وأدرجت في الفترة المالية 25 000 وثيقة تقريباً في مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة بجميع اللغات (تمثلت فيها 77 لغة). ونتيجة لذلك يضم المركز الآن أكثر من 80 000 وثيقة.

378- وشهد عدد الوثائق المنشورة بجميع اللغات - وخاصة باللغات غير اللاتينية - ارتفاعاً كبيراً طوال الفترة المالية السابقة. وبالمقارنة مع الفترة 2012-2013، بلغت نسبة الزيادة في عدد الوثائق المنشورة باللغة العربية 340 في المائة. وكانت نسبة الزيادة في اللغات الأخرى على النحو التالي: الصينية 350 في المائة، والإنكليزية 269 في المائة، والفرنسية 235 في المائة، والروسية 370 في المائة، والإسبانية 224 في المائة. ومع أنّ أغلبية التقارير التقنية تُنشر باللغة الإنكليزية فحسب، فإن المنشورات الصادرة بكل لغة من اللغات يمكن مقارنته بالفترة المالية السابقة. غير أن الإنجاز الإضافي الجدير بالذكر هو تحسين إتاحة الوثائق باللغة الروسية، إذ ارتفعت من 2 في المائة إلى 5.3 في المائة من إجمالي محتوى مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة.

### المصطلحات والدعم اللغوي

379- جرى، في خريف عام 2014، إطلاق نسخة جديدة من بوابة المصطلحات Term Portal، وهي منصة تستخدم لاستحداث المفاهيم والمصطلحات والتعاريف وتخزينها وإدارتها ومتابعتها، واستُحدثت مهام إضافية بهدف تلبية متطلبات جديدة متنوعة مثل زيادة سرعة الاستخدام وسهولته وإمكانية تبادل السجلات مع مستخدمين آخرين، ونظام متوافق مع الأجهزة المحمولة وأكثر تطوراً بشأن تدفق العمل. وأصبح موقع بوابة المصطلحات Term Portal يستقبل الآن ما يزيد على 2 700 زيارة في الشهر من جميع أنحاء العالم.

380- وجرى توسيع وتعزيز بوابة المصطلحات Term Portal (الجدول 17). وقد تلقت البوابة إضافات إلى مسرد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية ومسرد مصائد الأسماك التابع للمنظمة بجميع اللغات، بالاقتران مع سير عمل كامل لضمان نشرهما على نطاق أوسع وتنسيق الحفاظ عليهما وصيانتها وضمان استدامتهما على المدى الطويل. كما جرى الاضطلاع بعمل أولي لاستيعاب مسرد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتوزيعه بالتعاون مع الصندوق المذكور. وجرى تنقيح وتحديث مستفيضان في بعض المجالات الرئيسية لمجموعة مصطلحات FAOTERM، وهي الأكبر بين المجموعات الـ 16 الموجودة في بوابة المصطلحات. وأسهمت بعض التدريبات/الشراكات في تحسين البيانات المتاحة في قواعد بيانات المصطلحات وأبرزت عملنا مع الشركاء الخارجيين.

381- واستمر اعتماد الترجمة والأعمال المتصلة بها على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب، وبذلت جهود خاصة للارتقاء بها إلى أحدث جيل من أجيال التكنولوجيا وتبسيط العمليات وطرق العمل المتصلة بها. وعلى وجه الخصوص، يتم شهرياً استخراج المصطلحات بصورة تلقائية من قواعد بيانات المصطلحات بغية إدماجها في أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، مما يسر البحث في الترجمات السابقة واسترجاعها لتحسين الاتساق بين وثائق المنظمة والإسراع في تسليم وثائق الاجتماعات.

#### الجدول 17: المصطلحات في بوابة المصطلحات Term Portal حسب اللغة

اللاتينية	الروسية	الإيطالية	الصينية	العربية	الإسبانية	الفرنسية	الإنكليزية	
8 000	500	11 000	52 000	50 000	7 0000	71 000	72 000	2007-2006
9 000	2 400	11 000	54 000	55 500	76 000	79 000	83 000	2009-2008
19 500	5 500	11 000	60 000	7 0000	94 000	97 000	100 000	2011-2010
19 247	20 659	11429	64 452	71 715	110 188	144 046	167 051	2013-2012
20 200	16 000	33 100	77 000	91 000	111 800	113 100 <sup>1</sup>	126 800 <sup>34</sup>	2015-2014

<sup>34</sup> التراجع في الأرقام هو نتيجة التوحيد والتنقيح اللذين أجريا في بعض المجالات المتعلقة بالمصطلحات واللذين تناولوا في أغلب الأحيان اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

## الملحق 2: التمثيل الجنساني والجغرافي

### التوازن بين الجنسين بين الموظفين

382- بقيت المنظمة ملتزمة بمبدأ تحقيق التوازن بين نسبيتي الموظفين الذكور والإناث والحفاظ على هذا التوازن. وفي نهاية عام 2015، شكلت النساء عموماً ما يزيد قليلاً على نصف مجموع موظفي المنظمة، وتحققت أهداف المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (نسبة 38 في المائة من الإناث في الفئة الفنية و20 في المائة في فئة مدير والفئات العليا).

383- ويبين الجدول 18 عدد الموظفين من الذكور والإناث بحسب الرتب بحلول نهاية عام 2015. وتشكل النساء عموماً 52 في المائة من مجموع موظفي المنظمة؛ و66 في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة (خ ع1- خ ع7)؛ و40 في المائة من موظفي الفئة الفنية (ف1-ف5)؛ و42 في المائة من موظفي الفئة الفنية الآخرين (الموظفون الفنيون الوطنيون ومعاونو الموظفين الفنيين)؛ و22 في المائة من الموظفين من فئة مدير والفئات العليا (مد-1 إلى نائب المدير العام). وضمن موظفي الفئة الفنية، تباينت نسبة الإناث من 63 في المائة في الرتبة ف-2 و53 في المائة في الرتبة ف-3 وصولاً إلى 24 في المائة في الرتبة ف-5. وتعكس زيادة عدد النساء في الرتبتين ف-2 وف-3 زيادة عدد الموظفات المؤهلات في المجالات الفنية للمنظمة. ومع تقاعد كبار الموظفين تدريجياً، يتوقع أن تنتقل كثيرات منهن إلى مناصب أعلى.

الجدول 18: الموظفون من الإناث والذكور بحسب الرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
نائب المدير العام	1	1	2	50%
المدير العام المساعد	2	8	10	20%
مد-2	8	27	35	23%
مد-1	16	61	77	21%
مدير	27	97	124	22%
ف-5	81	250	331	24%
ف-4	172	324	496	35%
ف-3	169	152	321	53%
ف-2	72	43	115	63%
ف-1*	17	12	29	59%
موظفو الفئة الفنية	511	781	1,292	40%
موظف وطني من الفئة الفنية	74	118	192	39%
موظف معاون من الفئة الفنية	20	12	32	63%
موظفو الفئة الفنية الآخرون	94	130	224	42%
خ ع7	14	8	22	64%
خ ع6	129	42	171	75%

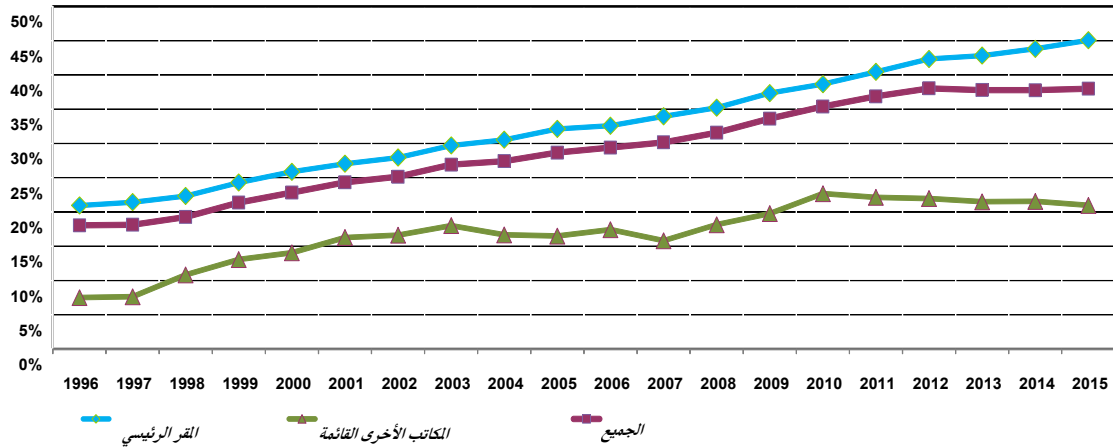


81%	370	72	298	خ ع 5
73%	462	125	337	خ ع 4
56%	303	133	170	خ ع 3
17%	137	114	23	خ ع 2
50%	2	1	1	خ ع 1
66%	1,467	495	972	خدمات عامة
52%	3,107	1,503	1,604	المجموع

\* بما في ذلك "الموظفون الفنيون المبتدئون".

384- وفي ما يتعلق بالفئة الفنية، أدت الجهود المبذولة خلال الفترات المالية الأخيرة إلى زيادة مطردة في عدد النساء في الوظائف الفنية في المقر الرئيسي من 21 في المائة في نهاية عام 1996 إلى 45 في المائة في نهاية عام 2015 وإلى زيادة في جميع المواقع من 18 إلى 38 في المائة (الشكل 9). وتستند هذه النسب إلى مجموع عدد الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا في كل من وظائف البرنامج العادي والوظائف الممولة من خارج الميزانية بعقود محددة المدة أو عقود دائمة في المقر الرئيسي والمكاتب المنشأة الأخرى. وفي حين أن نسبة النساء في الوظائف الفنية في المكاتب خارج المقر الرئيسي هي أقل من ذلك بكثير، إلا أن معدل الزيادة كان مرتفعاً نسبياً، بعد ما ازداد من 8 في المائة في عام 1996 إلى 21 في المائة في عام 2015.

الشكل 9: النسبة المئوية لتمثيل الوظائف في الفئة الفنية



385- علاوة على ذلك، أسفر تنفيذ برنامج الموظفين المبتدئين في عام 2010، الرامي إلى تحسين كل من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، عن نتائج ممتازة من حيث التمثيل الجنساني. فكما هو مبين في الجدول 19، كانت في عام 2015 نسبة الموظفات في الفئة الفنية برتبة ف-1 (موظفات مبتدئات) 59 في المائة.

### التقدم المحرز بشأن التمثيل الجغرافي

386- لا تزال الحاجة إلى زيادة عدد البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً مسألة ذات أولوية. وفي حين يظل الاعتبار الأهم لدى تعيين الموظفين هو ضرورة توشي أعلى درجات الكفاءة والاختصاص والنزاهة، يشجع مديرو التوظيف في المنظمة على "إيلاء العناية الواجبة، عند تعيين الموظفين، إلى ضرورة الاختيار على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن"، تماشياً مع ما تنص عليه الفقرة 3 من المادة 8 من دستور المنظمة.

387- اعتمد مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 منهجية لاحتساب توزيع التمثيل الجغرافي. وتوزع بموجب هذه المنهجية نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية و5 في المائة على أساس عدد سكان البلدان الأعضاء و55 في المائة بما يتناسب مع جدول الأنصبة المقررة.

388- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، بلغ عدد البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً 123 بلداً من أصل 194 بلداً، أي نسبة 63 في المائة مما يشكل انخفاضاً عن المستوى المسجل في سنة 2013 حين بلغت نسبة البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً 68 في المائة وهي أقل من الغاية المنشودة للفترة 2014-2015 وقدرها 75 في المائة. وهذه الغاية حافلة بالتحديات في ظل وجود العديد من البلدان عند أسفل الهامش المنشود مما جعلها بسهولة عرضة لأن تكون ضمن فئة البلدان الناقصة التمثيل أو غير الممثلة بمجرد استقالة أحد الموظفين أو إحالته إلى التقاعد. وكما جاء في استعراض منتصف المدة في سنة 2014<sup>35</sup>، فقد ساهمت عوامل ثلاثة في هذا التراجع هي: اعتماد تعريف متشدد أكثر للموظفين الذين يدخلون ضمن حساب التوزيع الجغرافي وانضمام ثلاثة بلدان إضافية إلى عضوية المنظمة وعدد الوظائف الشاغرة.

389- وفي نهاية سنة 2013، كان عدد البلدان الممثلة تمثيلاً زائداً 4 بلدان؛ وعدد البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً 17 بلداً؛ وعدد البلدان غير الممثلة 40 بلداً. وفي نهاية عام 2015، كان هناك 6 بلدان ممثلة تمثيلاً زائداً؛ و22 بلداً غير ممثلة تمثيلاً كافياً؛ و43 بلداً غير ممثل. ويبين الجدول 20 البلدان التي لا تقع ضمن نطاق البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. ويبين الجدول 21 عدد الموظفين الخاضعين لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة حتى 31 ديسمبر / كانون الأول 2015.

390- وسوف تتحسن هذه الأوضاع جزئياً من خلال التعديلات في العوامل الدورية مشفوعة بالتدابير الموجودة حالياً، لا سيما تقليص مدة عملية التعيين بشكل ملحوظ. وتسعى المنظمة حالياً إلى بذل جهود على عدة مستويات لتحسين التمثيل الجغرافي من خلال الإعلان عن وظائف فنية متخصصة ضمن شراكة مع مؤسسات مهنية ومع جامعات، فضلاً عن اتخاذ تدابير تهدف إلى اجتذاب المرشحين من ذوي المؤهلات من البلدان الناقصة التمثيل أو غير الممثلة. وتُبدل هذه الجهود من خلال برنامج الفنيين المهنيين المبتدئين وتتوجه خصيصاً للبلدان غير الممثلة أو الناقصة التمثيل. وسوف

يؤدي عدد من عمليات الاختيار الجارية حالياً إلى زيادة عدد البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً، مما يجعل المنظمة أقرب إلى بلوغ الغاية المرجوة.

**الجدول 20: البلدان التي ليست ضمن النطاق حسب الإقليم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015**

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً	البلدان غير الممثلة
أفريقيا	إثيوبيا، المغرب، تونس		جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، إريتريا، ليسوتو، سان تومي وبرنسيبي، جنوب السودان، سوازيلند
آسيا		الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند	بروني، كمبوديا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لاو، ملديف، ميانمار، سري لانكا، تيمور ليشتي
أوروبا	إيطاليا	إسرائيل، النرويج، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، تركيا	بيلاروس، إستونيا، لاتفيا، موناكو، الجبل الأسود
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	شيلي	كوبا، المكسيك، فنزويلا	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، السلفادور، غرينادا، سورينام
الشرق الأدنى	لبنان	جمهورية إيران الإسلامية، سلطنة عُمان	البحرين، الكويت، ليبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة
أمريكا الشمالية		الولايات المتحدة الأمريكية	
جنوب غرب المحيط الهادئ			جزر كوك، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوي، بالاو، ساموا، جزر سليمان، توفالو

الجدول 21: الموظفون من الفئة الفنية والفئات العليا الذين يخضعون لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

المجموع	ف-1	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	المدير العام المساعد	نائب المدير العام	الجنسية
16	2	3	6	2	1		1	1		الاتحاد الروسي
7			3	2		1	1			إثيوبيا
1				1						أذربيجان
7			2	3	1			1		الأرجنتين
3				1	2					الأردن
2				2						أرمينيا
4			1	2	1					إسبانيا
15		1	4	2	6		2			أستراليا
2					2					إسرائيل
3	1			2						أفغانستان
4			1		3					إكوادور
3			1	2						ألبانيا
56			7	26	16	4	3			ألمانيا
1	1									أندورا
2			1	1						إندونيسيا
2				1		1				أنغولا
6	1			4			1			أوروغواي
2			1	1						أوزبكستان
3			1	2						أوغندا
4				4						أوكرانيا
7		1		6						آيرلندا
3				1	1			1		آيسلندا
66		4	10	31	15	4	1	1		إيطاليا
1					1					بابوا غينيا الجديدة
1				1						باراغواي
5	1		2	2						باكستان
21		2	5	6	5	1	2			البرازيل
5	1			1	2		1			البرتغال
10				2	6	1	1			بلجيكا
4			2	2						بلغاريا
3				2	1					بنغلاديش
1				1						بنما
5				5						بنن
1					1					بوتان

المجموع	ف-1	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	المدير العام المساعد	نائب المدير العام	الجنسية
2					2					بوتسوانا
5			2	2		1				بوركينافاسو
2			1	1						بوروندي
2		1		1						البوسنة والهرسك
3	1	2								بولندا
5		1	1	2		1				بوليفيا
4			1	3						بيرو
2			1		1					تايلند
1					1					تركمانستان
8	1	1	2	2	1	1				تركيا
2			1	1						ترينيداد وتوباغو
2				2						توغو
7			2	1	1	1	2			تونس
2			1			1				تونغا
4			1	2	1					جامايكا
5			2	3						الجزائر
1					1					جزر القمر
5	1	1		3						الجمهورية التشيكية
1					1					الجمهورية الدومينيكية
3			1	2						الجمهورية العربية السورية
2					2					جمهورية الكونغو الديمقراطية
3				2	1					جمهورية إيران الإسلامية
5			2	1	1	1				جمهورية تنزانيا المتحدة
6		1		3	2					جمهورية كوريا
2				2						جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة
1				1						جنوب أفريقيا
5			2	3						جورجيا
1					1					جيبوتي
8				5	2	1				الدانمرك
1					1					دومينيكا
6				3	2	1				رواندا
2	1		1							رومانيا
2			1	1						زامبيا
5		1	2	1	1					زيمبابوي
1			1							سان مارينو
1				1						سانت فنسنت وغرينادين

المجموع	ف-1	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	المدير العام المساعد	نائب المدير العام	الجنسية
1					1					سانت كيتس ونيفيس
1					1					سانت لوسيا
1				1						سلطنة عُمان
1				1						سلوفاكيا
1			1							سلوفينيا
1				1						سنغافورة
6				3	2	1				السنغال
2					2					السودان
7			1	5	1					السويد
7				1	6					سويسرا
3			1		1		1			سيراليون
1					1					سيشيل
7	1		2	1	2		1			شيلي
2		1	1							صربيا
1			1							الصومال
26	3	1	6	7	4	3	1	1		الصين
3			1	2						طاجيكستان
2				2						العراق
2			1		1					غابون
3				1	2					غامبيا
2					1		1			غانا
4		1		2	1					غواتيمالا
2			1				1			غيانا
2				1	1					غينيا
1					1					غينيا الاستوائية
1					1					غينيا-بيساو
1				1						فانواتو
44			6	13	22	2		1		فرنسا
5				5						الفلبين
4	1		2	1						فنزويلا
5				3	1	1				فنلندا
1					1					فيجي
2					2					فييت نام
1	1									قبرص
6	1	1	1	1		1	1			قيرغيزستان
1									1	كابو فيردي

المجموع	ف-1	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	المدير العام المساعد	نائب المدير العام	الجنسية
3				1	2					كازاخستان
6			2	1	2	1				الكاميرون
3			1	2						كرواتيا
24		2	5	5	8	3	1			كندا
1				1						كوبا
4				2	2					كوت ديفوار
4		1	1	2						كوستاريكا
6			1	2	1	1	1			كولومبيا
3				2	1					الكونغو
2				1	1					كينيا
2				2						لبنان
2	1		1							لكسمبرغ
7			1	2	2	2				ليبيريا
2				2						ليتوانيا
1				1						مالطة
3			1	1	1					مالي
3				1		2				ماليزيا
2				1	1					مدغشقر
3			2	1						مصر
7				2	3	1	1			المغرب
12		1	2	3	5		1			المكسيك
2			2							ملاوي
42		2	9	10	16	4	1			المملكة المتحدة
2			2							منغوليا
4			1	2				1		موريتانيا
1			1							موريشيوس
3				1		1	1			موزامبيق
5		1	1	1	2					مولدوفا
1						1				ناميبيا
5		1	1	1	1	1				النرويج
8		1		4	2	1				التمسا
4	1	1			1	1				نيبال
6			1	2	3					النيجر
5					2	2		1		نيجيريا
3			1	1	1					نيكاراغوا
5		1	1	2			1			نيوزيلندا

المجموع	ف-1	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	المدير العام المساعد	نائب المدير العام	الجنسية
2				1	1					هايتي
18		3	5	5	3	1		1		الهند
3					2	1				هندوراس
4	1	1			2					هنغاريا
15			1	7	6		1			هولندا
100		5	27	28	33	5	1		1	الولايات المتحدة الأمريكية
29		2	11	9	4	1	2			اليابان
1				1						اليمن
6			3	1	1		1			اليونان
949	21	52	187	334	251	58	34	10	2	المجموع الكلي